البحث عن دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني (1920-1970)

مصباح كمال

2023

عنـوان الكتـاب: البحـث عـن دور اليهـود العـراقيين فـي النشـاط التـأميني (1920-1970)

Researching the Role of Iraqi Jews in Insurance Business (1920-1970)

المؤلف: مصباح كمال

طبعة إلكترونية: 2023

الناشر: مكتبة التأمين العراقي-مصباح كمال
misbahkamal@btinternet.com

صورة الغلاف: المقبرة اليهودية في الحبيبية، شرق بغداد
جريدة الشرق الأوسط، العدد 15462، مارس/آذار 2021

يمكن الاقتباس من هذا الكتاب مع الإشارة إلى المصدر.

رغـم الجهـد والعنايـة التـي بـذلها مؤلـف هـذا الكتـاب فإنـه لا يتحمـل أيـة مسـؤولية تجـاه مسـتعملي الكتـاب فيمـا يتعلـق بـأي خطـأ أو نقـص أوعيـب في شكل الكتاب أو مضمونه.

المحتويات

إهداء **4**

من باب التقديم: تمهيد لبحث دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني **5**

وكالات التأمين في العراق عام 1936: محاولة في التوثيق **29**

تقديم 29

وكالات التأمين في الدليل التجاري العراقي عام 1936 31

ملاحظات على وكالات التأمين 36

بحث وتوثيق تاريخ التأمين 39

اليهود والنشاط التأميني في العراق **42**

الملحق رقم 1 - روايات شفهية وشهادات حول النشاط التأميني لليهود العراقيين 48

الملحق رقم 2 - دور اليهود في وكالات التأمين 58

التأمين في الأرشيف اليهودي العراقي: قراءة أولية **62**

اليهود والنشاط التأميني في العراق: التأمين في ذاكرة عزرا حكّاك **72**

صباح عقيرب: ورقة حول إدارة أعمال التأمين منذ الأربعينيات إلى عام 1964 **84**

تقديم 84

ترجمة نص ورقة صباح عقيرب 85

ملحق **90**

تعقيب بهاء بهيج شكري حول دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني في العراق **90**

تقديم 90

نص تعقيب بهاء بهيج شكري 91

رسالتان بين بهاء بهيج شكري ومصباح كمال 95

التعريف بكتاب اسحق صَدْقَه: دليل التأمين البحري **98**

قائمة أولية بأسماء وكالات التأمين اليهودية في العراق **103**

ملحق الصور **111**

إهداء

إلـــى كـــل الـــذين عملـــوا فـــي قطـــاع التـــأمين فـــي العـــراق فـــي مرحلتـــه التأسيسـية، مَـنْ تعرّفنـا علـيهم بشـكل أو آخـر ومـن كـان يعمـل بكـل هـدوء في الظل وظلَّ مجهولاً.

من باب التقديم:
تمهيد لبحث دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني

مهنتي الأساسية هي أن أحاول بحذر صنع الذكريات من الوثائق المنسية من الماضي.[1]

ما الذي نكسبه من دراسة ماضي النشاط التأميني غير حس، ربما يظل غير معلن وغير محدد، باستمرار تجربة جماعية في مجال اقتصادي محدد بتنا ورثة لها. لكننا بالكاد نجد حضوراً لهذا الحس بين ممارسي التأمين في الوقت الحاضر. ربما لو كان هناك كتاب عن تاريخ هذا النشاط فإنه كان سيعزز من حضور هذا الحس، ولحفّزَ على رؤية الماضي، كما الحاضر، من أرضية معرفية.[2]

تفتقر مكتبة التأمين العراقي إلى دراسات حول تاريخ النشاط التأميني في العراق قائمة على البحث في المصادر الأولية. هناك إشارات سريعة لهذا التاريخ متناثرة هنا وهناك في مقالات يصعب الوصول إليها، وفي كتب لا تفي الموضوع حقه من الاهتمام. ربما كانت دراسة ستار كرمد عيدان[3] **سوق التأمين العراقية: دراسة تحليلية في الجذور التأسيسية** مطبوعة

[1] Shlomo Sand, *The Invention of the Land of Israel* (London and New York: Verso, 2012). p 272.
كتب المؤلف هذه العبارة في سياق استعادة وتأكيد تاريخ الوجود الفلسطيني المهمل عن قصد في كتابات المؤرخين الإسرائيليين.

[2] مصباح كمال، **أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية** (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2011)، ص 4.

[3] كان ستار كرمد عيدان مديراً لقسم التأمين غير البحري في شركة إعادة التأمين العراقية وتقاعد عن العمل قبل سنوات. وقد قمت بكتابة عرض نقدي لدراسته في تشرين الثاني 2013، نشر في موقع **مجلة التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.com/2014/06/origins-of-iraqs-insurance-market.html

وقد كان لي محاولة للتعاون معه سنة 2018 على نشر دراسته ضمن منشورات مكتبة التأمين العراقي ككتاب إلكتروني لتعميم الاستفادة منه إلا أن هذا المشروع لم يتحقق. وكذلك لم تتحقق محاولة أخرى سنة 2019 مع زميلي تيسير التريكي على إيجاد ناشر للدراسة لطبعها ككتاب ورقي بدلاً من قيامي بنشرها كمطبوع إلكتروني. وهكذا حرم القارئ العراقي من الاطلاع على هذه الدراسة.

أصلًا بالآلة الكاتبة (84 صفحة) لدى شركة إعادة التأمين العراقية (2012) للتداول داخل الشركة، هي الأولى من نوعها للبحث في التاريخ الاقتصادي للنشاط التأميني في العراق.[4]

نحن لا نعرف مَن مِن العراقيين كان يعمل في مجال التأمين في مرحلته التأسيسية، عددهم ومؤهلاتهم المهنية والأكاديمية، قدراتهم الاكتتابية، معارفهم اللغوية، توزيعهم الجغرافي في ألوية (محافظات) العراق، عدد الأجانب العاملين في هذا المجال. الانطباع العام هو أن النشاط التأميني في أواخر القرن التاسع عشر والعقود الأربعة الأولى من القرن العشرين كان محصوراً بوكالات أو فروع شركات التأمين الأجنبية وبالتالي فإن إدارتها ربما كانت، في البدء، بيد الأجانب الممثلين لهذه الشركات في العراق.

*****

من المعروف أن التعليم في هذه الفترة لم يكن منتشراً في العراق لكن مدارس الأليانس اليهودية كانت تُخرّج أعداداً مهمة من الطلاب، والطالبات أيضاً، بمهارات لغوية ومعارف علمية.[5] ربما كان البعض من هؤلاء، مع

[4] حاولت الاقتراب من تاريخ التأمين في العراق في كتابي **أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية**.

[5] أميل كوهين، "مدارس الأليانس اليهودية في العراق،" محاضرة ألقيت في مركز الحوار الإنساني، لندن، 15 شباط 2017:
HTTPS://HDF-IQ.ORG/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82/

راجع كذلك: مدرسة شماش، الموسوعة الحرة:
HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9_%D8%B4%D9%85%D8%A7%D8%B4#:~:TEXT=%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9%20%D8%B4%D9%85%D8%A7%D8%B4%20%D9%88%D9%87%D9%8A%20%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9%20%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9,%D9%81%D9%8A%20%D8%B0%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B9%D8%A7%D9%85%201939.

مازن لطيف، "من التاريخ المنسي: مدرسة شماش الإعدادية،" **الحوار المتمدن**:
HTTPS://WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID=286471

آخرين، من أوائل من عمل، في النشاط التأميني في العراق.[6] وقد شرح د. كاظم حبيب[7] دور العراقيين اليهود في النشاط الاقتصادي، وتعرفُ الأجيال القديمة من العراقيين يهوداً عملوا كتجار في سوق الشورجة وسوق دانيال وأسواق أخرى في بغداد وبعض ألوية العراق (وستصبح هذه مصادر طلب للحماية التأمينية).

نفترض أن أعمال وكالات التأمين الأجنبية في هذه الفترة، في بغداد والبصرة والموصل، كانت تقتصر على التأمين البحري للسلع المستوردة والمصدرة، وخاصة للشركات الأجنبية العاملة في العراق، والقليل من تأمين الممتلكات من الحريق وفيما بعد تأمين السيارات. وإذا كان هذا صحيحاً فإن البدايات الأولى للتأمين التجاري في العراق لم تكمن في طلب محلي وطني للحماية التأمينية، كما هو الحال بالنسبة لظهور التأمين في بريطانيا ودول أوروبية أخرى.

فمن المعروف أن سنة 1920 شهدت تأسيس فرعين لشركتي تأمين بريطانيتين في بغداد هما شركة بروفينشال للتأمين Provincial Insurance Company وشركة گارديان للتأمين Guardian Assurance Company استمرتا في العمل، من خلال وكالات التأمين المؤسسة في العراق، لحين صدور قرار التأميم سنة 1964. ونفترض أن تأسيهما لم يكن أصلاً لتلبية طلب محلي عراقي للتأمين. لقد ارتبط دخول هاتين الشركتين وغيرها من الشركات إلى العراق، من خلال الفروع أولاً وربما بالتزامن مع تأسيس الوكالات، لتلبية الطلب على التأمين من

هناك دراسات أخرى عن المدارس اليهودية في العراقية ودورها في رفد الشركات وحتى الدوائر الرسمية بموظفين مؤهلين بالعلم واللغة.

من المناسب أن نشير هنا إلى دور كلية بغداد للآباء اليسوعيين (تأسست سنة 1932) في تخريج أجيال من الطلاب بمعرفة جيدة باللغة الإنجليزية وفق أحدث المناهج التدريسية في وقتها.

[6] عندما بدأت شركة التأمين الوطنية بالعمل سنة 1952 (تأسست كشركة حكومية سنة 1950) كان اثنان من مدراءها العامين أجانب هما: ألبرت سميث (1952-1956) وجوزيف فير كندي (1957-1958). لا نعرف ظروف تعيينهما، ولماذا وقع الاختيار عليهما، ولكننا نستطيع القول إن التعيين جاء بفضل معرفتهما بالتأمين وإداراته. لم نستطع التوصل إلى معلومات تفيد استخدام المواطنين اليهود في الشركة.

[7] كاظم حبيب، **يهود العراق والمواطنة المنتزعة** (ميلانو: منشورات المتوسط، 2015).

الشركات الأجنبية، وخاصة البريطانية، العاملة في مجالات اقتصادية مختلفة وربما بعض المصالح العراقية.

لقد نشأت هذه الوكالات في الوقت الذي كان التغيير الاقتصادي في العراق يجري ببطء وكانت "الصناعة" الوطنية قائمة بشكل عام على الأسس التقليدية اليدوية في المدن رغم إنشاء بعض الكيانات الصناعية الحديثة (معمل فتاح باشا للغزل والنسيج في بغداد سنة 1926 على سبيل المثل) ومنشآت توليد الكهرباء وإسالة الماء والتلفون وبناء الطرق والجسور. وكان التراتب الاجتماعي هرمياً تميّز بتمتع فئات صغيرة بالامتيازات المادية والثروات والسلطة وفي أسفل الهرم الفلاحين.

"شهدت فترة عشرينات القرن العشرين تغييرات سريعة ومهمة تمثلت بتشكيل مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها المؤسسات التعليمية والمالية، وزيادة سكانية وخاصة في بغداد. وظهر في هذه الفترة أيضاً ميل نحو توسيع نطاق الملكية الخاصة وتكديس الثروة من خلال توسيع روابط العراق مع الأسواق العالمية. لكن هذه التغييرات وغيرها لم تترجم نفسها في هذه الفترة بقيام شركة تأمين عراقية. وسيمضي ربع قرن قبل أن تتأسس مثل هذه الشركة."[8] وبفضل هذه التطورات بدأ ظهور طبقة وسطى شكّل بعض أفرادها فئة من المؤمن لهم المرتقبين تهتم بالتدبر للمستقبل. نزعم أن وكالات التأمين كانت تبيع وثائق التأمين لأفراد هذه الطبقة ولأصحاب المحلات التجارية وخاصة اليهود منهم. وتشهد وثائق التأمين الصادرة باسم المجلس الجسماني اليهودي اهتمامه بالتأمين على الممتلكات العائدة له (كما سنبين في فصل التأمين في الأرشيف اليهودي العراقي).

كان من نتائج احتلال العراق (1917) وربط اقتصاد العراق بالمتروبولات الغربية تقويض علاقات الإنتاج التقليدية، وبدء تكوين سوق لشراء قوة العمل، وتنامي طبقة تجارية جديدة (من بينها الكومبرادور)، وبناء مؤسسات السلطة المدعمة بالجيش والشرطة، وتعزيز دور العشيرة في الريف (الإقطاع) والمدينة (السياسة)، والسيطرة الأجنبية على الثروة النفطية وإدارتها، إضافة إلى تأجيج مواقف جديدة، غير محسوبة في تفكير قوة الاحتلال والطبقة الحاكمة في العراق، تجسدت في السياسة (المعارضة) والثقافة في أشكالها المختلفة بما فيها تطوير الهوية الوطنية العراقية التي عبّرت عن نفسها في السياسة وفي الاقتصاد – كما تجلّت فيما بعد.

[8] مصباح كمال، **أوراق في تاريخ التأمين في العراق**، مصدر سابق، ص 49.

*****

ربما كانت وكالات التأمين[9] التي يديرها يهود عراقيون هي التي وسّعت محفظة التأمين من الحريق من خلال التأمين على المحلات التجارية والمستودعات العائدة للتجار من اليهود وغير اليهود في الشورجة والأسواق التقليدية القريبة منها وما يماثلها في البصرة والموصل ومدن أخرى؛ وكذلك محفظة التأمين البحري-بضائع. إن صحَّت هذه الأطروحة فإن هذه الوكالات المؤسسة في العراق ربما كان لها دور فعّال في التمهيد لإنشاء سوق وطنية للتأمين. هذا على الرغم من أن رصيد أقساط التأمين المتراكمة لديها، بعد تسديد التعويضات وعمولات الوكالات، كانت تحوّل إلى المتروبولات.[10] لا نعرف حجم أقساط التأمين المكتتبة وحجم الإرصدة المحولة إلى الخارج. وستمضي عقود عديدة قبل أن يصبح تصدير الأرصدة بالعملة الصعبة موضوعاً للنقاش والتشريع (مع صدور قانون تأسيس شركة إعادة التأمين العراقية 1960 وتوسع أعمالها داخل وخارج العراق).

من المناسب هنا التأكيد على أن الرأسمال اليهودي العراقي لم يقم بتأسيس شركات للتأمين، وهي الأساس في تشكيل سوق وطنية للتأمين. ترى هل كان هذا الامتناع أو التردد بسبب عدم المعرفة الكاملة بالأسس الفنية التي تنتظم عمل شركات التأمين، أو التخوف من تحمل النتائج المالية غير المعروفة أو المتوقعة للاكتتاب بأخطار التأمين. نعرف من تاريخ البدايات الأولى لشركات التأمين في بريطانيا أنها كنت تنطوي على عنصر المغامرة والوعد، غير المضمون، بتحقيق مكاسب مادية من تحمل أخطار الغير.

ليس هناك ما يفيدنا في كتابة المزيد حول هذا الجانب من موضوع الكتاب ويظل بحاجة إلى من يبحث عنه. يكفي هنا القول إن العراق شهد ولادة سوق جنيني للتأمين مع إقدام شركتين بريطانيتين على تأسيس فرعين لهما في بغداد. واكتفى رأس المال التجاري اليهودي بالاستثمار في وكالات للتأمين التي لا تتحمل، بفضل طبيعتها، الأخطار المكتتب بها. ولن تتأسس

[9] لم تكن جميع هذه الوكالات متخصصة بالتأمين بل كان التأمين أحد نشاطاتها. راجع فصل "اليهود والنشاط التأميني في العراق: التأمين في ذاكرة عزرا حكّاك" في هذا الكتاب.

[10] يعني هذا أن رصيد أقساط التأمين لم تتراكم داخل العراق ولم تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار.

أول شركة تأمين "عراقية" إلا في سنة 1946 كانت مساهمة الجانب العراقي في رأسمالها 40%.

*****

رغم تشريع انتزاع المواطنة من معظم اليهود العراقيين، 1950-1951، فإن عددا منهم استمروا في العمل مع وكالات التأمين الممثلة لشركات التأمين الأجنبية وتلك العائدة لرجال أعمال عراقيين كموظفين أو كلاء إنتاج.[11] وقد تميزوا بمعرفة تأمينية جيدة كما جاء في رسالة من المرحوم عبد الباقي رضا بتاريخ 18-19 تشرين الأول 2016، فقد كتب لي باقتضاب عن أحدهم وهو اسحق صَدْقَه: "كان يعمل في وكالة [حمزة وعباس] الدرزي للتأمين ... كنت على معرفة به شخصياً وكان شخصاً محترماً جداً من جميع النواحي."[12] وقد نشر اسحقِ صدْقه كتابا صغيراً بعنوان **دليل التأمين البحري**، (بغداد: مطبعة دار المعرفة، 1954)،[13] مما يدل على مستوى معرفته التأمينية.

[11] اخبرني الزميل والصديق اميل كوهين أن والده كان يعمل لصالح شركة گاردیان للتأمين في بغداد لحين اضطراره إلى مغادرة بغداد إلى لندن بعد إعدامات 1969 لعدد من المواطنين اليهود في بغداد والبصرة.

كتب المرحوم عبد الباقي رضا: "بعد التأميم في 1964/7/14 لم يكن هناك أي توجيه حكومي أو اجتهاد ذاتي في شركتي التأمين المؤممتين [شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية]، بعدم التعامل مع اليهود رغم ندرة عددهم آنذاك،" كما جاء في كتاب عبد الباقي رضا، **رسائل في السيرة الذاتية والتأمين**، إعداد وتحرير مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2022)، ص 94.

نفهم من هذا القول أن بعض اليهود، الذين فضَّلوا البقاء في العراق، كانوا يؤمّنون على ما لديهم من ممتلكات كدور السكن والسيارات، كما يشهد على ذلك تأمينات المجلس الجسماني اليهودي. ولكن ليس معروفاً إن كان أحداً منهم يعمل في أي من الشركتين. يمكننا القول إنه مع تأميم شركات التأمين في تموز 1964 انغلقت أبواب العمل على من تبقى من ممارسي التأمين اليهود، إذ أن سياسة الحكومات العراقية، منذ أربعينيات القرن العشرين، كانت تتجه وبتعاظم نحو حرمان المواطنين اليهود من العمل في مؤسسات الدولة.

للتعرف على الخلفية راجع:
Carole Basri, 'The Jewish Refugees from Arab Countries: An Examination of Legal Rights - A Case Study of the Human Rights Violations of Iraqi Jews,' *Fordham International Law Journal*, Volume 26, Issue 3 2002.

[12] عبد الباقي رضا، **رسائل في السيرة الذاتية والتأمين**، ص 94.

[13] جاء ذكر هذا الكتاب في المصنف البيبلوغرافي للدكتور جمال عبد الرسول الدباغ **من النتاج المعرفي العراقي في إدارة الخطر والتأمين وإعادة التأمين لغاية العام 2000**، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص 4: من-النتاج-المعرفي-العراقي-النسخة-النهائية(iraqieconomists.net).pdf

وفي معرض تعليقه على وكالة شركة نيوزيلند للتأمين كتب بهاء بهيج شكري الآتي:

"وكيلها عراقي الجنسية يدعى حمزة الدرزي. ومديرها يدعى اسحق صِدْقه وهو من الجالية اليهودية العراقية، وكان على مستوى عالٍ من الخبرة بالتأمين العام المباشر، ويعتبر من أوائل رجال التأمين في العراق."[14]

ترى هل كنا سنتعرّف على غيره لو كلّفت واحدة من شركات التأمين العراقية "العريقة" باحثاً لكتابة تاريخها والأطوار التي مرّت بها ومن أدارها وعمل فيها ووكالات التأمين التي تعاملت معها، كما هو الحال في أسواق التأمين الغربية وغيرها من الأسواق. وإذا كان مثل هذا التاريخ غائباً يصبح السؤال والبحث عن دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني والكتابة عنه ترفاً لا طائل منه. ومع ذلك فإن ما يكشفه السؤال قد يساعد في دفع البحث إلى الأمام للتعرّف على بدايات هذا النشاط في العراق. نقول هذا لأن السؤال من بعض قادة التأمين (كبهاء بهيج شكري وعبد الباقي رضا) ومن بعض الزملاء والأصدقاء في لندن قد قادنا للتوصل إلى بعض المعلومات الأولية عن عمل عدد من المواطنين اليهود في قطاع التأمين. كمثل على ذلك ما جاء في تعقيب لبهاء بهيج شكري على مادتين أرسلتهما له، وقد تفضل بقراءتهما والتعليق عليهما. أنقل مقاطع مطولة من تعليقه أدناه بنصها كما جاء في رسالته المؤرخة في 8 كانون الأول 2016:

.... اعود الى التعقيب على رسالتك بخصوص إهمال موضوع **التامين في مناهج الأحزاب السياسية في العراق**[15] **ودور اليهود في النشاط التأميني في أواسط القرن الماضي**،[16] فحسبما ارى ان الموضوعين متشابكين، وان دراسة

ليس معروفاً إن قام غيره من ممارسي التأمين اليهود بالتأليف في مجال التأمين. راجع فصل "التعريف بكتاب اسحق صَدْقَه: دليل التأمين البحري."

[14] بهاء بهيج شكري، **رسائل في تاريخ التأمين في العراق**، إعداد وتحرير مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2021)، ص 122.

[15] الإشارة هنا هو لكتاب مصباح كمال، **الاحزاب العراقية والتأمين: قراءة أولية في موضوعة حضور وغياب التأمين: الحزب الشيوعي العراقي نموذجاً**، (مكتبة التأمين العراقي، 2016).

[16] الإشارة هنا هو لمقال مصباح كمال، "اليهود والنشاط التأميني في العراق،" نشر في **مجلة التأمين العراقي** و **مرصد التأمين العراقي**:

اي ظـــاهرة يجـــب ان لا تنفصـــل عـــن جـــذورها التاريخيـــة والظـــروف المحيطـــة بمسيرة تطورها. فالتأمين بشكله الحالي باعتباره نظاما لتوزيع خسارة القلة على الكثـرة كانـت اول صـورة مـن صـوره هـو التـامين البحـري وقـد مورسـت هـذه الصـورة فـي القـرن الرابـع عشـر مـن قبـل اللومبـارد المقيمـين فـي شـمال إيطاليـا وهـم مجموعـة مـن اليهـود، وبسـبب اضـطهاد الدولـة الرومانيـة [؟] حينـذاك للطائفـة اليهوديـة هـاجر اللومبـارد الـى إنجلتـرا ونقلـوا معهـم هـذا النظـام الـى هنـاك. وعـن هـؤلاء اللومبـارد انبثقـت هيئـة اللويـدز، فأصـبحت إنجلتـرا المـوطن الـذي ترعـرع فيـه هـذا النظـام، خصوصـا بعـد ان تمكـن هـؤلاء اليهـود مـن السـيطرة علـى النشـاط التجـاري هنـاك. ولـم يقتصـر الامـر علـى التـامين البحـري، فبعـد ان حصـل حريـق لنـدن المشـهور سـنة ١٦٦٦ واتـى علـى معظـم المحـلات التجاريـة العائـدة لهـم طـرأت لـديهم فكـرةً التـامين مـن الحريـق الـى جانـب التـامين البحـري. ومـا ان حـدثت الثـورة الصـناعية فـي القـرن التاسـع عشـر حتـى كانـت فرصـتهم الذهبيـة فـي تطـويره لتغطيـة الاخطـار الجديـدة التـي صـاحبت الثـورة الصـناعية. ومـن تحصـيل الحاصـل القـول ان ممارسـة هـذا النظـام لـم تقتصـر علـى إنجلتـرا بـل انتشـرت فـي جميـع الـدول الأوربيـة، كمـا تنقلـت الـى أمريكـا مـع المهـاجرين اليهـود الـذين اسـتوطنوا فيهـا. لهـذا نجـد ان التـامين أصـبح جـزا لا يتجـزأ مـن النشـاط التجـاري والصـناعي بـل أصـبح فقـرةً مـن فقـرات متطلبـات الفـرد الأوربـي والأمريكـي، لهـذا درجـت الأحـزاب السياسية في هذه الأقطار على تضمين مناهجها فقرات تتعلق بالنشاط التأميني.

وخـلال تلـك الفتـرة لـم تكـن هنـاك دول عربيـة، بـل مجـرد ولايـات تابعـة للدولـة العثمانيـة، وقـد حاولـت شـركات التـامين التـي تأسسـت فـي أوربـا ان تجـد لهـا سـوقا فـي دويـلات السـلطنة العثمانيـة فأسسـت وكـالات لهـا فـي تلـك الولايـات بموافقـة السـلطان العثمـاني لمزاولـة التـامين البحـري، غيـر ان نشـاط هـذه الوكـالات جوبـه بـالرفض مـن قبـل رجـال الـدين الـذين كانـت لهـم كلمـة مسـموعة مـن قبـل السـلطة والعامـة علـى حـد سـواء فكـان الامـام أحمـد الحنفـي[17] هـو اول مـن أفتـى بتحـريم التـامين باعتبـاره

---

http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/07/jews-of-iraq-and-their-role-in-iraqs.html
https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/07/30/iraqi-jews-and-their-role-in-insurance-activity/

ونشر أيضاً في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**.

[17] اعتقد أن المعني هنا هو الفقيه الشامي محمد أمين ابن عابدين (1784-1836)، صاحب **رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الإبصار**، المعروف باسم **حاشية ابن عابدين**، وهو الذي افتى بتحريم التأمين في "دار الإسلام". وقد اعتمد العديد من الكتاب والمعلقين على فتواه.

في تعليق لي على هذه الفتوى كتبت الآتي:

"أن الفتوى تضمُّ "موقفاً تجاه الفصل بين ما يتوافق عليه الناس من عقود برضاهم واختيارهم بلا غش وتغرير وبين الأمور التعبدية. وهذا الفصل يؤسس توجهاً صريحاً نحو علمنة الحياة الاقتصادية عند الناس. فحتى موقف ابن عابدين الرافض للسوكرة (التأمين) في بلاد الإسلام وتحليله في التعامل مع

عقد لزوم بما لا يلزم، ثم تلاه شيوخ الأزهر وبقية علماء الدين من المذاهب الأربعة، وكان من بين الذين أفتوا بتحريمه الشيخ محمد ابو زهرة، أستاذ الفقه الاسلامي في قسم الدراسات العليا في جامعة القاهرة، معللا تحريمه بكونه من صناعة اليهود وانه يتعارض مع قواعد الميراث والوصية في الشريعة الإسلامية. ولم يقتصر الامر على الفتاوى الفردية بل صدرت الفتوى بتحريمه من قبل مؤتمر العلماء المسلمين المنعقد في مكة في السبعينات من القرن الماضي. لهذا أصبحت الذهنية التأمينية ضعيفة في البلاد العربية. وبالرغم من أن علماء المذهب الجعفري قد أفتوا بتحليل التامين الا ان حججهم لم تكن من القوة بحيث تطغى على فتاوى التحريم، هذا فضلا عن ان عامة الشيعة لا يهمهم التامين بقدر ما تهمهم المواكب الحسينية ومواسم الزيارات، لهذا لم يجد موضوع التامين مكانا له في منهاج الاحزاب السياسية سواء أكانت أحزابا علمانية او دينية.

وبصدد ما ذكرته عن الحزب الشيوعي، فأخبرك من تجربتي الشخصية بان الاتحاد السوفياتي على الرغم من كونه دولة ماركسية لا مجال فيها للنشاط التجاري الخاص الا انها كانت تُمارس التامين واعادة التامين بنفس طريقة الدول الرأسمالية، فمؤسسة انكوستراخ التي تعاملت معها شركة التامين الوطنية سنة ١٩٥٨ تضم خبراء متمرسين في فن التامين، ومنهم السيد كوركين الذي عملت معه فترة ثلاثة أشهر. كان خبيرا حقا في التامين المباشر وهو الذي علم موظفي التامين من الحريق طريقة تحليل المحفظة التأمينية لتقرير نطاق إعادة تأمينها، وان منهاج الحزب الشيوعي العراقي هو منهاج مرحلي، وقد جاء مضمونه مساير للحاجة المرحلية.

وأخلص من هذا الى القول بان الاصل في التامين هو تجارة يهودية[18] فليس غريبا أن تبرز سيماؤهم في هذا الحقل في العراق وان ضعف الذهنية التأمينية

دار الحرب يؤشر على بدايات للقبول بالتأمين لأنه يرفع الحرج عن التاجر المسلم في التعامل مع التجار الأجانب ودخوله معهم في عقود تجارية من بينها عقود التأمين البحري. موقف ابن عابدين هذا هو شكلٌ أولي مُقيّد للتعامل مع معطيات الواقع المُعاش. وهذا يُدلل على أن متطلبات الواقع أقوى من محظورات الشريعة."

مصباح كمال، **التأمين: مقتربات تاريخية واقتصادية ومعاصرة** (بيروت منتدى المعارف، 2022)، فصل "إطلالة على ابن خلدون وجذور التأمين في العالم العربي،" ص 44.

[18] هذا القول ينطوي على شيء من المبالغة. كان التجار اليهود في أوروبا يعملون في التأمين لكن ذلك لا يعني بأنهم ابتدعوا مؤسسة التأمين التي ترجع أشكالها الأولية إلى الأزمنة القديمة. في بريطانيا ساهم ناثان ماير روتشايلد (1777-1836) في تأسيس شركة Alliance British and Foreign Life and Fire Assurance Company Ltd سنة 1824. وكان للشركة وكيل في بغداد: شركة عزرا مير حكاك وأولاده. راجع فصل "اليهود والنشاط التأميني في العراق: التأمين في ذاكرة عزرا حكّاك."

لـدى عامـة الجمهـور العراقـي وفتـاوى التحـريم هـي السـبب فـي تجاهـل الأحـزاب السياسية له.

وعلـى ذكـر اليهـود فقـد ورد اسـم اسـحق صـدقه فـي كتاباتـك، فـأخبرك بانـه قـد نشـأت بينـي وبينـه علاقـة صـداقة قويـة، فكـان هـو لولـب جمعيـة التـامين العراقيـة، وقـد اتصـل بـي بعـد صـدور كتـابي **النظريـة العامـة للتـامين**[19] ليهنئنـي عليـه، ويخبرنـي كيـف انـه اسـتفاد مـن قراءتـه، ومـن ذلـك اليـوم توثقـت العلاقـة بينـي وبينـه واسـتمرت حتى هجرته من العراق.

كـان لصـدور قـانون نـزع الجنسـية العراقيـة[20] عـن المـواطنين اليهـود أثـره السـلبي علـى قطـاع التـأمين، وبالتأكيـد قطاعـات أخـرى فـي التجـارة والمـال، إذ فقـد القطـاع أعـدادا، لا نعـرف حجمهـا، مـن ممارسـي التـأمين مـن المـواطنين اليهـود خـلال فتـرة قصـيرة جـداً. لا نعـرف مـدى تـأثير هـذه الخسـارة، المعرفيـة والعمليـة، علـى القطـاع. تـرى هـل كـان تطـور القطـاع سـيكون مختلفـا لـو اسـتمر هـؤلاء فـي مواقـع عملهـم؟ التـاريخ اللاحـق للقطـاع (سـتينيات وسـبعينيات القـرن الماضـي) يؤشـر علـى اسـتمرار تطـور القطـاع مـن حيـث التشـريع ونمـو أقسـاط التـأمين وتعزيـز المعـارف والمهـارات المهنيـة مـع الـتقلص الشـديد فـي عـدد

[19] بهاء بهيج شكري، **النظرية العامة للتأمين**، (بغداد: مطبعة المعارف 1960). نشر بعدها ثمانية كتب تشكل مكتبة مرجعية لبعض فروع التأمين، بضمنها **المعجم الوسيط في مصطلحات وشروط التأمين: انجليزي-عربي** في جزأين (عمان: دار الثقافة، 2012).

[20] بتاريخ 4 آذار 1950 أقرّت حكومة توفيق السويدي القانون رقم 1 لسنة 1950 الذي خوّل مجلس الوزراء إسقاط الجنسية عن المواطنين العراقيين الذين يرغبون باختيارهم الحر مغادرة العراق نهائيا. وكان القانون نافذاً لسنة واحدة. كانت ذريعة الحكومة لسن القانون هو ارتفاع عدد المهاجرين الذين كانوا يغادرون العراق بصورة غير شرعية. وكان هناك بُعد آخر لهذا القانون: التخلص من العناصر التي وصفتهم الحكومة بالمخربة وغير الموالية للوطن ومن بينهم الشيوعيين والصهاينة. كان بعض اليهود العراقيين من الناشطين في الحزب الشيوعي العراقي.
Abbas Shiblak, *Iraqi Jews: A History of Mass Exodus* (London: Al Saqi Books, 1986), Ch 3 and 4.

هناك العديد من الدراسات توثق النشاط السياسي لليهود العراقيين ومنها:
نبيل عبد الأمير الربيعي، "شهيد الحزب الشيوعي العراقي يهودا إبراهيم صديق (ماجد)"، **الحوار المتمدن**، 23 أيار 2016 https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=518047

Akira Usuk, Jewish National Communist Movement in Iraq A Case of Anti-Zionist League in 1946 https://www.marxists.org/subject/jewish/jews-iraq.pdf

في منظور الحكم الملكي، وحتى منظور بعض القوميين العرب، هناك وجودين زائدين: الوجود اليهودي والوجود الشيوعي، رغم عراقيتهما، فهما عائقان أمام بناء الدولة وفق فهم ضيق للدولة.

اليهود العاملين في وكالات التأمين. وقد ارتبط هذا التطور مع ازدياد عدد الخريجين من جامعة بغداد وسياسة الاستخدام الصارمة من قبل شركات التأمين العامة في انتقاء العناصر المؤهلة.

إن إهمال ذكر دور ممارسي التأمين اليهود هو جزء من الإهمال العام لدور كل ممارسي التأمين في العراق. فنحن لا نعرف إلا القليل عن بعضهم، وما نشرناه من دراسات ضمن مطبوعات مكتبة التأمين العراقي (الإلكترونية) لا يلامس إلا سطح الموضوع.

كما أن ذكر عدد قليل من الأسماء والتقييمات المتوفرة لدينا، لشخص أو أكثر، لا يرقى إلى دراسة تاريخية موثقة. لذلك يجب النظر إلى محتويات هذا الكتاب الصغير على أنها مجرد محاولة في الاقتراب من موضوعه، وهو أبعد ما يكون من قدراتنا البحثية في الوقت الحاضر.

*****

أود التنبيه أن محاولتي للتقرب من بحث دور المواطنين اليهود في النشاط التأميني في العراق لا تعني تبجيل أو تعظيم هذا الدور وتحويله إلى أسطورة كتلك التي كانت شائعة في الماضي أن اليهود في أوروبا هم أول من استحدثوا التأمين البحري وحتى مؤسسة التأمين التجارية وبعض الأدوات المالية وكذلك إطلاق الرأسمالية.[21] وهي أسطورة خاطئة كما يبيّن الباحثون.[22] في متابعتنا لدور المواطنين اليهود لا نبحث بينهم عن "قائد" أو "رائد" في مجال التأمين من شاكلة بهاء بهيج شكري ومصطفى رجب وعبد

[21] Werner Sombart, *The Jews and Modern Capitalism*, Translated by M. Epstein (Kitchener, Ontario: Batoche Books Limited, 2001). First published 1911, pp 18-19, 27, 71, 94.

[22] على سبيل المثل، كتاب فرانشيسكا تريفيلاتو، الوعد والخطر في الائتمان: يا له من أسطورة منسية عن اليهود والتمويل يخبرنا عن تكوين المجتمع التجاري الأوروبي. راجع ترجمتنا لمراجعة للكتاب في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: مراجعة-كتاب-فرانشيسكا-تريفيلاتو-الوعد-والخطر-في-الائتمان .pdf- (iraqieconomists.net)

وكذلك

Stephen M. Passamaneck, *Insurance in Rabbinic Law* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1974), p 184.

الباقي رضا وآخرين في مجال نخصصاتهم المختلفة، فلم نشهد واحداً بهذه الصفة بين اليهود، بل نبحث عن المساهمة الجماعية الأولية في إرساء قواعد العمل التأميني دون أن نغمط دور الآخرين المجهولين، حتى الآن، ممن عملوا في وكالات تأمين قاموا بتأسيسها أو عملوا فيها.[23]

إن المعرفة بالتأمين والمهارات المرتبطة بتطبيقها لم تكن ذات مصدر محلي بل كانت مستوردة من الخارج، وهي مرتبطة أصلاً بالتوسع الإمبريالي البريطاني من خلال الحرب والاحتلال. فلغة التأمين كانت إنجليزية، وهي المفتاح لفهم مكانة المواطنين اليهود في النشاط التأميني بفضل امتلاكهم لهذه اللغة. وستمر عدة عقود قبل أن نشهد إدخال اللغة العربية في إصدار وثائق التأمين والتظهيرات (ملاحق وثائق التأمين) والإشعارات الدائنة والمدينة.

من المناسب جداً هنا الإشارة والإشادة بالدرجة العالية من اندماج وتناغم اليهود مع غيرهم في المجتمع العراقي وتكيّفهم الجيد مع الثقافة العراقية والعربية مع الحفاظ على عقيدتهم والتوراة.[24] نعم، تظل هناك الفروق الدينية والاقتصادية والثقافية، بالمعنى الواسع، قائمة كما هو الحال في كل المجتمعات إلا أن الخيط الأساس الجامع كان التوجه نحو ما يمكن أن يسمى بالنزعة العراقية، وخاصة بعد تأسيس الدولة الحديثة سنة 1921، ليتشكل منها هوية عراقية قوامها المواطنة (التي لم تتعز بما يكفي وأصابها التشظي وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي سنة 2003). لقد كان العراق وما يزال كغيره مجتمعاً متعدد الثقافات. قد تتناقض هذه الفكرة مع أخرى أشيعت من قبل النخبة الحاكمة ومثقفيها في الولايات المتحدة وحتى في دولة إسرائيل حول تكوين مجتمع جديد قائم على مفهوم البوتقة الاجتماعية أو القومية melting pot الصاهرة للتمايزات النابعة من أصول متعددة، وهو مفهوم لا ينهض به الواقع.

[23] راجع فصل "وكالات التأمين في العراق عام 1936: محاولة في التوثيق" في هذا الكتاب.

[24] شهد القرن العشرين شرخاً واختراقاً في المجتمع اليهودي العراقي من خلال الفرهود (1941) الذي استطاع اليهود تجاوزه إلى حد كبير، لكن الشرخ والاختراق القاصم لعراقية اليهود هو قانون نزع الجنسية (1951). يضاف إلى ذلك تغلغل الآيديولوجية الصهيونية وتأثيرها على بعض اليهود العراقيين ومن ثم دورها في عملية تهجيرهم ومقارعة هذه الآيديولوجية في ذات الوقت من يهود عراقيين آخرين.

لتقييم عراقية اليهود راجع إيلا شوحيط، "سبعون سنة على رحيل يهود العراق،" موقع **الجدلية**:
https://www.jadaliyya.com/Details/41904

لقد تميَّز المواطنون اليهود في العراق بتعليمهم العلماني واللغوي وفق النظام الأوروبي المتقدم المتبع في مدارس الأليانس ومدرسة شماش وغيرها من المدارس اليهودية. وكان هذا التعليم، في رأيي، هو المفتاح لولوج العمل التأميني وأعمال مالية وتجارية أخرى. لكن هذا المستوى من التعليم لم يجعلهم يقفون خارج النظام العام في العراق سواء ما تعلق بحياتهم أو ممارسة عملهم أو ثقافتهم العربية.

أجرؤ على القول ان معرفتهم باللغة الإنجليزية ساعدتهم على اكتساب المعرفة التأمينية من خلال قراءة بعض كتب التأمين المرجعية في الوقت الذي لم يكن هناك إلا القليل من هذه الكتب بالعربية عن التأمين. على سبيل المثل، كتاب جمال الحكيم **التأمين البحري: دراسة علمية عملية قانونية** (القاهرة، 1955)، وكتاب بهاء بهيج شكري **النظرية العامة للتأمين** (بغداد، 1960).[25] مقابل ذلك وقبله كان هناك العشرات من الكتب باللغة الإنجليزية، نذكر منها على سبيل المثل:[26]

Frederick Templeman, *Marine Insurance: its Perils & Practice* (1903 and subsequent reprints)

Victor Dover, *A Handbook to Marine Insurance* (1924 and subsequent reprints)

John H. Magee, *General Insurance* (1936 and subsequent reprints)

T. R. S. Smith and H. W. Francis, *Fire Insurance Theory & Practice* (1938 and subsequent reprints)

يذكر د. جمال عبد الرسول الدباغ في مقدمة مصنفه البيبلوغرافي **من النتاج المعرفي العراقي في إدارة الخطر والتأمين وإعادة التأمين لغاية العام 2000** أن لديه[27]

[25] نفترض وجود كتابات تأمينية عربية أخرى إلا أننا لم نستهدي إليها.

[26] لي اطلاع مباشر على هذه الكتب، وما زلت احتفظ بها في مكتبتي عدا كتاب فيكتور دوفر.

[27] الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
من-النتاج-المعرفي-العراقي-النسخة-النهائية(iraqieconomists.net).pdf، ص 3.

حصيلة من مؤلفات التأمين العربية لعلها تفوق حصيلة المؤلفات العراقية قد تتاح الفرصة لنشر فهارسها مستقبلاً، فضلاً عن مجموعة من الكتب باللغة الانكليزية يعود بعضها إلى حوالي (100) سنة، ومنها:

- Sneath, 1920, Insurance
- Davidson, 1923, Fire Insurance
- Poole, 1930, The Marine Insurance of Goods, 2 ed.
- Welson, 1931, The Law Relating to Insurance Agents and Brokers
- Templeman & Greenacre, 1934, Marine Insurance
- Hardy, 1937, Risk & Risk-Bearing, 3 ed.

يعني هذا أن ممارس التأمين اليهودي العراقي، بفضل معرفته للغة الإنجليزية، كان أوفر حظاً لدراسة التأمين، في العقود الممتدة بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن العشرين، اعتماداً على مراجع باللغة الإنجليزية. تغير المشهد مع تأسيس كلية التجارة والاقتصاد (1946-1947) وتخرُّج أول دورة فيها سنة 1949-1950. وبعد ذلك، 1955، أدخل تدريس موضوع المصارف والتأمين في قسم العلوم التجارية في الكلية (كان هناك قسم للعلوم الاقتصادية).

إذا سلَّمنا بهذه المصادر للمعرفة التأمينية لدى ممارسي التأمين اليهود، ترى كيف اكتسبوا المهارات العملية المرتبطة بالعملية التأمينية اكتتاباً وتعويضاً؟ هل اكتسبوها من بعض الموظفين الإنجليز الذين كانوا يعملون في فروع شركات التأمين الأجنبية (تأسس اثنين منهما سنة 1920)، أو من خلال دورات تدريبية، أو الدراسة الشخصية للكتب المرجعية في التأمين؟

*****

إن مشروع هذا الكتاب الصغير ذي شقين. الأول، إلمساهمة في بحث تاريخ التأمين في العراق. الثاني، الكشف، قدر الإمكان، عن مساهمة المواطنين اليهود في هذا التاريخ كي لاتظل هذه المساهمة مخفية أو مكبوتة أو مهملة أو مرفوضة. ومن المهم التأكيد هنا على عدم إخضاع هذا التاريخ للمصالح والمواقف السياسية، في الماضي أو في الوقت الحاضر، تجاه دولة إسرائيل، فالبحث في التاريخ وببساطة يقوم على إثارة سؤال ما الذي حدث في الماضي على شاكلة الحفر في الحجر الذي يقوم به علماء الآثار المتجردين

من الأهواء السياسية المُسبقة.[28] وأزعم أن مقالتي "التأمين في الأرشيف اليهودي العراقي: قراءة أولية" تندرج في هذا السياق. إن هذا التاريخ يعود للعراق ولا علاقة له بدولة إسرائيل و/أو الصهيونية مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هجرة/تهجير يهود العراق، خلال فترة قصيرة، لم يكن حدثاً طبيعياً بل مصنوعاً[29] بتوافق مصالح معينة لتعظيم الثقل السكاني في دولة إسرائيل ضمن خطة جلب أول مليون يهودي إلى فلسطين.[30] فبعد صدور قانون نزع الجنسية كان عدد المواطنين اليهود الذين سجلوا اسماءهم لمغادارة العراق نهائياً صغيراً (ربما أقل من 150؟) وهو ما دفعت الحركة الصهيونية إلى أعمال التفجير التي طالت كنيساً وأماكن أخرى،[31] كانت المحفز الأكبر على خلق أجواء الهلع بين المواطنين اليهود وزيادة عدد المسجلين للهجرة.

---

[28] هذه الفكرة مقتبسة من كتاب

Nadia Abu El-Haj, *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society* (Chicago & London: The University of Chicago Press, 2001), p 155.

وجاءت في سياق مناقشة نتائج الحفريات الأثرية في مدينة القدس حيث أراد القائد العسكري الإسرائيلي وعالم الآثار يغائيل يادين (1917-1984)، تدمير بعض الآثار من العصر الأموي في فلسطين (أرض إسرائيل حسب العديد من المؤرخين والصحفيين الإسرائيليين لتغييب الوجود الفلسطيني).

[29] وكما كتب أحد المؤرخين فخلال النصف الأول من القرن العشرين، لم يعتبر معظم يهود العالم، بمختلف انتماءاتهم الفكرية والتنظيمية، أن فلسطين هي أرض لهم ليرجعوا إليها. راجع:

Shlomo Sand, *The Invention of the Land of Israel: From Holy Land to Homeland* (London: Verso, 2012), Ch 3, Toward a Christian Zionism: And Balfour Promised the Land.

[30] قاسم حسن، **العرب والمشكلة اليهودية** (بيروت: المؤسسة التجارية للطباعة والنشر، 1969)، ص 141. نشرت الطبعة الأولى سنة 1946. أشكر نجل المؤلف، حسن، على تعريفي بكتاب والده.

[31] راجع الموسوعة الحرة، "تفجيرات بغداد 1950–1951"
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%81%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF_1950%E2%80%931951

راجع كذلك:

David Hirst, *The Gun and the Olive Branch* (London: Faber and Faber, 1977), Ch. 5, section on 'Cruel Zionism' – or the 'ingathering' of Iraqi Jews, p 155-164.

وبودي التأكيد أيضاً على أن معظم المزاعم والاستنتاجات وحتى بعض المعلومات في هذا الكتاب تظل مؤقتة وقابلة للنقض لحين الكشف عن المزيد من الحقائق والأدلة المادية التي قد تكون متوفرة في سجلات وكالات وشركات التأمين ووزارات ودوائر الدولة المعنية بالتأمين والشركات والكتب التوثيقية التي قد تكون متوفرة في المكتبة الوطنية أو مكتبات أخرى.

من المناسب هنا أن نقتبس ما كتبه أحد المؤرخين في سياق تفنيده لبعض الخرافات:

> لا يتعامل التاريخ كما نُعرّفه مع الفعل البشري فحسب، بل يتعامل أيضًا مع عالم من الأفكار كما يحدث في الزمان والمكان. لم تترك الجماعات البشرية في الماضي البعيد ورائها أعمالًا مكتوبة، ولا نعرف سوى القليل جدًا عن كيفية توجيه معتقداتهم وتخيلاتهم وعواطفهم لأفعالهم الفردية والجماعية.[32]

ورغم اختلاف السياق والعمق التاريخي فإن ما يرد في هذه الفقرة تؤكد لنا حقيقة عدم وجود أعمال مكتوبة من قبل اليهود العراقيين عن مؤسسة التأمين وشركات التأمين، ولا نعرف ما كان يوجّه افعالهم الفردية أو الجماعية في مجال عملهم في وكالات التأمين، وباستثناء حالة واحدة (كتاب عن التأمين البحري لاسحق صدقه) فإنهم لم يتركوا لنا "أعمالًا مكتوبة."

*****

هناك أحداث مهمة في تاريخ العراق الحديث ربما كانت لها بعض الآثار التأمينية التي لم تخضع للبحث. يرد في البال هنا، على سبيل المثل، ثورة 14 تموز 1958، وما كان يسمى بحركة التمرد في شمال العراق، وكذلك ما هو أقرب إلينا: الانتفاضة التشرينية سنة 2019. وهناك ما يمس موضوع هذا الكتاب وأعني به فصل الذعر في تاريخ العراق الحديث المعروف بالفرهود (1-2 حزيران 1941)، وخاصة في بغداد حيث قتل "145 طفل ورجل وامرأة،" واقترن بأعمال سلب ونهب للمتلكات[33] لم تدرس أثاره

[32] Shlomo Sand, *The Invention of the Land of Israel*, op. cit., p 20.

[33] كاظم حبيب، "قراءة متأنية في كتاب يهود العراق والمواطنة المنتزعة في ست حلقات،" **الحوار المتمدن**، العدد 5359، 2 كانون الأول 2016: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=540010
وكذلك دراسته "حركة شباط - مايس 1941 الانقلابية والفرهود ضد اليهود،" **الحوار المتمدن**، العدد 3380، 29 أيار 2011.

التأمينية على العاملين اليهود في وكالات وفروع شركات التأمين الأجنبية (لم تكن هناك بعد شركة تأمين عراقية) وعلى المؤمن لهم من المواطنين اليهود وغير اليهود.

من آثار الفرهود خلق حالة من التوتر والترقب والخوف لدى المواطنين اليهود، لكننا نزعم أن هذا الوضع لم يؤثر على شراء التأمين من قبل المواطنين اليهود، وعلى من كان يعمل في قطاع التأمين، فليس معروفاً إن كان البعض منهم قد غادر العراق في الفترة الممتدة من الفرهود حتى صدور قانون نزع الجنسية سيء الصيت. وحتى بعد صدور القانون ظل عدد من اليهود يعملون في وكالات التأمين.

*****

أزعم أن دور المواطنين اليهود في سوق التأمين العراقي منذ أوائل القرن العشرين لحين صدور قانون إسقاط الجنسية العراقية كان مهماً في تطور السوق واتخذ أشكالاً مختلفة. يمكن إجمال أهمية دورهم بالآتي:

- لقد كان يهود العراق **من أوائل العراقيين الذين عملوا في مجال التأمين**، وهو نشاط اقتصادي لم يكن معروفاً في العراق حتى بدايات القرن العشرين. وهم بهذه التشخيص يعتبرون من رواد العاملين في مجال التأمين في العراق.

- لقد لعبوا دوراً واضحاً في **تأسيس وكالات التأمين** عندما لم تكن هناك شركات تأمين عراقية، كما نبين في أحد فصول هذا الكتاب؛ وهم بذلك مهدوا السبيل لوضع اللبنات الأولي لتأسيس

أطروحات كاظم حبيب حول الفرهود وتهجير اليهود كانت موضوعاً للنقد. راجع: علاء اللامي، "الفرهود وتهجير اليهود العراقيين: قراءة جديدة في الخلفيات،" موقع **الآداب**:
https://al-adab.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA

سوق التأمين العراقي. لكننا لا نعرف هوية المؤسسين وخلفياتهم الاقتصادية ومؤهلاتهم.

- كما أنهم وفَّروا لسوق التأمين العراقي **منتجين أفراد متعلمين** لبيع وثائق التأمين لشرائح مختلفة من الشعب في وقت كانت فيه المعرفة بالحماية التأمينية لدى أغلبية الناس ضعيفة أو معدومة لا بل كان التأمين لدى فئات عديدة مرفوضة بقوة التأثير الديني.

- وكانوا يشكلون **عناصر العمل الأساسية في وكالات التأمين** وفروع شركات التأمين الأجنبية. وتميز هؤلاء بدراستهم في مدارس يهودية عراقية تقوم بتعليم العلوم الحديثة واللغات الأجنبية وعلى رأسها اللغة الإنجليزية، التي كانت مماثلة لما يدرّس في المدارس الأوروبية.

- باستثناء كتاب تأميني صغير استهدينا إليه (**دليل التأمين البحري** لاسحق صَدْقَه) ليس معروفاً إن قام ممارسو التأمين العراقيين من اليهود بنشر **كتابات تأمينية**، وإذا كان هذا صحيحاً فإنه من المناسب النظر إلى **مساهمتهم الجوهرية في المجال العملي التطبيقي لمناهج الاكتتاب** رغم أن معظمها كان مقتصراً على تطبيق تعرفات التأمين الأجنبية (البريطانية أساساً) وشروطها على فروع التأمين المختلفة، وكذلك تقييم الخسائر الخاضعة للتأمين وتسوية المطالبات بالتعويض، ومسك الدفاتر الحسابية.

- اعتماداً على معلومات زودنا بها الزميل منعم الخفاجي فإن ممارسي التأمين اليهود كانوا نشطين في **جمعية التأمين العراقية**،[34] فقد ذكر أن اسم سكرتير الجمعية S.S. Shohet يرد في رسالة تعليمات صادرة من الجمعية إلى الأعضاء

[34] في التعريف بالجمعية كتب منعم الخفاجي في رسالة له بتاريخ 14 تشرين الأول 2022 ما يلي: "عند بدء عملي في شركة بغداد للتأمين في اب/١٩٦٣ عرفت أن في العراق جمعية باسم "جمعية التأمين العراقية" عملها كما لمسته من خلال تزامن عملي مع وجود هذه الجمعية من بداية عملي في حقل التأمين (آب/1963 لغاية تأميم شركات التأمين في تموز/1964)، يقتصر على توصيل ما يصدر من هيئة مكاتب الحريق (Fire Offices Committee (Foreign من تعديلات أو إضافات فيما يتعلق بتعريفة الحريق، وكذلك ما يصدر من هيئة مكاتب الحوادث (Accident Offices-Overseas Committee) بالنسبة لتعرفة السيارات، ولم ألمس لهذه الجمعية اي أشراف أو رقابة على تطبيق هذه التعريفات أنما الالتزام بها كان ذاتيا."

تحمل تاريخ 29 ديسمبر 1958. وكما نقلنا عن بهاء بهيج شكري فإن اسحق صدقه كان لولب هذه الجمعية.

*****

في الفترة التي كان فيها اليهود العراقيون نشطين في سوق التأمين العراقي كان هناك شركة تأمين عراقية واحدة (شركة الرافدين للتأمين تأسست سنة 1946، برأسمال عراقي 40% وأجنبي 60%). وليس معروفاً ان أحداً منهم عمل في هذه الشركة. وكذا الأمر بالنسبة لشركة التأمين العراقية (تاسست سنة 1958) وشركة بغداد للتأمين (تأسست سنة 1959)، وكانتا تعودان للقطاع الخاص. وإذا كانت هذه الملاحظة صحيحة فإن دورهم في مجال إعادة التأمين (الاتفاقية والاختيارية) كان معدوماً وفي أحسن الحالات ضئيلاً جداً، فوكالات التأمين التي كانوا الأكثر نشاطاً فيها لم تكن بحاجة إلى حماية إعادة التأمين.[35] رغم هذا الاستدراك المتأخر فإني أراه صحيحاً ذلك لأن أول شركة لإعادة التأمين في العراق كانت شركة إعادة التأمين العراقية (تأسست سنة 1960)، وكان معظم موظفيها من خريجي الجامعات العراقية، ومن بينها جامعة الحكمة للآباء اليسوعيين في بغداد (تأسست سنة 1956، وكانت تضم عدداً من الطلاب والطالبات اليهود) يتمتعون بمستوى لائق من اللغة الإنجليزية وكانوا يخضعون لدورات تدريبية مكثفة.[36] واستفادت الشركة عند تأسيسها من بعض الموظفين المتمرسين في شركة التأمين الوطنية ومن خبير تأمين من الشركة السويسرية لإعادة التأمين.[37]

علينا أن نتذكر أنه في هذه الفترة (التي تلت إسقاط الجنسية) كان عدد ممارسي التأمين من اليهود العراقيين، العاملين في قطاع وكالات التأمين، قد

[35] وقد كان لي موقف من هذا الموضوع في سياق آخر عندما قلت: "لنتذكر أن عمر صناعة التأمين في العالم العربي لا يزيد عن قرن. وفي مراحله الأولى لم تنهض الحاجة إلى إعادة التأمين لكون النشاط التأميني كان محصوراً أساساً بوكالات التأمين الأجنبية. وحتى عندما دخلت شركات التأمين الأجنبية فإنها إن أرادت حماية إعادية نفترض بأنها كانت تلجأ إلى الشركات في مواطنها الأصلية." ورد في كتاب **احتفاء بالقيمة**، تيسير التريكي يحاور مصباح كمال (بيروت: منتدى المعارف، 2018)، ص 91.

[36] للمزيد من التفاصيل وكذلك سياسة الاستخدام في الشركة، راجع: تيسير التريكي ومصباح كمال، **حوار مع رائد في إعادة التأمين: الدكتور مصطفى رجب** (بيروت: منتدى المعارف، 2020)، ص 49-51.

[37] **حوار مع رائد في إعادة التأمين**، مصدر سابق، ص 43-44.

تقلص كثيراً (العدد غير معروف)، وكان مجال العمل في المؤسسات العائدة للدولة، ومنها شركات التأمين، مقفلاً أمامهم منذ أربعينيات القرن العشرين.

لقد كان هذا الوضع من النتاجات الضارة لقانون نزع الجنسية عن يهود العراق الذي تسبب في خسارة معظم ممارسي التأمين العراقيين من اليهود خلال فترة قصيرة جداً لم يبق منهم، بعد الهجرة/التهجير الجماعي للمواطنين اليهود سنة 1950، إلا البعض الذي تمسك بوطنه العراقي وعمل في بعض وكالات التأمين. وحتى هؤلاء لم يستطيعوا الاستمرار في العمل، وبحلول 1970، بعد حفلة الإعدام في ساحة التحرير، بغداد، في 27 كانون الثاني سنة 1969، خلا منهم سوق التأمين العراقي نهائياً.[38]

*****

قبل أن أنهي هذه المقدمة أود الإشارة إلى انشغال عائلة يهودية عراقية عريقة، وعلى رأسها داود ساسون، هاجرت إلى الهند في القرن التاسع عشر (1830)[39] كانت نشطة في مجالات تجارية مختلفة، وخاصة تجارة الأفيون قبل أن توسع نشاطها في المتاجرة بسلع أخرى والتطوير العقاري، مع شئ من الاهتمام بالتأمين، فقد ورد في أحد الكتب التي صدرت باللغة الإنجليزية مؤخراً الآتي:

[38] حسب المعلومات التي أوردها د. كاظم حبيب فإن عدد المواطنين اليهود بعد صدور قانون نزع الجنسية وفق الاحصاء السكاني لسنة 1957 كان 4906 نسمة، اما وفقا للإحصاء الرسمي (حينما صدرت الهوية الصفراء = عدم اسقاط الجنسية) فهو 2974 نسمة. ويورد في الجدول رقم 3، التوزيع الجغرافي لتطور سكان العراق من اليهود بين 1920-1954.

راجع كاظم حبيب، **كوارث ومآسي أتباع الديانات والمذاهب الأخرى في العراق**، (برلين وبغداد: 2019)، ص 34-35، ص 37، حسب النسخة الإلكترونية (110 صفحة) التي وزعها الراحل كاظم حبيب على من هم في قائمة بريده.

[39] لتعريف مختصر لأصول هذه العائلة راجع
د. سلمان درويش، "صفحات من تاريخ يهود بغداد.. أسر اقتصادية كبيرة،" عائلة الشيخ ساسون صالح (1750-1830) مقتبسة من كتابه **كل شيء هادئ في العيادة، ملاحق جريدة المدى** 27 آب 2017
https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=18951
للتعرف على التفاصيل وتاريخ عائلة ساسون ودورها في التجارة العالمية (الهند، الصين، العراق، بريطانيا ...) راجع:
Joseph Sassoon, *The Sassons: The Global Merchants, The Enterprise and Extravagance of the Sassoon Dynasty* (London: Allen Lane, 2022)

كان التأمين البحري أداة أخرى لإدارة المخاطر. لقد كان التأمين باهظ الثمن، يتراوح ما بين 2 إلى 5 في المائة من قيمة الشحنة، لكنه ضروري نظراً إلى كثرة غرق السفن أو تعرضها للضرر بسبب الأنواء الغادرة السائدة في العديد من طرق الشحن في آسيا وفي الطريق إلى بريطانيا. حتى قبل الإقدام في العمل مباشرة، استثمرت عائلة ساسون في شركات التأمين؛ وفقًا لصحيفة London and China Telegraph، كان سليمان داود ساسون أحد المدراء الخمسة الذين يمثلون David Sassoon & Sons في شركة North China Insurance. في وقت لاحق، دخلت العائلة مجال التأمين البحري، وإن كان على نطاق ضيق. كان هذا النوع من التكامل الرأسي غير عادياً بالنسبة للتجار في ذلك الوقت، وهو يكشف بشكل واضح جداً عن فهم وطموح لواحدة من أكبر سلالات العوائل في القرن التاسع عشر.[40]

وفي حين كانت هذه العائلة وشركتها D. Sasson Sons and Co نشطة في الهند والصين وتلاقت مصالحها التجارية المتنوعة بما فيها تجارة الأفيون مع المصالح الإمبراطورية البريطانية،[41] قبل أن ينتقل بعض أفرادها إلى بريطانيا ويصبحوا قريبين من المؤسسة السياسية، إلا أنه ليس هناك ما يفيد أن اهتمامها التأميني المحدود قد امتد إلى العراق رغم العلاقات التجارية الأخرى مع بعض المدن الإيرانية وبغداد والبصرة، ورغم تصديرها لبعض البضائع إلى العراق ودول الخليج، ورغم إرسال بعض أفراد الأسرة إلى بغداد لاختيار محاسبين وآخرين للعمل في مقر الشركة في بومباي.

*****

[40] Joseph Sassoon، مصدر سابق، ص 57.
أشكر الصديق إيلي تمن على تعريفي بهذا الكتاب وإرسال صفحة 57 من الكتاب التي يرد فيها ذكر التأمين، قبل أن أقوم باقتناء نسخة منه. يشير مؤلف الكتاب إلى أن عائلة ساسون كان لها مصلحة في شركة للتأمين على الحياة Oriental Life Assurance Company وعندما توفي أحد أبناء العائلة النشطين، سليمان بن ديفيد ساسون (1893)، أقيم له مجلس عزاء في بغداد حضره أعيان اليهود، ص 168.

جوزيف ساسون، مؤلف الكتاب، من سليل عائلة ساسون.

[41] For a critical assessment *cf* Pratinav Anil, "Plummeting Upstairs: On Joseph Sassoon's 'The Sassoons', Los Angeles Review of Books https://dev.lareviewofbooks.org/article/plummeting-upstairs-on-joseph-sassoons-the-sassoons/

يضمُّ هذا الكتاب المقالات التي نشرتها عن حضور اليهود العراقيين في مجال العمل التأميني، آثرت أن أجمعها في هذا الكتاب الصغير لعله يساعد غيري في البحث الأصيل في المصادر عن تاريخ النشاط التأميني في العراق خاصة وأن ما كتب عن هذا التاريخ قليل جداً[42] ولا يشير إلى دور المواطنين اليهود في النشاط التأميني.

لقد حاولت في هذه المقالات التقرب من هذا التاريخ ثم حاولت التوسع قليلاً لكنني توقفت لأن المصادر والمراجع ليست متوفرة لدي. ضمن هذا الإطار فإن عنوان الكتاب وكذلك فترة التغطية فيه الكثير من الطموح الذي لا يسعفه واقع البحث حالياً سواء ما تعلق منه بتاريخ التأمين في العراق عموماً أو دور اليهود في هذا التاريخ. وحتى اختيار التاريخين 1920 و1970 فيه شيء من الاعتباط، وما دفعني إليهما هو أن سنة 1920 شهدت دخول شركتين بريطانيتين للتأمين إلى العراق هما شركة بروفينشال للتأمين Provincial Insurance Company وشركة گارديان للتأمين Guardian Assurance Company استمرتا في العمل من خلال وكالات التأمين لحين صدور قرار التأميم سنة 1964. وافترض أن هاتين الشركتين ربما استخدمتا مواطنين عراقيين من اليهود بفضل مؤهلاتهم اللغوية وربما التأمينية. أما سنة 1970 فهي التي أزعم أنها شهدت خروج آخر مواطنين يهوديين عملا في قطاع التأمين من العراق، منشي كوهين (1910-1987) الذي عمل لبعض الوقت في ستينيات القرن الماضي في شعبة الحسابات في الوكالة التي تمثل شركة گارديان للتأمين؛[43] وصباح عقيرب الذي عمل في شركة هارون داود شوحيط وإلياس عقيرب المحدودة، وكيل شركة ليگل أند جنرال، وشركة ساوث بريتش إنشورنس كومباني ليمتد.[44]

---

[42] لعل أفضل ما كتب بهذا المجال هو ما جاء في "الفصل التمهيدي: تجربتي مع التأمين" في كتاب بهاء بهيج شكري، **بحوث في التأمين** (عمان: دار الثقافة، 2012)، ص 15-82، فهو يوثق تاريخ النشاط التأميني من خلال تجربته الشخصية منذ سنة 1956. ومن فضائله أنه قام بالتعريف بعدد من الشخصيات التأمينية العراقية، وثبّت محطات مهمة في تطور قطاع التأمين.

[43] اعتماداً على المعلومات التي نقلها لي نجله أميل كوهين في مكالمة هاتفية (تشرين الثاني 2022).

[44] في خريف سنة 1971 أصدرت الحكومة العراقية جوازات سفر للمواطنين اليهود، إثر ضغوط فرنسية وغربية على سوء معاملة المواطنين اليهود، وقتها كان عدد اليهود في العراق يقرب من ثلاثة آلاف شخص. وخلال مدة قصيرة غادر معظمهم العراق. (قرأت هذا في مكان ما لكنني وقتها لم أدون المصدر).

آثرت أن أضم للكتاب مقالاً لي بعنوان "وكالات التأمين في العراق عام 1936: محاولة في التوثيق" لأنه أقرب ما يكون إلى خلفية أراها مناسبة لعرض دور المواطنين اليهود في النشاط التأميني الذي تركّز على عملهم في وكالات التأمين، فليس معروفاً حتى الآن إن كان أحداً منهم قد عمل في شركة تأمين. وكذلك ضم ورقة صباح عقيرب،[45] التي كتبها في تشرين الثاني 2015 اعتماداً على ذاكرته، عن أوضاع التأمين في العراق خلال الفترة الممتدة من أربعينيات وحتى أواسط ستينيات القرن العشرين.

يمكن، لم يرغب، قراءة هذا الكتاب الصغير من أوله إلى آخره، أو يمكنه أن يختار أن يبدأ القراءة من أي من فصوله رغم أن هناك خيط يجمع بينها حاولت التعريف به في هذه المقدمة. وأعني به دور ممارسي التأمين وأصحاب وكالات التأمين من اليهود في تشكيل سوق عراقي للتأمين.

استفدت من فرصة تجميع مقالاتي المنشورة في هذا الكتاب بإضافة بعض الهوامش عن معلومات استهديت إليها في وقت لاحق.

أود التنبيه على بعض التكرار في الأسماء والمعلومات في هذه المقدمة وردت أصلاً في أماكن أخرى من الكتاب. لقد جاء هذا التكرار بفضل مناقشة بعض الأفكار في المقدمة ولم أشأ التخلص منه كي أبقي على انسيابية السرد والحجة.

أود التنبيه أيضاً بأنني لم أعمد إلى كتابة تاريخ سردي أو مرجعي لدور اليهود العراقيين في التأمين، فمثل هذا التاريخ ليس ممكناً لندرة المصادر وما هو متوفر منها ليس كافياً. إن ما كتبته ما هو إلا محاولة لفهم وإبراز دورهم المسكوت عنه إذ ليس معروفاً وجود مقالات ودراسات بهذا الشأن.

سترد معظم أسماء الأشخاص مع حفظ الألقاب.

سأكون شاكراً لمن لديه أية معلومات وتعليقات لها علاقة بموضوع هذا الكتاب إرسالها إلى عنواني المثبت في صفحة بيانات النشر للاستفادة منها في إعداد طبعة منقحة.

---

[45] ترك العراق في أواسط أو أواخر ستينيات القرن العشرين ويقيم في دولة إسرائيل.

أشكر كل من ساعدني بتوفير المعلومات أو التعليق ممن يرد اسماءهم في ثنايا الكتاب.

بودي أن أؤكد بأنني وحدي أتحمل المسؤولية عن أي سوء فهم أو سوء تفسير أو أخطاء قد تكون حدثت في تأليف هذا الكتاب.

كانون الثاني 2023

وكالات التأمين في العراق عام 1936: محاولة في التوثيق

نشرت أصلاً في **مجلة التأمين العراقي** الإلكترونية في أيار 2012
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2012/05/1936-19-2012-1936-1936-883.html

تقديم

بتاريخ 19 شباط 2012 نشر موقع **إمارة وتجارة** الإلكتروني **الدليل التجاري العراقي عام 1936** وقدمه بهذه العبارات:

"هذا جزء من دليل المملكة العراقية الذي صدر باللغتين العربية والانكليزية عام 1936 (مجموع 883 صفحة مع فهارس)، وهو الجزء الذي يتضمن الدليل التجاري العراقي في ذلك الوقت. وكان اول دليل قد صدر عام 1934، حسب ما تواتر لدينا، وكان باللغة الانكليزية في 291 صفحة متوسطة الحجم، تلاه دليل باللغة العربية عام 1935 ويعرف بإسم "دليل دنگور" نسبة الى مطبعة دنگور ببغداد.

تعليق الموقع: ديروا بالكم، ترة يوّجع الگلب. لا يوجد مثال اوضح، برأيي، على الخراب الشامل الذي حل ببلدنا اذا ما قسنا قطاعنا الخاص قبل 76 سنة بحاله اليوم. في الثلاثينات، كان العراق منفتحا على شركات عالمية حتى في فنلندا وليثوانيا. وتجاره وصناعيوه يعرفون كيف يقدمون نفسهم الى العالم بنديّة وبثقة. ولكن في اول الامر، خسرنا اليهود في الخمسينات وخسرنا معهم خبراتهم الادارية والتجارية التراكمية، وثم خسرنا الفيلية والتبعية في السبعينات والثمانينات الذي ملئوا شيئا من الفراغ الذي احدثه نزوح اليهود. وها هم الارمن والمسيحيون عموما يغادرونا.[1] والعوائل التجارية القديمة، والتي بقيت في العراق، نجدها منكفئة على نفسها، لأنها لا تستطيع ان

[1] وفيما يخص قطاع التأمين العراقي فقد خسر العشرات من كوادره بسبب سياسات النظام الدكتاتوري السابق والحروب الداخلية والخارجية وسنوات العقوبات الدولية. لم يجر حتى الآن توثيق هذه الخسارة. حاولت الاقتراب لجانب من هذا الموضوع في مقال لي بعنوان "ممارسو التأمين العراقيين في المهجر،" **مجلة التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2014/08/iraqi-insurance-practitioners-in_18.html

تزاحم من ظهر "تجاريا" جراء افرازات الفساد البعثي، او فساد عدي صدام حسين، او فساد المرحلة الحالية. اطالع هذه الصفحات وكأنني انظر الى كوكب آخر، لا يشبهنا بشيء، وان كانت العناوين مألوفة...خان دلة الكبير، سوگ الاسترابادي، سوگ حنون."

نبراس حكمت الكاظمي"[2]

قمت بتصفح هذا الدليل الضخم على شاشة الكومبيوتر للتعرف على محتوياته ومن باب التخصيص محاولة اكتشاف معلومات عن نشاط التأمين في العراق. وقد أثمر التصفح السريع عن معلومات أراها مهمة في سياق تاريخ التأمين في العراق، لأن المعلومات تؤكد ملاحظة أوردتها في مقالتي "مقاربة لتاريخ التأمين في العراق: ملاحظات أولية"[3] وممما قلته ان النشاط التأميني في "الفترة السابقة للاستقلال، عندما كان العراق تحت الاحتلال الإنجليزي" كان "مقصوراً على فروع ووكالات شركات التأمين الأجنبية، وربما كان هذا امتداداً لما كان قائماً قبل الاحتلال حيث كانت الشركات الأجنبية تعمل بموجب الامتيازات الممنوحة لها في العهد العثماني. وقتها لم يكن الطلب الوطني على الحماية التأمينية في العراق فعّالاً بسبب غياب الصناعة الحديثة (وسيادة الانتاج الحرفي) والاعتماد الأساسي على الانتاج الزراعي ... وقد تغير الوضع التأميني قليلاً مع صدور قانون شركات التأمين رقم 74 لسنة 1936، إبان وزارة ياسين الهاشمي الثانية، من خلال وضع ضوابط معينة على عمل الشركات مما يؤشر على تطور في التجارة وفي الصناعة والتكوينات الطبقية الجديدة في العاصمة بغداد والمدن الرئيسية الأخرى التي شهدت نمواً سكانياً وعمرانياً."

وقبل عرض معلومات الدليل عن نشاط التأمين أود الإشارة إلى ما ذكره المؤرخ عبد الرزاق الحسني حول المنهاج الوزاري لحكومة حكمت سليمان (تشكّلت في 29 تشرين الأول 1936). ضم

[2] http://www.imarawatijara.com/2012/02/19/commercial_directory_iraq_1936/

[3] نشرت هذه المقالة في مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد 328، 2008 ونشرت بعد ذلك في **مجلة التأمين العراقي** الإلكترونية http://misbahkamal.blogspot.com/2009/04/328-2008-67-76.html

المنهاج عرضاً للشؤون الخارجية، والداخلية، والمالية وغيرها. ونقرأ الآتي في فقرة الشؤون المالية:[4]

"مراقبة أعمال المصارف، والشركات، والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، ووضع تشريع يضمن استثمار أموال العراقيين من مبالغ التأمين في العراق."

يبدو أن النص على تشريع "يضمن استثمار أموال العراقيين من مبالغ التأمين[5] في العراق" يعكس نمواً، لا نعرف حجمه، في أقساط التأمين، عدا أنه استمرار للنهج الذي بدأ مع تشريع عراقي مهم ونعني به قانون شركات التأمين رقم 74 لسنة 1936 الذي نشر في **الوقائع العراقية** في 1936/6/11.[6] وهذا النهج، كما نرى، يقوم على التأكيد آنذاك على الوطنية العراقية، أي النزعة نحو تأكيد الاستقلال في مختلف المجالات ومنها استثمار أرصدة التأمين في العراق. هذا الجانب من الموضوع يستلزم البحث المستقل للسياسة المالية للحكومات العراقية في تلك الفترة.

وكالات التأمين في الدليل التجاري العراقي عام 1936

تضم الصفحات الأولى من الدليل، والصفحات القريبة من التصنيف الألفبائي للوكالات، إعلانات موسعة عن بعض وكالات التأمين، ننقل منها ما يبرز صفة هذه الوكالات وما يفيد موضوع هذه المقالة وكما وردت أصلاً باللغة الإنجليزية، وهي:

---

4 عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الثالثة، 1989)، ثلاثة أجزاء، ج 3، ص 161.

كان الحاج محمد جعفر أبو التمن وزيراً للمالية في حكومة حكمت سليمان.

5 المراد بهذه المبالغ هو أقساط التأمين إذ أن الاستثمار يقوم ليس على مبالغ التأمين بل رصيد أقساط التأمين المتجمعة لدى شركات التأمين بعد مقابلة التزاماتها العقدية في تعويض المؤمن لهم من الخسائر والأضرار التي يتعرضون لها، وتكاليف الإدارة من رواتب وإيجارات وغيرها.

6 للتعريف بهذا القانون راجع مصباح كمال، "إطلالة على بواكير التأمين والرقابة على النشاط التأميني في العراق"، **مجلة التأمين العراقي**: http://misbahkamal.blogspot.com/2009/09/331-2009-44-52.html

The Mesopotamia Persia Corporation, Ltd

Managing Agents for:
The Euphrates and Tigris Steam Navigation Co, Ltd
Agents for: [seven companies are listed]
Lloyd's Agents:
Marine, Fire, Accident and Fidelity Insurance
Transacted at attractive Rates of Premium
General Importers and Exporters and Engineering Specialists
Head Office: Basrah

I & C Ades

Head Office: Baghdad
Agents for [over 40 companies including ...]
L'Union Insurance Co Ltd – Life, Fire, Accident, etc.
Branches: Basrah, Mosul, Kirkuk

African & Eastern (Near East) Ltd

Basrah, Baghdad, Mohammerah
Head Office: London
Agents for The Atlas Insurance Co Ltd, Northern Assurance Co Ltd, London (Fire, Marine, Motor, Accident Insurance, etc.

Edward M Fram

Importers of: Glassware, Bedsteads [and other goods]
Insurance, Securities and Shares Agent
Basrah

The Iraq Insurance Ltd[7]
(Incorporated in Iraq)

Insurance Brokers
Agents for:
The Guardian Assurance Co, Ltd
Lloyd's and French Underwriters

Khedouri E. Ani

Ashar, Basrah
Import, Export and Commission Agent
Agent for:
Insurance of All Kinds

وهناك إعلان كبير لشركة فكتوريا

Victoria of Berlin

General Insurance Co Lt, Est 1853
Capital and Reserve: £32,000,000
Amount Assured: £77,000,000
Most favourable terms for life insurance/with participation of the company's profit
Head Office for Iraq:
C. Liebenthal & E Soffer
Baghdad, 230/1 Rashid Street

Andrew Weir & Co

Baghdad & Basrah
Established in Iraq since 1905

[7] اسم الشركة قد يكون في ظاهره مضللاً فهي ليست بشركة تأمين بل مكتب (وكالة) تأمين.

Shipowners, Import & Export Agent, General Merchants, Insurance Agents, etc.

Asfar & Co

Basrah, Iraq
Date Growers, Merchants and Exporters
Agents for:
The Northern Assurance Co Ltd
Fire, Marine and all Risks

وكالات التأمين في بغداد:

Ades, I & C, Naman Street

African & Eastern (Neat East) Co Ltd, Mustansir Street

Antoin & E, Aris, Khan Khedairi, Mustansir Street

Antrassian, Rashid Street

Awanis Malkonian, Khan Dalla

Bashir Kazandji, Rashid Street

Dwyer & Co Ltd, Rashid Street

Edward Aboodi & Co, Khan Shashona, Samawal Street

Faik Obeyda, Rashid Street

Fowler & Co, Rashid Street

Ghani, Sayid, Rashid Street

Hakkak, E M & Sons Ltd, Rashid Street

India Life Insurance Co, Rashid Street

Iraq Insurance Office (The), Rashid Street

Khedhoori, A Zilkha, Rewaq Street

Liebenthal, (C & E Soffer), Khan Abdul Hadi Chalabi, Rewaq Street

Meir Tueg & Y Moshi, Mustansir Street

Mesopotamia Persia Corporation (The), Mustansir Street

Pedroni, P O Box No. 98

Saatchi, S & D N, Mustansir Street

Strick, Frank C & Co (Busrah) Ltd, Mustansir Street

Weir, Andrew & Co, Rewaq Street

وكالات التأمين في البصرة:

Alliance Insurance Co, Pharmacists Street

Asfar & Co, Strand Road, Ashar

Fowler & Co, Ltd, Church Street

Iraq Insurance Co (The), A. Rufail (Agent), P O Box 24

Shark Insurance Co, E M Fram, Agent, P O Box 24[8]

وكالات التأمين في الموصل:

Jabrail Zebouni, Ghazi Street

Muhammad Najib al-Jadir,[9] Nineveh Street

ملاحظات على وكالات التأمين

اختفت هذه الوكالات من سوق التأمين ولم يبق منها بعد الحرب العالمية الثانية سوى القليل واستمرت اثنتان منها، وكالة أنطوان عريس وملكونيان، حتى سبعينيات القرن الماضي، لكن وكالات جديدة تعمل مع شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية أخذت بالظهور في بغداد وبعض المدن الرئيسية. (هذا القول يحتاج إلى تدقيق ممن لهم معرفة أفضل بالموضوع).

الرصد السريع لقائمة الوكالات يبين ان ما يقارب نصف عدد الوكالات عراقية، وهذا مؤشر على ان التجار وأصحاب المال العراقيين، يهود ومسيحين ومسلمين، كانوا آنذاك مهتمين بالنشاط

[8] لا نعرف إن كانت هذه الشركة هي شركة الشرق للتأمين، وهي شركة مصرية تأسست سنة 1931.

[9] الاسم محمد نجيب الجادر أثار عندي الفضول فسألت الصديق سعد الجادر عنه وأفادني في رسالة بتاريخ 5 آذار 2012 بأن محمد نجيب الجادر هو خاله، وكان رئيس غرفة تجارة الموصل عام 1926. أنشأ مصنعا للنسيج فضلا عن واحدة من أقدم مصانع الصوف والقطن. وكان عضواً مؤسساً في مجلس إدارة البنك العربي. وفي الأربعينيات قدم اقتراحا لمجلس إدارة البنك العربي لتأسيس فرع للبنك في القاهرة متخصصة في تقديم القروض الطويلة الأمد للفلسطينيين لمساعدتهم في الوقوف تجاه إغراء بيع الأراضي لليهود.

وقد توقف العمل في مصانع الغزل والنسيج والقطن والصوف. وكان وعائلته يعيشون في مجمع ضخم في الموصل يضم أربعة قصور ما زالت قائمة لكنها مهملة. وتملك العائلة أملاك كبيرة في الموصل بضمنها عدة أسواق وما كان يعرف بالحي الاشوري. وكانت له أملاك كبيرة في المنطقة التي صارت تعرف باسم الجادرية في بغداد. وقد توفي محمد نجيب الجادر عام 1956.

كما دلني الصديق الجادر على مقالة أ. د. إبراهيم خليل العلاف، أستاذ التاريخ الحديث، جامعة الموصل عن "محمد نجيب الجادر والوطنية الاقتصادية":
http://www.mosul-network.org/index.php?do=article&id=17477

التأميني كمتمم للنشاطات الأخرى التي كانوا يقومون بها. من ذلك أن اشتغالهم في تجارة الاستيراد لحسابهم أو لحساب أطراف أخرى (كوكلاء بالعمولة) ولّدَّ الاهتمام بإجراء التأمين المناسب كالتأمين البحري على البضائع.

ونلاحظ ان بعض الوكالات كانت تعلن عن توفير وثائق التأمين على الحياة والسيارات مما يعكس درجة من الثراء للبعض تتيح لهم شراء وثيقة تأمين على الحياة أو وثيقة تأمين على السيارات (وقتها لم يكن التأمين على المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات إلزامياً في العراق). وعلى العموم فإن الوكالات كانت تتعاطى أساساً بالتأمين البحري على البضائع والحريق، والبعض منها يوفر التأمين على الحوادث، وضمان الأمانة، وتأمين السيارات.

لاحظ التوزيع الجغرافي للوكالات فالتركز هو في العاصمة بغداد (21 وكالة)، ثم البصرة (5 وكالات) ووكالتين في الموصل. ولبعض الوكالات فروع في البصرة والموصل وكركوك. كما ان مكاتب الوكالات في بغداد تقع في دائرة صغيرة تشمل شارع الرشيد وشارع الرواق وشارع السموأل وهي الدائرة التي ضمت فيما بعد بناية مصرف الرافدين والبنك المركزي العراقي. وبذلك تُشكل هذه المنطقة المركز المالي للعاصمة بغداد وتذكرنا بمنطقة السيتي City في لندن، الأكثر تطوراً وتعقيداً وعراقةً، حيث تتركز شركات التأمين والوسطاء وسوق لويدز والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ونلاحظ أيضاً أن الوكالات كانت تمثل شركات تأمين أجنبية وبعضها كانت تمثل سوق لويدز في لندن. وهذا يشير إلى عدم وجود شركة تأمين عراقية آنذاك ولن تتأسس ما يماثل هذه الشركة إلا بعد عشر سنوات وهي شركة الرافدين للتأمين وبرأسمال عراقي 40% وأجنبي 60%. أما الشركة العراقية الحقة[10] فلم تتأسس إلا سنة 1958 وهي شركة بغداد للتأمين وكان مديرها العام جون نودي John Naudi البريطاني الجنسية.

[10] نقصد بها شركة قام رأس المال العراقي الخاص بتأسيسها إذ سبق وأن تأسست شركة التأمين الوطنية التابعة للقطاع العام عام 1950 وبدأت بممارسة أعمالها عام 1952.

يكشف لنا سجل وكالات التأمين أن معظم الإنتاج في هذه الفترة كان تنافسياً ومن خلال الوكلاء وليس البيع المباشر من قبل شركات التأمين على قلتها. ونرى أن هذه الوكالات كانت تمتلك تفويضاً اكتتابياً بحدود معينة لإصدار وثائق للتأمين نيابة عن الشركات الأجنبية خارج العراق الموكلة لها مع صلاحيات معينة لتسوية مطالبات التعويض. وهذه هي الطريقة التقليدية المتبعة في العديد من أسواق التأمين.

معظم هذه الوكالات لم تكن متخصصة بالتأمين بل كانت وكالات عامة تمارس نشاطات اقتصادية مختلفة باستثناء شركة العراق للتأمين المحدودة The Iraq Insurance Co Ltd التي تُعلن عن نفسها كوسيط للتأمين ووكيل عن:

The Guardian Assurance Co Ltd
The International Saving Society

وأنها تجري التأمين مع لويدز ومكتتبين فرنسيين. ولا ندري مدى صحة استخدام صفة وسيط التأمين من قبل هذه الشركة، وحتى اسمها كشركة للتأمين لا يتسق مع العمل كوسيط وكوكيل.

ونلاحظ في الدليل ذكر اسم ثلاث شركات تأمين مجردة من أي ربط بوكالة تأمين هي:

India Life Insurance Co, Shark Insurance Co, Alliance Insurance Co

ونرى ان هذه الشركات كانت فروعاً للشركات الأم، ونفترض أنها كانت تقوم بالبيع المباشر لوثائق التأمين وربما من خلال الوكلاء أيضاً.

من المعروف أن الإعلانات تميل عموماً إلى المبالغة ولذلك لا يمكننا الاطمئنان بالكامل على جميع المعلومات الواردة في إعلانات الوكالات كما مرَّ معنا بالنسبة للوكالة التي تصف نفسها وكالة للتأمين ووسيط للتأمين. كما ان هذه المعلومات لا تكفينا للحكم على القيمة الاقتصادية لهذه الوكالات من حيث رأسمالها،

وحجم أقساط التأمين التي كانت تنتجها أو مبالغ التأمين، وعدد الموظفين الذين كانوا يعملون فيها ونسبة العراقيين بينهم. ربما لو توفرت مصادر إضافية مناسبة لكان بالإمكان التحقق من بعض هذه العناصر، ونسبة الأقساط إلى الدخل القومي، أو التعرف على عدد وأنواع وثائق التأمين التي كانت تصدرها، ومن كان يشتريها، والتوزيع الجغرافي لحملة وثائق التأمين، ومكانة التأمين على الحياة.

وجود هذا العدد الكبير نسبياً من وكالات التأمين يؤشر على وجود طلب فعّال للحماية التأمينية على مستوى الأفراد والشركات التجارية والصناعية وشركات الملاحة البحرية. وربما لعبت الوكالات دوراً مهماً في الترويج لأهمية الحماية التأمينية في مجتمع آخذ بالتطور.

بحث وتوثيق تاريخ التأمين

ان البحث في دليل الأعوام السابقة وتلك التي تلت إصدار دليل عام 1936 سيساهم في الكشف عن معلومات إضافية تتعلق بالنشاط التأميني فالدليل وغيره من الوثائق يشكل مصدرا للبحث في التاريخ الاقتصادي للعراق رغم محدودية المعلومات فيه. ربما يستطيع المؤرخ المحترف اكتشاف المزيد من العلاقات بين معلومات كهذه وواقع الحياة الاقتصادية. ما يشجعني على هذا القول هو الدراسات التي يقوم بها الأكاديميون في الغرب. وبهذا الخصوص كنت قد ترجمت عرضاً لكتاب أسس روح المبادرة النسائية: المشاريع الاقتصادية والبيت والأسرة في لندن، 1800 – 1870 جاء فيه:[11]

> يقدم هذا الكتاب أفضل البيانات حتى الآن عن سيدات الأعمال في لندن. المصادر الرئيسية للكتاب، وهذه تمثل الإسهام الرئيسي في حقل دراسات المرأة من منظور تاريخي، هي عينات من أصحاب الأعمال من الذكور والإناث مستلة من سجلات شركة صن فاير للتأمين Sun Fire Insurance Co. سجلات التأمين على الحريق أقل عرضة للانحراف بسبب التوقعات الاجتماعية مقارنة مع غيرها

11 مصباح كمال (ترجمة): "روح المبادرة النسائية: دراسة في التاريخ الاقتصادي" **مجلة التأمين العراقي** http://misbahkamal.blogspot.com/2010/07/1800-1870-eh.html

من السجلات الأخرى. كما أن سجلات التأمين تشمل شركات الأعمال التي لا تدخل في الأدلة التجارية. وأصحاب الأعمال، ذكورا وإناثا، لديهم الحاجة والفرصة لتأمين ممتلكاتهم التجارية. وحيث أن هذه السجلات هي عقود للتأمين، وليست إعلانات، فإن المعلومات التي تضمها تتميز بالدقة. فالنساء صاحبات الأعمال، وكما تلاحظ كاي [مؤلفة الكتاب]، غير قادرات على الاختفاء خلف الأقارب الذكور لأن "تحريف الملكية يمكن أن ينظر إليه باعتباره غشاً." (ص 50).

عينة الإناث تشمل جميع وثائق التأمين التي تغطي الأصول التجارية التي صدرت للنساء في السنوات 1747، 1761، 1851، وعام 1861. فهناك 634 وثيقة من مثل هذه الوثائق.

هذا النمط من البحث والكتابة يكاد أن يكون مفقوداً في الدراسات التاريخية في العراق. وهذا ما دفعني إلى مخاطبة زملاء المهنة بشأن مشروع وضع ارشيف للتأمين في العراق، ففي رسالة إلكترونية مؤرخة في 2 حزيران 2010 للزميل سعدون الربيعي، مع نسخة منها لكل من الزميلين منذر الأسود ومحمد الكبيسي، طلبت منه الآتي للبدء بالمشروع:

هل لديك مستندات ذات طابع تاريخي عن التأمين في العراق: أول وثيقة تأمين (حريق، بحري، حياة، هندسي وغيرها) صدرت في العراق، تظهيرة (ملحق) تأمين، شهادة تسجيل أول شركة تأمين وأول وكالة تأمين، وصل مخالصة، استمارة طلب تأمين، صور عن حرائق كبيرة لمحلات مهمة في بغداد وغيرها من مدن العراق، صور عن سيارات الإطفاء، صور مؤسسي شركات التأمين الفردية أو الجماعية، أول كتاب عن التأمين صدر في العراق، مواد دعائية لشركات التأمين .. الخ. عندي مشروع لك ولغيرك من الزملاء في العراق لتكوين أرشيف يمكن أن يكون فيما بعد موضوعاً لمعرض متخصص عن التأمين في العراق، وكذلك مدخلاً لتشجيع البحث والكتابة عن تاريخ التأمين في العراق.

ربما سأقوم بكتابة دعوة بهذا الشأن في المدونة [مجلة التأمين العراقي]، إن سمح الوقت، ولكني في الوقت الحاضر أترك الموضوع لك ولمن تود أن تستعين به من الزملاء لتطوير هذه المشروع. لعل الزملاء منذر عباس الأسود ومحمد الكبيسي وغيرهما يستطيعون المساهمة في هذا المشروع. وبالطبع فإن أستاذنا بديع أحمد السيفي وعبد الباقي هادي رضا يملكان، في رأيي، ثروة من المعلومات عن

الجيل الذي سبقهم وقد يتوفران على مستندات مهمة مفيدة لهذا المشروع.

أرسل نسخة من هذه الرسالة للزميلين منذر ومحمد وأتوقع أن أقرأ رأيهما بالمشروع.

أرجو أن أقرأ رأيك بهذا الشأن.

مشروع ارشيف التأمين ما زال معلقاً رغم أن الزميل منذر الأسود أخبرني بأنه بدأ بجمع بعض الصور والإعلانات وغيرها. وقد طلبتُ من بعض الزملاء في شركة التأمين الوطنية توفير قائمة بأسماء المدراء العامين للشركة منذ تأسيسها عام 1950 وفترات ولايتهم. إلا أن هذا الطلب ما زال معلقاً أيضاً. ربما تأخذ جمعية التأمين العراقية على عاتقها تأسيس مركز وثائقي للتأمين.

لندن 6 آذار 2012

اليهود والنشاط التأميني في العراق

نشرت أصلاً في **مجلة التأمين العراقي** و**مرصد التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/07/jews-of-iraq-and-their-role-in-iraqs.html
https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/07/30/iraqi-jews-and-their-role-in-insurance-activity/
ونشرت أيضاً في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**

في آذار 2012 كتبت مقالة بعنوان "وكالات التأمين في العراق عام 1936: محاولة في التوثيق"[1] اعتمدت فيها على **الدليل التجاري العراقي عام 1936**، ومما ذكرته فيها ان

> الرصد السريع لقائمة الوكالات يبين ان ما يقارب نصف عدد الوكالات عراقية وهذا مؤشر على ان التجار وأصحاب المال العراقيين، يهود ومسيحين ومسلمين، كانوا آنذاك مهتمين بالنشاط التأميني كمتمم للنشاطات الأخرى التي كانوا يقومون بها. من ذلك أن اشتغالهم في تجارة الاستيراد لحسابهم أو لحساب أطراف أخرى (كوكلاء بالعمولة) ولّدَ الاهتمام بإجراء التأمين المناسب كالتأمين البحري على البضائع.

وجاء تأكيدي على تقديم دور التجار وأصحاب المال من اليهود العراقيين اعتماداً على أسماء بعض وكالات التأمين التي عرضت بعضها في المقالة.[2] وقتها لم أتوفر على مصادر أخرى لإثبات هذا القول. وقد تسنى لي مؤخراً قراءة كتاب موسوعي مهم للدكتور كاظم حبيب **يهود العراق والمواطنة المنتزعة**[3] أفرد فيه مبحثاً لـ "فئة البرجوازية التجارية وأصحاب الأموال (الصرافون) اليهود" أورد فيه بعض المعلومات المؤيدة لما كتبته. كتب د. حبيب أنه

[1] لقراءة نص هذه المقالة استخدم هذا الرابط:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2012/05/1936-19-2012-1936-1936-883.html

[2] راجع الملحق رقم 2.

[3] د. كاظم حبيب، **يهود العراق والمواطنة المنتزعة** (ميلانو: منشورات المتوسط، 2015). حسب علمي فإن د. كاظم حبيب هو الأكثر اهتماماً بين الاقتصاديين العراقيين بمكانة التأمين في الاقتصاد الوطني. وتراه كلما نهضت الفرصة يشير إلى النشاط التأميني.

على وفق المعلومات المتوفرة فإن الفترة الواقعة بين 1921-1936 شهدت توسعاً مهماً في النشاط التجاري ليهود العراق في أغلب المجالات الاقتصادية، وخاصة في مجال الاستيراد، وبمستوى أقل في قطاع التصدير، حيث تركز على سلع قليلة ولكنها مهمة.

لو توسعنا في تعريف مجال الاستيراد ليشمل الخدمات عندها نستطيع القول بأن النشاط التأميني أرتبط باستيراد الحماية التأمينية من خارج العراق سواء من خلال وكالات التأمين أو فروع شركات التأمين الأجنبية العاملة في العراق، أي أن رأس المال المحلي، حسب اجتهادنا، لم يكن موظفاً لتحمُّل الأخطار المؤمن عليها من قبل فروع الشركات الأجنبية. وكالات التأمين، بفضل طبيعتها، تنوب عن شركات التأمين ولا تتحمل نتائج الأخطار المؤمن عليها (التعويضات) لحسابها الخاص، ودورها يقتصر على إنتاج وثائق التأمين لصالح شركات التأمين الأجنبية أو فروعها في العراق، وربما يتمتع البعض من الوكالات بتفويض اكتتابي underwriting/binding authority لإصدار وثائق التأمين وتسوية المطالبات بالتعويض وضمن حدود معينة تحددها شركة التأمين الأجنبية أو فرعها في العراق.

عرضَ بعدها د. كاظم جدولاً لتقديم صورة "عن العدد الكبير للتجار اليهود على نطاق العراق" (ص 12-13) استقطعُ منه التالي فيما يخص النشاط التأميني:

القطاع	إجمالي عدد التجار	عدد التجار اليهود	نسبتهم %
الصيارفة	11	9	%81.8
شركات التأمين	18	9	%50.0

يستدلُّ د. حبيب من الجدول،[4] وفيما يخص موضوع التأمين، على ما يلي:

[4] يذكر د. كاظم حبيب بأنه اعتمد في هذا الجدول على كتاب فاضل البراك، **المدارس اليهودية والإيرانية بالعراق: دراسة مقارنة** (بغداد: الدار العربية، ط2، 1985)

إن التجار والصيارفة من المواطنين اليهود قد سيطروا بشكل واضح على أهم فروع التجارة والصيرفة والتأمين، إضافة إلى التجار العامين ووكلاء العمولة أو القومسيون. (ص 97)

كما أن التجار اليهود العراقيين هم الذين أسسوا شركات التأمين وإعادة التأمين بالعراق وتعاونوا في ذلك مع شركات التأمين والتجارة البريطانية. (ص98)[5]

حقاً ان الجدول يؤكد سيطرة التجار اليهود على التأمين، لكن شكل هذه السيطرة غير معروفة؛ أهي من خلال امتلاك أسهم شركات التأمين أو وكالات التأمين أو عدد العاملين فيها— هذا بافتراض وجود شركات تأمين عراقية وطنية، بالمعنى الضيق، قبل الحرب العالمية الثانية. ما نعرفه هو أن التجار اليهود، اعتماداً على مير بصري، "أسسوا أيضاً شركة تأمين عراقية"[6] لاحظ أن التأسيس ينصب على شركة واحدة وليس عدة شركات. كما أن اسم وتاريخ تأسيس الشركة وأسماء مؤسسيها والمشاركين في رأسمالها ليس معروفاً. ولا نعرف على وجه الدقة عدد العاملين من اليهود وغير اليهود والمواقع التي كانوا يشغلونها في الشركات التي كانوا يعملون بها. مما لا ريب فيه أنه وبسبب تحريم اشتغال اليهود في مؤسسات الدولة، ومنها شركات التأمين الحكومية في وقت لاحق، فإن البعض منهم اتجه بحكم الضرورة إلى العمل في الشركات الخاصة اليهودية وغير اليهودية. المتداول في أدبيات التأمين العراقي أن أول شركة تأمين عراقية تأسست عام 1946 باسم شركة الرافدين للتأمين برأسمال عراقي بنسبة 40% ورأسمال أجنبي بنسبة 60%. ترى هل كانت إشارة مير بصري لهذه الشركة؟[7]

القول بأن التجار اليهود العراقيين هم الذين أسسوا شركات إعادة التأمين بالعراق يحتاج إلى دليل قد يمكن الحصول عليه من خلال بحث أساسي في

[5] تقييد تأسيس "شركات التأمين وإعادة التأمين" من قبل يهود عراقيين بالتعاون مع شركات التأمين والتجارة البريطانية يخفف من أثر ما يزعمه د. كاظم فليس هناك ما يفيد قيام رأس المال اليهودي العراقي بتأسيس شركات للتأمين، ولم يكن هناك شركة عراقية لإعادة التأمين وقتذاك. ربما ساهم رأس المالي التجاري اليهودي في تأسيس شركة الرافدين للتأمين (1946).

[6] مير بصري، "ملحق تأريخ يهود العراق في القرن العشرين" لكتاب يوسف رزق الله غنيمة، **نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق** (لندن: دار الوراق للنشر، 1997، ط1 1924)، ص 266.

[7] ما خلا نسبة المشاركة العراقية والأجنبية في رأسمال الشركة، لا نعرف أسماء المساهمين العراقيين فيها، عدد العاملين فيها، أنواع التأمين التي كانت تزاولها ... الخ.

تـاريخ التـأمين. نحـن نشـك بوجـود شـركة عراقيـة متخصصـة لإعـادة التـأمين قبـل عـام 1960 عنـدما تأسسـت شـركة إعـادة التـأمين العراقيـة. ومنـذ ذلـك التـاريخ وحتـى الوقـت الحاضـر لـم يتأسـس غيرهـا. قبـل ذلـك كانـت شـركات التـأمين العراقيـة تشـتري حمايـة إعـادة التـأمين، الاتفاقيـة والاختياريـة، مـن شـركات إعـادة تـأمين أوربيـة عريقـة فـي لنـدن وزوريـخ وميـونيخ وربمـا باريس.

فيمـا يخـص التعـاون مـع شـركات التـأمين والتجـارة البريطانيـة، ربمـا كـان يـدور فـي ذهـن د. حبيـب شـركات محـددة كشـركة أنـدرو وييـر & Co Ltd Andrew Weir التـي كانـت تجمـع بـين نشـاطات متعـددة مـن بينهـا التـأمين واحتكـار تجـارة تصـدير التمـور (1939-1952).[8] وقـد عرضـنا التـداخل بـين النشـاطات المتنوعـة للوكـالات فـي مقالتنـا "وكـالات التـأمين فـي العـراق عـام 1936: محاولـة فـي التوثيـق." وخيـر مثـال علـى ذلـك أيضـاً مـا جـاء فـي كتـاب حنـا بطـاطو حـول أعضـاء "الدرجـة الأولـى" فـي غرفـة تجـارة بغـداد للعـام 1938-1939 حيـث يـأتي علـى ذكـر شـركة إ. [إبـراهيم] و ش. [شـفيق] عـدس المحدودة ويحدد طبيعة عملها: "تجار ووكلاء سيارات وتأمين."[9]

إن تـاريخ النشـاط التـأميني فـي العـراق لـم يخضـع للبحـث الأكـاديمي ولـيس هنـاك كتـاب مكـرَّس لهـذا التـاريخ.[10] ولـذلك لا نعـرف إلا النـزر اليسـير عـن

[8] Joseph Sassoon, *Economic Policy in Iraq, 1932-1950* (Oxford: Frank Cass & Co Ltd, 1987), p 153.
https://books.google.co.uk/books?id=oTE-leY6QxMC&pg=PA153&lpg=PA153&dq=Andrew+Weir+co+iraq&source=bl&ots=iGXhPl1xub&sig=92Fg4hBTeOoipf_qDQToyFsWUqg&hl=en&sa=X&ved=0ahUKEwjaouyvq_bNAhXlDsAKHVpKBXMQ6AEIKjAC#v=onepage&q=Andrew%20Weir%20co%20iraq&f=false

[9] حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)، الجدول رقم (9-4)، ص 283 (ص 246 في الأصل الإنجليزي للكتاب).

[10] هناك دراسة غير منشورة للسيد ستار كرمد عيدان، **سوق التأمين العراقية: دراسة تحليلية في الجذور التأسيسية** (بغداد: شركة إعادة التأمين العراقية، 2012)، 84 صفحة (قياس 21X29.7 سم)، إلا أنها ليست تاريخاً، بالمعنى الضيق، للنشاط التأميني. أنظر عرضنا النقدي لهذه الدراسة في **الثقافة الجديدة**، العدد 366، أيار 2014، ص 62-68.

دور اليهود في النشاط التأميني- كما جاء أعلاه. هناك مصادر ومراجع وأرشيفات شركات التأمين لم يتم الاستفادة منها سواء في البحث عن التاريخ العام للنشاط التأميني في العراق أو دور اليهود العراقيين فيه.[11] ونحن نفترض أن دور اليهود (في العمل في وكالات وشركات التأمين) قام على أساس المهارات اللغوية التي كانوا يتمتعون بها بفضل الدراسة في المدارس اليهودية التي كان منهاجها يتضمن تدريس اللغة الإنجليزية والفرنسية وأساسيات العلوم الحديثة،[12] وعلى أساس الثروة المالية لدى بعض التجار اليهود (الموظفة في تأسيس الوكالات والشركات). ربما ساهم عدم وجود موقف ديني يهودي واضح رافض لآلية التأمين إلى ولوج العديد من اليهود المتعلمين مجال العمل التأميني.[13]

إن الموضوع بانتظار من يقوم بالبحث فيه، سواء من منظور شخصيات تأمينية وسلوك هذه الشخصيات في إطار المتغيرات السياسية والقانونية، أو من منظور المشروع التجاري، أي شركات التأمين ذاتها، إذ أن محتوى الأدبيات المتوفرة عنه ضعيف جداً. إن البحث والكتابة عن دور اليهود ومكانتهم في النشاط التأميني هو في نفس الوقت بحث عن تاريخ التأمين في العراق. من المؤسف أن هذا النوع من التاريخ الاقتصادي الذي يركز على الشركات والقائمين عليها ليس معروفاً في العراق. يقول المؤرخ الأمريكي جيرالد فيلدمان "إن العمل على ترويج تاريخ نقدي للأعمال

كما أن كتابنا **أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية** (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2011) هو الآخر لا يرقى إلى سرد تاريخي مفصل. النسخة الإلكترونية لهذا الكتاب متوفر في الموقع التالي: https://www.academia.edu/7540006/History_of_Insurance_in_Iraq_selected_perspectives

[11] رغم أن التوثيق ضعيف فيما يخص النشاط التأميني ربما بالإمكان الكشف عن معلومات كثيرة من خلال البحث في الأعداد القديمة من مجلة غرفة تجارة بغداد الشهرية، دائرة تسجيل الشركات، مصلحة الضرائب، البنك المركزي العراقي، الأمانة العامة لمراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية، المكتبة الوطنية.

[12] يذكر يوسف رزق الله نعيمة، مصدر سابق، ص 200، تأسيس مدرسة يهودية في بغداد عام 1865 "نظمت منهجها على مثال المدارس الابتدائية الأوروبية وأدخلت فيها تعليم الفرنسية والإنكليزية من اللغات الأوروبية والعبرية والعربية والتركية من اللغات الشرقية. والتاريخ والجغرافيا والحساب والطبيعيات وعلم الأشياء والكيمياء من العلوم الحديثة." ثم توالى تأسيس المدارس للمراحل المتقدمة للذكور والإناث.

[13] قمت بعرض للموقف الديني من مؤسسة التأمين في كتابي **مواقف دينية تجاه التأمين: مقاربات نقدية**، (مكتبة التأمين العراقي، 2021)، وبالنسبة للدين اليهودي أنظر ص 9-11.

[تـاريخ الشـركات] يقـع فـي خانـة المسـؤولية العامـة مثلمـا يُعبّـر عـن سياسـة حكيمة فمجتمع الأعمال هو المستفيد من التقييم الرصين لتاريخه."[14]

19-23 تموز/يوليو 2016

[14] Gerald D. Feldman, *Allianz and the German Insurance Business, 1933-1945* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p ix.

الملحق رقم 1 - روايات شفهية وشهادات حول النشاط التأميني لليهود العراقيين

(1) أميل كوهين

أثناء كتابة هذه المقالة استعنت بالصديق أميل كوهين بفضل اتصالاته الواسعة مع المجتمع اليهودي العراقي في الخارج. وقد أفادني بأن صديقاً له، صباح عقيرب، كان يعمل في ستينيات القرن الماضي في إحدى "شركات التأمين" في بغداد. وقد اتصلت بصباح عقيرب إلا أنني لم أحصل منه على معلومات ملموسة عن اليهود الذين عملوا في وكالات وشركات التأمين العاملة في العراق وأسماء هذه الوكالات والشركات. وتبين لي من خلال متابعات أميل كوهين أن صباح عقيرب كان يعمل في شركة ناشونال إنشورنس كومباني أوف نيو زيلاند National Insurance Company of New Zealand،[1] وهي فرع للشركة الأم في نيوزيلندا، ولكن دون معرفة الفترة التي عمل فيها والموقع الذي كان يشغله.

وأعلمني أميل كوهين أن أبوه، منشي كوهين، عمل لبعض الوقت في ستينيات القرن الماضي مع مكتب التأمين العراقي Iraq Insurance Office الذي كان يمثل شركة گارديان للتأمين Guardian Assurance Co وهي فرع للشركة الأم في بريطانيا وقد بدأت العمل في العراق عام 1920. وكان منشي كوهين الشريك والمدير المفوض للمكتب إلى جانب الشريك الآخر سليم توفيق. ويظهر توقيع منشي كوهين في فاتورة قسط تجديد وثيقة تأمين مبنى ومحتويات الكنيس اليهودي في الكرادة في بغداد من 16 نيسان 1964 لغاية 16 نيسان 1965 ((راجع ملحق الصور).

(2) منشى سوميخ (1926-2017)

أوصلني أميل كوهين إلى السيد منشي سوميخ الذي كتب لي دون إبطاء، رغم كبر سنه، الرسالة التالية بتاريخ 21 تموز 2016:

> قرأت رسالتك، وتصفحت كذلك المواد المرفقة، واني أقدر الجهد الذي بذلته في اعداد هذه الدراسة التي تتناول فرعا هاما من فروع النشاط الاقتصادي في العراق. واني اذ أتمنى لك النجاح في مواصلة هذه الدراسة ارجو ان اعلمك باني غادرت العراق عام

[1] وكانت وكالة حمزة وعباس الدرزي تمثل هذه الشركة في بغداد.

1951 بعد ان امضيت معظم اوقاتي في السنوات الست بعد انهاء الدراسة الثانوية، في نشاطات سياسية [الحزب الوطني الديمقراطي] وصحفية [صوت الأهالي، الشعب]،[2] ولم يكن لي في حينه اية علاقة بالنشاطات التجارية والاقتصادية، ولا أتذكر ان أحدا من اقربائي او معارفي كان يمارس عملا في شركات التأمين او كانت له علاقة بشؤون التأمين. واليوم وانا في التسعين من عمري لا امل في أن أجد في محيطنا أشخاصا يمكن ان استقي منهم معلومات تخص النشاط التجاري والتأميني في الفترة المقصودة بسؤالك من تاريخ العراق الاقتصادي. ان كل ما اتذكره عن موضوع التأمين في العراق هو تلك اللوحة الصغيرة الملونة التي كانت تلصق في واجهة البيوت المؤمنة ضد الحريق، ولا أدرى ماذا كان اسم شركة التأمين ومن هم الأشخاص الذين اداروها او كانت لهم وظائف فيها.

وأخيرا، لا يسعني الا ان أعرب لك عن اسفي لعدم تمكني من تزويدك بالمعلومات التي طلبتها متمنيا لك النجاح والتوفيق في كل ما تصبو اليه.

المعلومة الصغيرة التي وردت في هذه الرسالة عن "اللوحة الصغيرة الملونة التي كانت تلصق في واجهة البيوت المؤمنة ضد الحريق" معلومة أصيلة لأنني لم أجد في قراءاتي للكتابات التأمينية العراقية أي ذكر لها. ومن المعروف أن تثبيت مثل هذه اللوحات كان قائماً في القرنين السابع عشر والثامن عشر في بريطانيا.[3] هذه المعلومة بذاتها تضيف شيئاً جديداً للمعرفة التاريخية بالنشاط التأميني في العراق.

آمل أن تشجع هذه المعلومات الصغيرة غير المكتملة المهتمين بالموضوع على كشف المزيد لتكوين صورة أفضل عن الواقع التاريخي للنشاط التأميني في العراق، كالسبب وراء تثبيت هذه اللوحات، وهل أن ذلك يعني

[2] مازن لطيف، "منشي سوميخ: كان عدد كبير من يهود العراق يعملون بالصحافة،" https://www.algardenia.com/2014-04-04-19-52-20/thaqafawaadab/28085-2017-01-24-09-28-59.html

[3] للمزيد من المعلومات، راجع:
Brian Wright, *Insurance Fire Brigades, 1680-1929* (Gloucestershire, England: Tempus Publishing, 2008), especially pp 39-59.

بأن شركات التأمين كانت تمتلك خرائط تفصيلية عن المدن الرئيسية كبغداد والبصرة، وهل هناك صورة لبيت تظهر فيها مثل هذه اللوحة.

وكتب السيد منشي سوميخ التالي في رسالة ثانية بتاريخ 22 تموز 2016:

شكرا على رسالتك وعبارات الاطراء التي تضمنتها. إني في الواقع اشعر بأسف شديد لعدم تمكني من المساهمة في البحث عن المعلومات المطلوبة للدراسة التي تعمل على اعدادها. اما عن المعلومة الخاصة بلوحة التأمين فمن الطبيعي أنك تستطيع استعمالها وليس من حاجة لان تنسبها اليّ.

واني، كما قلت في رسالتي السابقة، لم تكن لي اي علاقة بشؤون التأمين، ومع ذلك فان من الأمور التي اتذكرها، ان البضائع التي كانت تستورد من الخارج كانت تخضع اثناء شحنها للتأمين أوتوماتيكياً، وإذا حدث ان أصيبت باي ضرر اثناء شحنها فان شركات التأمين تكشف عليها وتحدد مدى الضرر الذي أصابها والتعويض الذي عليها ان تدفعه لأصحابها. والمهم هنا هو ان الشركات والتجار كانوا يستعملون في موضوع التأمين مصطلحات مشتقة من اللغة الإنكليزية. فشركات التأمين تسمى شركات السيكورته، والبضائع المؤمنة هي بضائع مسوكرة. وكانت كلمة مسوكر تستعمل عادة لأمور مؤمنة ومضمونه وهي مشتقة طبعاً من الكلمة الإنكليزية (secure - security)،[4] وكانت البضاعة المتضررة تسمى - دامج - المشتقة من الإنكليزية (damage). وهناك بالتأكيد مصطلحات أخرى مشتقة من الإنكليزية يعرفها الذين مارسوها في الأسواق التجارية.

[4] من رأينا أن الكلمة وردت إلينا من التركية وهو ما ذكرته في هامش لمقالة لي بعنوان "إطلالة على بواكير التأمين والرقابة على النشاط التأمين في العراق" (**الثقافة الجديدة**، العدد 331، 2009 - http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2009/09/331-2009-44-52.html) عند تعليقي على قانون شركات التأمين رقم 74 لسنة 1936 حيث يرد التأمين متبوعاً بكلمة سيغورطة:

"الكلمة "سيغورطه" أو "سيكورته" أو "سيكورتاه" تركية sigorta (من الأصل الإيطالي sicurta) وتعني التأمين، وهناك قانون عثماني يحمل هذه الكلمة وهو قانون [شركات] الضمان (السيكورتاه) الصادر عام 1322 (1905) [صدر في 21 جمادي الآخر 1323 ونشر كملحق لقانون التجارة البرية العثماني]. وتكتب الكلمة أحياناً سوگره أو صوگرة. وقد دخلت كلمة صوگرة في التداول الشعبي العراقي كمقابل للضمان أو ما هو مؤكد. وترد الكلمة في نص القانون وكأنها شرح لعبارة "أعمال التأمين" الواردة قبلها."

وفي غضون ذلك سأواصل البحث عن اشخاص كانت لهم علاقة بشؤون التأمين لعل وعسى ان احصل على المزيد من المعلومات.

تحياتي وتمنياتي لك بالخير والسعادة والفلاح.

(3) مرزا مجيد مراد خان

في أواخر عام 2015 بعث لي ميرزا مجيد مراد خان، أحد ممارسي التأمين المخضرمين في بغداد، رسالة قصيرة[5] ذكر فيها أنه عمل في أوائل خمسينيات القرن الماضي في شركة ستريك[6] Strick House ضمن طاقم الموظفين staff. وذكر أيضاً:

"كان معظم الموظفين في الشركة من الإنكليز أو العراقيين اليهود وكنت المسلم الوحيد بينهم. لم أشعر ولم يشعر غيري بالتفرقة الدينية.

كان قسم التأمين يديره شخص يهودي اسمه سليم عوبديا، أو بالحقيقة شالوم. كان ذو أخلاق عالية تساعده موظفة يهودية تزوجها لاحقاً بالرغم من فارق العمر الكبير بينهما. لم أشعر بأي تمييز وهم لم يمارسوا أي تمييز ضدي لا بل علموني المبادئ الأساسية للتأمين والعمل المصرفي وعمليات النقل إذ أن الشركة كانت تمتلك وتدير خطاً ملاحياً بحرياً باسم Strick and Ellerman".

القول إن "معظم الموظفين في الشركة من الإنكليز أو اليهود العراقيين" يؤكد حضوراً قوياً لليهود في قطاع التأمين، وهو ما يؤكده أيضاً العدد الكبير نسبياً من وكالات التأمين التي أسسها يهود عراقيون في ثلاثينيات القرن الماضي كما عرضتها في الملحق رقم 2 أدناه. وسيلاحظ القراء أن هذه الشركة تستخدم موظفة عراقية يهودية. وهذا جانب يؤكد على سبق النساء اليهوديات في العمل في الشركات.

---

[5] نشرت كمقالة تحت عنوان "أيامي الأولى في التأمين،" **مرصد التأمين العراقي**:
https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/07/26/my-early-days-in-insurance/

[6] للتعرف على المزيد من المعلومات الخاصة بهذه الشركة الملاحية البريطانية ومؤسسها فرانك كلارك ستريك (Frank Clarke Strick, 1849-1943)
راجع: http://collections.rmg.co.uk/archive/objects/492026.html

وذكر أيضاً:

"كان النقل البحري هو الاختصاص الرئيسي للشركة ولكنها كانت تضم أقساماً تجارية أخرى مثل التأمين، ووكالات للمشروبات الكحولية كالويسكي والبراندي (Johnny Walker, Haig, Hennessey)، والسكائر (Players)، وتجارة الشاي والرز، والمدافئ النفطية المنزلية (Valor)، والأدوية الطبية لشركة گلاكسو (Glaxo)، والمنظفات (Unilver) ... الخ. إضافة الى كونها تمثل فرعاً لشركة التأمين البريطانية Royal Insurance وكان يشرف عليه، بالإضافة إلى المدير اليهودي، شخص إنكليزي اسمه Duddly."

وقد ورد اسم الشركة ضمن وكالات التأمين في بغداد، في الملحق رقم 2، تحت اسم Strick, Frank C & Co (Busrah) Ltd وأفادنا ميرزا مجيد مراد خان هنا أنها كانت تمثل "فرعاً" لشركة رويال للتأمين، وهذه معلومة جديدة.

(4) فاروق يونس

أطلع فاروق يونس، بغداد،[7] على مسودة مقالتي فكتب التالي بتاريخ 25 تموز 2016:

بحثكم التاريخي المهم القيم لا تتوفر عنه، حسب ظني، معلومات منشورة. لدى بعض الملاحظات الصغيرة أوجزها كما يلي:

اهمية العراق الاستراتيجية قبل افتتاح قناة السويس (راجع كتاب الاستاذ عبد الفتاح إبراهيم، الطريق الى الهند، منشورات الأهالي) طيلة العهد العثماني وحتى بعد الاحتلال البريطاني للعراق وقيام المملكة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى. كان الطرف الرئيسي الذي يتعامل على صعيد التجارة الخارجية قلة من العراقيين معظمهم يهود. وكانت هناك علاقات وطيدة بين البيوتات التجارية الانكليزية والهندية مع العراقيين اليهود -- هنا توكيدي على عراقية اليهود، وهذا هو أصل البحث، وليس عن يهود العراق كأقلية دينية مارست التجارة والزراعة وتولى اعيانهم مراكز مرموقة في الدولة العثمانية والحكومة العراقية بعد تأسيسها -- نحن نتحدث عن عراقيين شركاء في مختلف العمليات التجارية استيراداً وتصديراً وفي الصيرفة والنقل والتأمين

[7] تعرفت على المرحوم فاروق يونس (1935-2022) من خلال شبكة الاقتصاديين العراقيين. للتعريف به راجع كلمة النعي في موقع الشبكة: Obituary-IEN-002.pdf (iraqieconomists.net)

وفـي بنـاء المـدارس والمستشـفيات وممارسـة الاختصاصـات فـي الطـب والصـيدلة والهندسة ... الخ.

المهـم ان نقـول لـم يكـن للتجـار المسـلمون فـي القـرن 19 وأوائـل القـرن العشـرين دور مهـم فـي التجـارة الخارجيـة والخـدمات المتعلقـة بهـا مـن تـأمين ونقـل بحـري وبـرى. وكانـت غرفـة تجـارة بغـداد، التـي تأسسـت عـام 1924، بيـد اليهـود واول رئـيس لهـا مسـتر وايـت إنكليـزي ورئـيس بنـك. محـور التجـارة هـو بريطانيـا - الهنـد - بغـداد - بصـرة – موصـل، مسـيراً مـن قبـل المصـارف الانكليزيـة ومصـرف إنكلتـرا. وكـان الاسـتيراد مـن دول الكومنويلـث (بلـدان العملـة السـهلة - البـاون) غيـر مقيـد امـا بلـدان العملـة الصـعبة (الـدولار) فهـو محـدود التخصيصـات وخاضع لقيد الاجازة.

مـارس المسـلمون تجـارة التصـدير للتمـور والقطـن والحنطـة والشـعير. كـان الشـعير يسـتورد مـن تجـار انكليـز مطـروح فـي الموصـل FOB ويصـل الـى مينـاء ليفربـول وعنـد التفريـغ تحصـل عجـة فيعـرف وصـول بـاخرة الشـعير مـن العـراق. والتأمين البحري يجريه المشترى - الشركة الإنكليزية.

خلاصـة القـول: العراقيـون مـن يهـود ومسـيحيين كـانوا يملكـون المـال ويملكـون المعرفـة العلميـة والتجاريـة ولـديهم علاقـات وطيـدة مـع شـركائهم فـي الخـارج وبـالأخص البريطـانيون والهنـود والاتـراك (لا تنسـى دور اليهـود فـي السياسـة والاقتصـاد ايـام الإمبراطوريـة العثمانيـة ودور مـدحت باشـا، اليهـودي الأصـل، فـي الاصـلاحات التـي قـام بهـا فـي العـراق. انظـر كتـاب اليهـود والدولـة العثمانيـة - الدكتور احمد نوري النعيمي - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد 1990).

دور شـركة الهنـد الشـرقية مهـم أيضـاً يجـب الاطـلاع عليـه، وكـذلك بيـت لـنج، واليهـود العراقيـون المقيمـون فـي الهنـد دورهـم مهـم ايضـا (امـوال اليهـود العراقيـون كانـت تحـول للهنـد خوفـا عليهـا - لـم يحصـل تـراكم رأسـمالي لثـروات اليهود في العراق).

لقـد كـان اليهـود والمسـيحيون وكـلاء بالعمولـة حيـث يـتم تجهيـزهم بالسـلع مـن بريطانيـا والهنـد وان الاصـيل هـو الـذي يقـوم بالتـامين البحـري ولـيس الوكيـل.[8] المطلـوب تعريـف معنـى وكيـل تـامين الـوارد فـي المسـودة فهـو طبعـا لـيس بالضرورة شركة تامين بل وسيط ووكيل بالعمولة لشركة اجنبية.[9]

[8] أي أن عقد البيع بين المجهزين والوكلاء بالعمولة يقضي بقيام المجهز في بريطانيا أو الهند بالتأمين البحري على البضائع من مخازن المجهز إلى مخازن الوكيل أو إلى ميناء التسليم في العراق. (م كمال).

[9] يمكن القول، ومن باب التعميم، أن وكيل التأمين كان يقوم بإصدار وثائق التأمين نيابة عن شركة التأمين الأجنبية ويقوم بتحويل أقساط تأمين هذه الوثائق إلى شركة التأمين الأجنبية، في بريطانيا أو في غيرها من البلدان، بعد استقطاع عمولته المتفق عليها مع الشركة. وبالنسبة لتسوية المطالبات بالتعويض فإن وكيل التأمين قد يدفع مبالغ التعويض من حسابه الخاص ومن ثم يطالب شركة التأمين الأجنبية التي يمثلها بتحويل مبالغ

خلاصة: انظر الى اليهود من منظور هويتهم العراقية وانظر الى المسلمين الذين اتخذوا من المتعلمين اليهود كتابا ومراسلين لهم مع الجهات الاجنبية المستوردة والمصدرة ومع شركات النقل والتامين والسياحة وذلك لافتقار المسلمين مع الاسف للتعليم والتعلم بل رفضهم بعد الاحتلال البريطاني ادخال ابنائهم في المدارس الحديثة وتفضيل الكتاتيب عليها، ولكن في النهاية انتشرت المدارس الحديثة وعمت الثقافة الغربية

خلاصة أخيرة: العراقيون مارسوا النشاط التأميني، ونظرا لان ممارسة هذا النشاط يتطلب معرفة باللغة الانكليزية ومعرفة بفنون هذا النشاط الحديث نسبيا على الصعيد العالمي فقد كان العراقيون من اليهود من خريجي المدارس اليهودية، في بغداد خاصة، هم السباقين لممارسة هذه المهنة الجديدة نسبيا. المسلمون كانوا خارج قوس واليهود والمسيحيون هم العارفون بالتامين وباللغة الإنكليزية. (انظر كتاب الدولة والقطاع الخاص في العراق - الادوار - الوظائف - السياسات 1921-1990 - الدكتور عماد عبد اللطيف سالم - بغداد 2001)

(5) إيلي تمن

عندما كتبت مقالتي "اليهود والنشاط التأميني في العراق: التأمين في ذاكرة عزرا حكّاك"[10] ساعدني الصديق إيلي تمن بمعلومة عن محامي يهودي تخصص في مجال تمثيل شركات التأمين هو شوع جيجي، عمل في العراق حتى مغادرته له سنة 1965. واستمر إيلي على اهتمامه بالموضوع، خاصة وأن والد زوجته، أنور بيخور أو كما كان يتسمى شارلس أنور بيخور (1907-1988)، المتعدد المهارات، ربما عمل في مجال التأمين. ويذكر بهذا الخصوص أن بيخور، اعتماداً على مذكراته غير المنشورة، عمل لمدة أربع سنوات في البنك العثماني.[11] ويتساءل إيلي إن كان للبنك شركة تأمين.

التعويضات لحسابه أو يحصل على هذه المبالغ من خلال المقاصة من أقساط التأمين المستحقة لشركة التأمين. (م كمال).

[10] https://www.academia.edu/29799768/Jews_and_Insurance_Activity_in_Iraq_-_What_Ezra_Hakkak_Remembers.pdf

[11] تشارلس انور بيخور (Charles Anwar Bekhor)، "جعفر باشا العسكري،" https://www.algardenia.com/terathwatareck/26831-2016-11-08-16-47-16.html

اقتبست له في رسالة بتاريخ 10 تشرين الثاني 2016 اعتمادا على كتاب استذكاري الآتي:

> "The first insurance company to be directly established in the empire was the Ottoman General Insurance Company (Osmanli Sigorta Sirket-I Umumiyesi), which began operating in Istanbul, in 1892. This company, whose shareholders were the Ottoman Bank, the Tobacco Regie and the Administration of the Ottoman Public Debt (Duyun-I Ummiye Idarasi), was followed in 1911 by the National Reserve Life Insurance Company."[12]

> كانت شركة التأمين العامة العثمانية (Osmanli Sigorta Sirket-I Umumiyesi) أول شركة تأمين تم تأسيسها مباشرة في الإمبراطورية، والتي بدأت العمل في اسطنبول، في عام 1892. بعد هذه الشركة، التي كان مساهموها هم البنك العثماني، وشركة انحصار التبغ، وإدارة الدين العام العثماني (Duyun-I Ummiye Idarasi) تأسست في عام 1911 شركة الاحتياطي الوطني للتأمين على الحياة.

في غياب المصادر يصعب الإجابة على السؤال، ولذلك اكتفيت بالقول إن عزرا حككاك ذكر في مقابلتي له في لندن أن شعبة التأمين في وكالة والده كانت تدار من قبل صالح شماش وأنور بيخور. يفيد هذا أن أنور بيخور ربما عمل في وكالة حكاك والبنك العثماني في نفس الوقت، أو أنه عمل في البنك أولا ثم تحول للعمل في الوكالة، أو بالعكس، في الفترة الممتدة من 1929-1933،وبذلك لم يكن بعيداً عن نشاط التأمين.

[12] *What Hurts the Purse Hurts the Soul: Insurance in the Ottoman Empire with Documents from the Collection of David M Kohen* (Istanbul: Osmanli Bankasi, 2009), p15.

أخبرني الزميل إيلي تمن في رسالة مؤرخة في 6 كانون الأول 2016 أن أخته اخبرته، عندما كان يسجل حديثا معها سنة 2006،[13] أنها كانت تعمل في مكتب يديره شارلس حوريش Charles Horeish إلا أنها تركت العمل بعد تأميم شركات ووكالات التأمين (1964)، لكنها لم تتذكر اسماء شركات التأمين التي كان يمثلها.[14] كان حوريش من بين المواطنين اليهود الذي أعدمهم نظام البعث سنة 1969.

في إفادة حصل عليها إيلي تمن من السيدة سمحة حوريش،[15] زوجة شارلس حوريش، أرسلها لي بتاريخ 12 كانون الأول 2016، ذكرت له أن زوجها كان الوكيل الوحيد لشركة كومرشيال يونيون أشورنس كومباني البريطانية Commercial Union Assurance Co في بغداد. وقد كانت هذه الوكالة تعود سابقاً للشركة البريطانية أندرو وير Andrew Weir & Co [تأسست سنة 1905] حيث كان يعمل زوجها مديرا لوكالة التأمين، والتي أغلقت بعد ثورة 1958. وكان حوريش، إضافة لوكالة التأمين، يدير وكالات أخرى لشركات بريطانية واسترالية في مجالات أخرى غير التأمين. كان موقع وكالة التأمين في عمارة الدامرجي، شارع السموأل.[16]

---

[13] كان إيلي تمن في ذلك الوقت منشغلاً في البحث في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن، عن اللهجات التي كان اليهود العراقيون يستخدمونها.

[14] لم تكن النساء اليهوديات، بفضل تعليمهن ومعرفتهن بلغة أجنبية، بعيدات عن العمل في مجال التأمين وخاصة أعمال السكرتارية والاختزال والطباعة. راجع الملحق رقم (1) روايات شفهية وشهادات حول النشاط التأميني لليهود العراقيين، الفقرة (3)، في هذا الكتاب.

[15] أخبرني أميل كوهين أن السيدة سمحة حوريش كانت تعمل في مكتب وكالة تأمين زوجها.

[16] للتعريف بهذه العمارة راجع: عبد الجبار العتابي، "عمارة الدامرجي .. أول بناية من ستة طوابق تشهدها بغداد،" الشبكة العراقية، 11 حزيران 2018.
https://magazine.imn.iq/%D8%B0%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86/%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%AC%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-/%D8%B3%D8%AA%D8%A9-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%A8%D9%82

أذكر أن فرع بغداد لشركة التأمين الوطنية، حيث بدأت العمل فيه أواخر 1968، كانت قريبة من موقع هذه العمارة.

وتـذكر أيضـاً أن الوكالـة كانـت تقـوم بأعمـال التـأمين البحـري علـى البضـائع والحريـق والسـيارات وأنـواع أخـرى مـن التـأمين، وأن معظـم السـيارات الأمريكية موديل شيفرولية كانت تؤمن لدى وكالة حوريش.

ومـن الأمـور الأخـرى التـي ذكرتَهـا أن لوكالـة حـوريش وكيـل ثـانوي يعمـل لصـالحها هـو إلياس عقيـرب. وحسـب المعلومـات التـي حصـل عليهـا إيلـي مـن صـباح اليـاس عقيـرب، وكـان زميلـه فـي الدراسـة الثانويـة فـي بغـداد، فـإن عقيـرب الأب كـان الوكيـل الوحيـد لشـركة سـاوث بـرتش إنشـورنس كومبـاني النيوزيلنديـة[17] South British Insurance Co. Ltd, Oakland, New Zeland وذكـر لـه صـباح أيضـاً أن مـا يقـرب مـن 15 يهوديـاً كـانوا يعملـون فـي وكـالات التـأمين، وعـدد أكبـر مـن المسـيحيين وعـدد قليـل مـن المسلمين.

ذكـر لـي إيلـي تمـن أنـه قـرأ فـي كتـاب ميـر بصـري **أعـلام اليهـود فـي العـراق الحديث**[18] إشارة لاسم هارون داود شوحيط.[19]

[17] كـان إلياس عقيـرب وكيلا أبضـاً لشركة ليـگل أند جنـرال سوسـايتي Legal & General Assurance Society وهي شركة تأمين بريطانية.

[18] مير بصري (1911-2005). كتابـه **أعلام اليهود في العراق الحديث** صدر بعدة طبعات. نُقل عنـه أنـه لم يهاجر إلى إسرائيل، وإنه يهودي الدين، عراقي الوطن، عربي الثقافة. راجع انعام كجه حي، "المؤرخ والشاعر مير بصري يرحل وعينه على بغداد التي لم تفارقه،" **ملاحق المدى**، 21 تموز 2010.

[19] شركة هارون داود شوحيط وإلياس عقيرب المحدودة كانت وكيلاً لشركة ليـگل أند جنـرال، وشركة سـاوث بريتش إنشورنس كومباني ليمتد.

الملحق رقم 2 - دور اليهود في وكالات التأمين

عرضت في مقالتي "وكالات التأمين في العراق عام 1936: محاولة في التوثيق" أسماء بعض وكالات التأمين المنشورة كإعلانات في **الدليل التجاري العراقي عام 1936**. سيلاحظ القارئ تكرار بعض الأسماء وقد أبقينا عليه نظراً لأن البعض منها تضم معلومات عن شركات التأمين الأم التي كانت هذه الأسماء تمثلها في المدن الرئيسية للعراق. وبمساعدة من أميل كوهين تم تحديد أسماء الوكالات التي تعود ملكيتها إلى يهود عراقيين. لم تجرِ محاولة جرد كهذه سابقاً، لذلك أتمنى أن يقوم المتخصصون بتعديل أي خطأ في التشخيص.

فيما يلي أسماء الوكالات التي ذكرتها في المقالة مع بيان إن كانت مملوكة ليهود عراقيين. أبقيت أسماء الوكالات باللغة الإنكليزية كما وردت في دليل 1936.

اسم الوكالة	ملكية الوكالة- ملاحظات
I & C Ades Head Office: Baghdad Agents for [over 40 companies including] L'Union Insurance Co Ltd – Life, Fire, Accident, etc. Branches: Basrah, Mosul, Kirkuk	يهودية تعود لعائلة عدس الاسم الرسمي للشركة الفرنسية هو: L'Union Fire, Accident and General Insurance Company Limited وقد قرأت ترجمة عربية للاسم كالآتي: شركة الانيون للحريق والعوارض والتأمين العام المحدودة.
African & Eastern (Near East) Ltd Basrah, Baghdad, Mohammerah Head Office: London Agents for The Atlas Insurance Co Ltd, Northern Assurance Co Ltd, London (Fire, Marine, Motor, Accident Insurance, etc.	مُلكية هذه الوكالة غير معروفة ومن المحتمل أن تكون يهودية

Edward M Fram Importers of: Glassware, Bedsteads [and other goods] Insurance, Securities and Shares Agent Basrah	مسيحية تعود لعائلة إدوار فرام
The Iraq Insurance Ltd **(Incorporated in Iraq)** Insurance Brokers Agents for: The Guardian Assurance Co, Ltd Lloyd's and French Underwriters	يهودية. رغم أن اسم الشركة، شركة التأمين العراقية المحدودة، إلا أنها تصف نفسها في الإعلان كوسطاء تأمين وكوكلاء لشركة گارديان للتأمين (بريطانية)، ومكتتبي لويدز (دون تحديد لأسماء النقابات الاكتتابية في سوق لويدز اللندنية) ومكتتبين فرنسيين (أيضاً دون تحديد الأسماء).
Khedouri E. Ani Ashar, Basrah Import, Export and Commission Agent Agent for: Insurance of All Kinds	يهودية
Victoria of Berlin General Insurance Co Ltd, Est 1853 Capital and Reserve: £32,000,000 Amount Assured: £77,000,000 Most favourable terms for life insurance/with participation of the company's profit Head Office for Iraq: **C. Liebenthal & E Soffer** Baghdad, 230/1 Rashid Street	يهودية، ممثلة من خلال وكالة سي لايبنتال و إي صوفر
Andrew Weir & Co Baghdad & Basrah Established in Iraq since 1905	شركة تجارية بريطانية.

Shipowners, Import & Export Agent, General Merchants, Insurance Agents, etc.	
Asfar & Co Basrah, Iraq Date Growers, Merchants and Exporters Agents for: The Northern Assurance Co Ltd Fire, Marine and all Risks	ربما تكون هذه الوكالة يهودية. يلاحظ أنها كانت تعمل وكيلاً لشركة تأمين بريطانية
وكالات التأمين في بغداد	
Ades, I & C, Naman Street	يهودية، وقد ورد ذكرها أعلاه
African & Eastern (Neat East) Co Ltd, Mustansir Street	ربما تكون يهودية
Antoin & E, Aris, Khan Khedairi, Mustansir Street	
Antrassian, Rashid Street	
Awanis Malkonian, Khan Dalla	
Bashir Kazandji, Rashid Street	
Dwyer & Co Ltd, Rashid Street	
Edward Aboodi & Co, Khan Shashona, Samawal Street	يهودية
Faik Obeyda, Rashid Street	يهودية؟
Fowler & Co, Rashid Street	
Ghani, Sayid, Rashid Street	
Hakkak, E M & Sons Ltd, Rashid Street	يهودية
India Life Insurance Co, Rashid Street	
Iraq Insurance Office (The), Rashid Street	يهودية
Khedhoori, A Zilkha, Rewaq Street	يهودية
Liebenthal, (C & E Soffer), Khan Abdul Hadi Chalabi, Rewaq Street	يهودية
Meir Tueg & Y Moshi, Mustansir Street	يهودية

Mesopotamia Persia Corporation (The), Mustansir Street	
Pedroni, P O Box No. 98	يهودية
Saatchi, S & D N, Mustansir Street	يهودية
Strick, Frank C & Co (Busrah) Ltd, Mustansir Street	
Weir, Andrew & Co, Rewaq Street	
وكالات التأمين في البصرة	
Alliance Insurance Co, Pharmacists Street	يهودية
Fowler & Co, Ltd, Church Street	
Iraq Insurance Co (The), A. Rufail (Agent), P O Box 24	يهودية
Shark Insurance Co, E M Fram, Agent, P O Box 24[90]	
وكالات التأمين في الموصل	
Jabrail Zebouni, Ghazi Street	
Muhammad Najib al-Jadir, Nineveh Street	

[90] لا نعرف إن كانت هذه الشركة هي شركة الشرق للتأمين، وهي شركة مصرية تأسست سنة 1931.

التـــأمين فـــي الأرشـــيف اليهـــودي العراقـــي: قـــراءة أولية

نشرت في الموقعين التاليين:
https://www.academia.edu/29134567/Insurance_in_the_Iraqi_Jewish_Archives
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/10/httpswww.html

[1]

حاولنـــا فـــي ورقـــة ســـابقة الكشـــف عـــن جوانـــب مـــن دور يهـــود العـــراق فـــي صـــناعة التـــأمين اعتمـــاداً علـــى المعلومـــات التـــي اســـتطعنا الوصـــول إليهـــا.[1] الورقـــة الحاليـــة هـــي اســـتمرار لمـــا بـــدأناه اعتمـــدنا فيهـــا علـــى المحفوظـــات المتعلقة بالتأمين في الأرشيف اليهودي العراقي.[2]

يضـــم هـــذا الأرشـــيف عـــددا كبيـــراً مـــن الصـــور والمســـتندات والوثـــائق ليهـــود العـــراق وتـــاريخهم ومـــا يتصـــل بحيـــاتهم الخاصـــة والعامـــة فـــي بيئـــتهم العراقيـــة وباللغـــات العبريـــة والعربيـــة والإنكليزيـــة، يعـــود تاريخهـــا، حســـب التصـــنيف

[1] مصباح كمال، "اليهود والنشاط التأميني في العراق" نشرت في **مجلة التأمين العراقي** و**مرصد التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/07/jews-of-iraq-and-their-role-in-iraqs.html
https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/07/30/iraqi-jews-and-their-role-in-insurance-activity/
ونشرت أيضاً في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**.

[2] للاطلاع على تفاصيل الأرشيف وما هو منشور منه من قبل إدارة الأرشيف والوثائق الوطنية للولايات المتحدة The US National Archives and Records Administration، أنظـــر: https://www.ija.archives.gov/
أنظـــر كـــذلك: د. نبيـــل الحيـــدري، "الأرشـــيف اليهـــودي العراقـــي تـــاريخ حافـــل بالأمجـــاد،" **إيـــلاف**، http://elaph.com/Web/opinion/2013/12/858745.html

جريدة **تاتو**، "الارشيف اليهودي المسروق في نادي الكتاب"
http://www.tatoopaper.com/news.php?action=view&id=1704

د. كاظم حبيب، **يهود العراق والمواطنة المنتزعة** (ميلانو وبغداد: منشورات المتوسط، 2015)، الفصل السابع عشر، المبحث الرابع: ماذا حلَّ بأرشيف يهود العراق"، ص 477-482.

الذي قام به فريق الحفظ والترميم الأمريكي، إلى الفترة ما قبل 1900 وما بعد 2000. كانت هذه الوثائق محفوظة بشكل بدائي، غير مبوبة أو مصنفة، في صناديق في قبو في مقر المخابرات العراقية، مدينة المنصور، بغداد. وقد عثرت عليها قوات الاحتلال الأمريكي أثناء بحثها عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة. وقد نقلتها القوات الأمريكية إلى واشنطن بغرض الترميم والصيانة والحفظ.

إن الأرشيف واكتشافه ونقله إلى الولايات المتحدة صار موضوعاً للجدل السياسي والقانوني ومدى أحقية قوة الاحتلال للتصرف بإرث عراقي. وهو يذكّرنا بمآل الآثار العراقية في الماضي والحاضر أيضاً. لكن هذا ليس بموضوعنا الذي يركز تحديداً على بعض المستندات التأمينية في هذا الأرشيف للتوصل إلى فهم أفضل وأوسع لتاريخ التأمين في العراق.

إن الوثائق الخاصة بالتأمين في هذا الأرشيف تستحق دراسة أفضل من التي نقوم بها هنا من باب التعريف وترغيب الباحثين الشباب بأهميتها في دراسة تاريخ التأمين العراقي؛ وهو تاريخ لم يلقَ عناية المؤرخين المحترفين.

[2]

إن الوثائق التأمينية في الأرشيف ليست مبوبة بل تأتي مبعثرة ضمن مستندات أخرى. ولذلك قد يكون من المناسب، في المستقبل، إعادة تصنيف هذه المستندات في باب منفصل يحمل عنوان التأمين، لتسهيل الرجوع إليها وتحليل مضامينها. وبرغم ذلك، فلأول مرة نستطيع قراءة بعضٍ من مثل هذه المستندات، فليس هناك ما يماثلها من مستندات تأمينية عراقية أخرى منشورة أو محفوظة لدى دوائر الدولة تنتظر من يكشف عنها.

يمتد تاريخ المستندات التأمينية بين أواخر ثلاثينيات وأواسط ستينيات القرن الماضي. ويبدو أن إجراء التأمين من قبل اللجنة الإدارية لليهود العراقيين قد توقف في أواسط الستينيات لأسباب تستحق البحث. ربما بسبب تقلص ممتلكات اللجنة أو لأن شركتي التأمين المؤممتين منذ تموز 1964 (شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية اللتين احتكرتا سوق التأمين بقوة القانون) لم ترغبا بإجراء التأمين لشريحة من الشعب العراقي، استمرت أعدادها بالتقلص، كانت الحكومات القائمة آنذاك تنظر

إليها بعين الشك والاتهام المسبق.[3] أو لأن ما تبقى من الممتلكات اليهودية صارت من الأموال المجمدة (ليس معروفاً إن كانت هذه الأموال المجمدة موضوعاً للتأمين). ترى هل كان للإرهاب الدموي البعثي في الفترة التالية ضد كل معارض للنظام (ولكن لم يعرف عن المواطنين اليهود، الذين ظلوا متمسكين بوطنهم العراقي، بمعارضتهم للنظام آنذاك) دوراً في انزواء اللجنة وابتعادها عن التفكير بالتأمين والمتطلبات الحياتية الأخرى؟[4] نقول هذا لأن عدد الوثائق التأمينية يبدأ بالتناقص منذ خمسينيات القرن الماضي.

نلاحظ أن وثائق التأمين جميعها تعود إلى المجلس الجسماني الإسرائيلي (الذي يهتم بالأمور المدنية لليهود تمييزاً له عن المجلس الروحاني الذي يهتم بالأمور الدينية)، وفي وقت لاحق اللجنة الإدارية لليهود العراقيين. وجميع هذه الوثائق تنصبُّ على التأمين من الحريق مع وثيقتان لتأمين سيارة الحاخام في فترتين مختلفتين. ولم نعثر على وثيقة تأمين باسم فرد أو شركة أصحابها من اليهود. ولذلك لا يضم الأرشيف وثائق للتأمين البحري أو التأمين على الحياة أو غيرها من فروع التأمين. وهكذا لن نستطيع التعرّف على الطلب على التأمين من قبل المواطنين اليهود. وربما يمكن البحث عنه في سجلات الوكالات وفروع شركات التأمين بافتراض وجود هذه السجلات.

تشمل هذه المستندات وثائق للتأمين من الحريق على المباني العائدة للمجلس، وعلى محتوياتها فيما يخص دائرة المجلس، سيارة خصوصية، تظهيرات، إشعارات بانتهاء آجال الوثائق والدعوة إلى تجديدها، وصولات

---

[3] أوضح الأستاذ عبد الباقي رضا في رسالة لي بتاريخ 19/18 تشرين الأول 2016 الآتي: "بعد التأميم في 1964/7/14 لم يكن هناك أي توجيه حكومي أو اجتهاد ذاتي في شركتي التأمين المؤممتين، بعدم التعامل مع اليهود رغم ندرة عددهم آنذاك."

[4] للتعرف على حفلة القتل والإرهاب، أنظر: د. خضر سليم البصّون، "اعدام اليهود في ساحتي التحرير في بغداد و[أم] البروم في البصرة – تفاصيل،" **كنوز ميديا-وكالة إخبارية**:
http://www.knoozmedia.com/160107/%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF/
راجع كذلك د. كاظم حبيب، مصدر سابق، ص 463-476.

قبض قسط التأمين، بطاقات المجاملة المربوطة بالمستندات. وأغلبها صادرة باسم المجلس الجسماني، وبعضها باسم اللجنة الإدارية والقليل منها باسم الحاخام ساسون خضوري.[5]

لم نعثر في الأرشيف على مستندات خاصة بمطالبة بتعويض أو تسويتها. ويبدو أن ممتلكات المجلس الجسماني لم تتعرض إلى ضرر أو تلف وإلا لكان هناك بعض المستندات الخاصة بالمطالبة بالتعويض وتسديد وكالة التأمين لقيمة الضرر أو التلف. كما لم نعثر على مراسلات بشأن وثائق التأمين سوى نتف قليلة بخط اليد كطلب الموافقة على تسديد قسط تأمين، أو احتساب بعض أقساط التأمين على وقفية مناحيم دانييل وغيرها.

نأمل أن نقوم بدراسة واحدة أو أكثر من وثائق التأمين هذه عندما يتوفر الوقت لذلك، للتعرف على نصها ومصدرها وبالتالي نوع الغطاء التأميني المتوفر آنذاك.

[3]

مما يسجل لصالح المجلس الجسماني الإسرائيلي اهتمامه بتوفير الحماية التأمينية لممتلكاته العديدة، كما يظهر في الأرشيف، المتمثلة، على سبيل المثل، بالمدارس، وبمعمل المصارين الملاصق للمجزرة الإسرائيلية في شارع الشيخ عمر، خان وحانوت قرب جامع مرجان في محلة قنبر علي، عنبار (مخزن أرضي) ودكاكين في سوق الشورجة، ومبنى مقهى في محلة فرج الله. ومن هذه الإشارة غير المكتملة نخرج بانطباع بأن المجلس كان يتصرف بعقلانية مؤسسة اقتصادية: ممتلكات تدار كمصادر لتحقيق الدخل من خلال تأجيرها (يضم الأرشيف عدداً من سندات الإيجار ودعاوى قانونية مرتبطة بها)، وبالتالي ضرورة حمايتها من أخطار محتملة، كالحريق والصاعقة وغيرها، التي قد تتسبب في إلحاق الضرر بها أو تلفها.

ونقرأ في بعض المستندات في الأرشيف خطابات موجهة لمستأجري بعض الدكاكين تدعوهم إلى إخلائها بغرض تأسيس "مستوصف للمرضى الفقراء والمعوزين." مثلما نقرأ بعض وصولات قبض أجور لقاء تقديم خدمات طبية لمثل هؤلاء المرضى من قبل أطباء متخصصين،

[5] الحاخام ساسون خضوري (1880-1971) كان رئيساً للطائفة الإسرائيلية (الموسوية) في الفترة من 1928-1971.

ومستشفيات وصيدليات. وكذلك مذكرة حول التطعيم ضد التيفوئيد لجميع الطلبة والهيئة التعليمية والمستخدمين والخدم في مدرسة مناحيم صالح دانييل الابتدائية الأهلية سنة 1964 والطلب من المجلس التحاسب مع الطبيب بهذا الشأن. وقائمة نفقات ولادة من أحد المستشفيات وطلب تسديدها.[6]

ونرى هذه العقلية الاقتصادية المتقدمة في السياق العراقي مترجمة في التأمين على ممتلكات مختلفة وحتى المعابد والمدارس. أي أن خرافة أن هناك من يحمي دور العبادة وليس هناك ضرورة للتأمين، وهي فكرة قديمة، لا مكان لها في العقلية الاقتصادية الحديثة.[7] ومن خلال قراءة سريعة يمكن الاستنتاج بأن المجلس كان يسير وفقاً لموقف إيجابي من مؤسسة التأمين، وهو ما يتماشى مع تقليد يهودي عام بعدم تحريم أو معارضة الحماية التأمينية.[8] فعلى سبيل المثل، يشهد وصل قبض مؤرخ في 16 نيسان 1964، صادر من قبل شركة المكتب العراقي للتأمين المحدودة Iraq Insurance Office، وكيل شركة گارديان للتأمين Guardian Assurance Society على قسط تجديد وثيقة التأمين المرقمة 9217139 على بناء ومحتويات الكنيس رقم 21/1/3 الكائن

[6] من خلال رصدنا السريع للوثائق المتعلقة بالاهتمام بالحالة الصحية للفقراء والمعوزين نخرج بانطباع أنه لو كان التأمين الصحي التجاري، كما نعرفه الآن، معروفاً في الفترة التي كان المجلس الجسماني يدير الأوضاع المدنية لليهود، لكان قد لجأ إلى إجراء شكل من أشكال تأمين صحي لهم وتمويله بطريقة ما.

[7] ظل التأمين في التفكير الرسمي الإسلامي موضوعاً للتحريم باستثناء مواقف معينة كتلك التي أصدرها محمد عبده في أوائل القرن العشرين. مصباح كمال، "التأمين كمؤسسة علمانية: نظرة تاريخية موجزة،" **الثقافة الجديدة**، العدد المزدوج 378-379، تشرين الثاني 2015، ص 104-114. نشرت كذلك في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**.

وفيما يخص التأمين على المساجد فهي ليست، ولم تكن، موضوعاً للتأمين ما خلا بعض المساجد في العالم الغربي. وكان هذا هو الحال بالنسبة لدور العبادة المسيحية في الماضي. ففي بريطانيا تأسست أول شركة تعنى بالتأمين من الحريق حصراً على أبنية الكنائس سنة 1887 باسم Ecclesiastical Buildings Fire Office قامت الكنيسة الإنكليزية بتأسيسها. وهذه الشركة مستمرة في عملها حتى الوقت الحاضر بعد أن توسعت فروع التأمين التي تكتتب بها. وهي معروفة بالتأمين على دور العبادة المسيحية واليهودية والإسلامية في المملكة المتحدة. وهناك شركات تأمين، ووسطاء واستشاريين في حقل التأمين على مختلف أنواع دور العبادة والجمعيات الخيرية.

[8] S. M. Passmaneck, *Insurance in Rabbinic Law* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1974).

في الكرادة للفترة من 16 نيسان 1964 لغاية 16 نيسان 1965 (راجع ملحق الصور). وهناك وثائق تأمين على الكنيس ترجع إلى سنة 1942.

وقبل هذا التاريخ تشهد وثيقة التأمين المرقمة 7613509 على تأمين مبنى مدرسة يعود للمجلس الجسماني من 24 نيسان 1939 لغاية 24 نيسان 1940 والكائن في محلة الطاطران في بغداد. ووثيقة أخرى للتأمين على مدرسة في شارع التوراة في بغداد لذات الفترة مع شركة گارديان للتأمين من خلال وكالة المكتب العراقي للتأمين المحدودة أيضاً.

وهناك وثيقة تأمين على سيارة صالون أولدزموبيل بقيمة 150 ديناراً للفترة من 28 كانون الثاني 1941 لغاية 28 كانون الثاني 1942 من الأضرار المادية والمسؤولية القانونية تجاه الغير، مقابل قسط للتأمين بمبلغ 18.800 دينار (ثمانية عشر دينار وثمانمائة فلس)، صادرة باسم "سماحة الحاخام ساسون خضوري" بصفته "رئيس الطائفة الإسرائيلية." وقامت وكالة آي وسي عدس C & I Ades بإجراء هذا التأمين مع شركة الانيون للحريق والعوارض والتأمين العام المحدودة L'Union Fire, Accident and General Insurance Company Limited. وقامت نفس الوكالة بالتأمين على سيارة شيفروليت مع نفس شركة التأمين للفترة من 15 نيسان 1947 لغاية 15 نيسان 1948 وبقسط سنوي بمبلغ 21.175 دينار (واحد وعشرون دينار ومائة وخمسة وسبعون فلساً). ويبدو أن سيارة الأولدزموبيل (صنع 1937) قد استبدلت بالشيفروليت.

للفترة من 19 آذار 1942 لغاية 19 آذار 1943 تم إجراء التأمين على نفس سيارة الأولدزموبيل من قبل شركة عزرا م. حكاك وأولاده المحدودة وكيل شركة أللاينس للتأمين المحدودة بمبلغ 350 ديناراً وبقسط تأمين 12.875 دينار، وهو أقل من قسط تأمين السنة السابقة. وقد يؤشر نقل التأمين من وكالة آي وسي عدس إلى وكالة عزرا حكاك على اهتمام المجلس بإجراء التأمين بأقل الأسعار.

[4]

نلاحظ في المستندات أن المجلس الجسماني لم يحصر التأمين على ممتلكاته لدى وكالة واحدة، وليس معروفاً إن كان هذا من باب التحوط لتقليل الخسارة في حالة فشل الوكالة التي تقوم بالتأمين، أو انه كان يختار الوكالة التي تعرض أوطأ الأسعار. بفضل هذه المستندات نتعرف على

أسماء بعض وكالات وشركات التأمين لم يرد ذكرها فيما هو منشور عن وكالات التأمين. وقد استطعنا رصد الأسماء التالية في الأرشيف اليهودي والتي كانت تقدم الخدمة التأمينية للمجلس:

- شركة الاستيراد والتجارة الشرقية المحدودة (شعبة التأمين). (وكيل عام شركة الانيون للحريق والعوارض والتأمين العام المحدودة).[9]
- شركة المكتب العراقي للتأمين (وكيل شركة گارديان للتأمين).
- شركة آي وسي عدس المحدودة (وكيل شركة الانيون للحريق والعوارض والتأمين العام المحدودة).
- شركة ايل فورستر وصباغ
- شركة الرافدين للتأمين (ذات المسؤولية المحدودة).[10]
- شركة عزرا م. حكاك وأولاده المحدودة (وكيل شركة أللاينس للتأمين المحدودة).
- شركة هارون داود شوحيط وإلياس عقيرب المحدودة (وكيل شركة ليگل أند جنرال، وشركة ساوث بريتش إنشورنس كومباني ليمتد).

ويمكن الاستفادة من هذه المعلومات في تحديث قائمة وكالات التأمين العاملة في العراق للفترة المنتهية في تموز 1964 عندما صدر قانون تأميم شركات ووكالات التأمين. لم يرد اسم أي من وكالات التأمين أعلاه في قائمة فروع ووكالات شركات التأمين الأجنبية كما وردت في قرار المؤسسة الاقتصادية رقم (2) الصادر استناداً إلى قانون التأميم رقم (99) لسنة 1964.[11]

---

[9] مستندات هذه الوكالة تنحصر بوصولات تأمين مدرسة لورا خضوري وكلية ومدرسة ألبير ساسون، ولا تضم أياً من وثائق التأمين الصادرة من قبلها.

[10] هناك وصولات قبض من المجلس الجسماني لقسط تجديد وثيقتين للتأمين من الحريق للفترة 30 حزيران 1964 لغاية 30 حزيران 1965. ولم نستهدي إلى وجود وثائق التأمين الصادرة من قبل شركة الرافدين للتأمين. ويبدو أن هاتين الوثيقتين قد صدرتا مباشرة من الشركة وليس عن طريق وكالة للتأمين.

كانت الرافدين للتأمين (تأسست سنة 1946) أو شركة تأمين عراقية برأسمال وطني (40%) ورأسمال أجنبي (60%). خضعت للتأميم في تموز 1964.

[11] طالب المصرف، **قوانين التأمين** (بغداد: مطبعة الحكومة، 1970). أشكر الزميل منعم الخفاجي على توفير قائمة الوكالات وشركات التأمين التي أخضعت للتأميم، وعلى ذكر المصدر، والتي زوده بها الأستاذ عبد الباقي رضا.

كما نلاحظ أن جميع وثائق التأمين صادرة باللغة الإنكليزية مع ترجمة عربية لها مع التأكيد على أنه في حال "اختلاف النصين العربي والإنكليزي في هذه البوليسة يعوّل على النص الإنكليزي." ونلاحظ أيضاً أن مبالغ التأمين في جميع هذه الوثائق هي بالدينار العراقي.

[5]

من الوكالات التي حظيت بأكبر عدد من المستندات في الأرشيف وكالة شركة عزرا م. حكاك وأولاده المحدودة، التي ربما كانت الوكيل الحصري لشركة أللاينس للتأمين المحدودة البريطانية.[12] تضم مجموعة المستندات قائمة، غير مؤرخة (ربما تعود لشهر شباط 1958 اعتماداً على تاريخ التظهيرات)، بأرقام وثائق التأمين والتظهيرات مع تفاصيل قصيرة بعضها يذكر ما هو مؤمن عليه من ممتلكات (مدرسة، دار، مخبز) مع مواقعها. وفيما يلي جدول قمنا بتصنيفه، وهو غير كامل، لوثائق التأمين الصادرة بتاريخ 3 شباط 1958 المؤمنة لدى شركة أللاينس للتأمين المحدودة باسم المجلس الجسماني في هذه المجموعة:

رقم الوثيقة	التفاصيل	قسط التأمين بالدينار العراقي
8205655	مبنى حانوت، شارع الرشيد، بغداد	6.000
8205656	مبنى مخبز، شارع السنك، بغداد	4.500
8205657	مبنى دار مستخدم كمحل [مصنع؟] للألبان، شارع السنك، بغداد	4.000
82056659	"مشتمل" سكني، البتاوين، بغداد	1.125

وقد ذكرنا أعلاه موضوع تأمين سيارة صالون عائدة للمجلس الجسماني.

[12] نعمل الآن على إكمال ورقة بعنوان "اليهود والنشاط التأميني في العراق: التأمين في ذاكرة عزرا حكّاك" وهي تعتمد على مقابلة مع السيد عزرا حكاك في لندن أواسط أيلول 2016، وسنقوم بنشرها بعد الانتهاء من كتابتها. نشرت الورقة فيما بعد في الموقعين التاليين:
https://www.academia.edu/29799768/Jews_and_Insurance_Activity_in_Iraq_-_What_Ezra_Hakkak_Remembers.pdf

https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/11/11/jews-insurance-activity-in-iraq-insurance-in-the-memory-of-ezra-hakkak/
قمنا بضم هذه الورقة إلى الكتاب الحالي.

[6]

من رأينا أن معظم وكالات التأمين كانت مملوكة وتدار من قبل مواطنين عراقيين يهود، وكان العاملون فيها من اليهود أيضاً. يرد في مستند صادر من شركة المكتب العراقي للتأمين أسماء المدراء بالإنكليزية وهم:

Ezra E. Ani
E. D. H. Haim
Y. Y. Noonoo
S. D. Tawfik
N. I. Amber

ويرجع سبب اشتغال العديد من اليهود في قطاع التأمين إلى معرفتهم باللغة الإنكليزية أساساً، إضافة إلى تلقيهم تعليماً يعتمد مناهج غير دينية.

نزعم أن عدداً من اليهود العراقيين الذين كانوا يعملون في وكالات التأمين استمروا في العمل مع الوكالات الجديدة التي تأسست بعد 1964 لحين اضطرارهم إلى المغادرة/الهروب من العراق بعد إعدامات 1969 وانغلاق سبل العيش أمامهم. وبهذا الشأن أنقل التالي:[13]

اما عن اليهود العراقيين فليس لدي معلومات لكن الأستاذ عبد الباقي [رضا] أخبرني ان شخصاً يهودياً اسمه "احسان صدقة"[14]، كان يدير وكالة باسم "حمزة وعباس الدرزي" تابعة لشركة National Insurance of New Zealand وكانت هذه الوكالة من انشط الوكالات وفروع الشركات الأجنبية العاملة في العراق آنذاك بفضل الطريقة التي كانت تدار بأسلوب يهودي!
أعلمني مرة أحد العاملين مع هذه الوكالة بأن سياستهم في دفع التعويضات كانت سهلة جداً بحيث يتم دفع التعويض وبالأخص تعويضات التأمين البحري بمجرد تقديم القوائم دون أي تأخير مما اكسب هذه الوكالة ثقة السوق.

[13] منعم الخفاجي، إيميل مؤرخ في 30 أيلول 2016.

[14] الاسم الصحيح هو (اسحق صِدْقَه)، كما ذكر لي الأستاذ عبد الباقي رضا في رسالة له بتاريخ 19/18 تشرين الأول 2016، وذكر أيضاً بأنه كان "على معرفة به شخصياً وكان شخصاً محترماً جداً من جميع النواحي."

وكما حاولنا أن نبين في أوراق سابقة،[15] فإن دور اليهود كان هو السائد في مجال النشاط التأميني منذ الثلاثينيات وحتى خمسينيات القرن العشرين. إن التعرُّف على هذا الدور مسألة مهمة في دراسة تاريخ التأمين في العراق.

12 تشرين الأول/أكتوبر 2016
(تم تعديل بعض هوامش المقالة اعتماداً على رسالة من الأستاذ عبد الباقي رضا مؤرخة في 19/18 تشرين الأول/أكتوبر 2016 كتبها بعد قراءة فاحصة للمقالة).

[15] مصباح كمال، "وكالات التأمين في العراق عام 1936: محاولة في التوثيق،" **مجلة التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2012/05/1936-19-2012-1936-1936-883.html
وكذلك "اليهود والنشاط التأميني في العراق،" **مجلة التأمين العراقي** و**مرصد التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/07/jews-of-iraq-and-their-role-in-iraqs.html
ونشرت أيضاً في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**.

اليهود والنشاط التأميني في العراق: التأمين في ذاكرة عزرا حكّاك

نشرت هذه الورقة أصلاً في هذا الموقع:
https://www.academia.edu/29799768/Jews_and_Insurance_Activity_in_Iraq_-_What_Ezra_Hakkak_Remembers.pdf

https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/11/11/jews-insurance-activity-in-iraq-insurance-in-the-memory-of-ezra-hakkak/

كتبتُ هذه المقالة بمساعدة من السيدين عزرا حكاك وأميل كوهين، فلهما أجزل الشكر.

[1]

ليس هناك دراسات مخطوطة أو منشورة عن دور اليهود في تاريخ التأمين العراقي،[1] وحتى الإشارات القليلة التي ترد عَرَضاً في بعض المقالات والكتب عن يهود العراق فإنها فقيرة في محتواها لأنها لم تكتب من منظور تأميني؛ ومع ذلك، تحتفظ هذه الإشارات على قلتها بأهميتها.[2]

[1] الوضع ذاته ينطبق على تاريخ التأمين في البلدان العربية (المغرب، تونس، مصر، على سبيل المثل). فبالنسبة لمصر هناك إشارات سريعة لدور يهود مصريين وخاصة بالنسبة لإنشاء شركة التأمين الأهلية عام 1900.

[2] ليس هناك معلومات تفيد متى وأين بدأ بعض يهود العراق العمل في مجال التأمين (وكالات أو شركات تأمين أجنبية أو عراقية) ولكن يرد التالي في أحد كتب المذكرات (سلمان درويش، **كل شيء هادئ في العيادة** (حيفا: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، 1981).

"عندما استولى الجيش البريطاني على بغداد (11 آذار 1917) وأنهى حكم الاتراك وجد الانكليز الكثير من اليهود الذين سبق ان تخرجوا من مدارس الاليانس وأملوا الوظائف فكان منهم المستشارون، ومديرو الشركات التجارية، ومراقبو الحسابات العامة، والحكام، والكتاب،

وقد كتبت مقالة عن الموضوع اعتمدت فيها على ما توفر لي من معلومات.[3] وكان صديقي أميل كوهين قد أبدى اهتماماً بالموضوع، كما أشرتُ إلى ذلك في مقالتي. وقام مؤخراً بترتيب لقاء لي مع السيد عزرا حكاك (من مواليد بغداد 1929) الذي كان لوالده وكالة تأمين في بغداد: شركة عزرا مير حكاك وأولاده.[4]

والمترجمون وامتلأت بهم دوائر السكك الحديدية والميناء والبريد والبنوك **والتأمين** وضريبة الدخل وحتى مؤسسات الشرطة والجيش لم تخل منهم، واستمروا بجد واخلاص عندما قامت الحكومة الملكية الوطنية أيضاً حتى اذا ما تخرج عدد من غير اليهود من المدارس الرسمية اخذوا يحلون محل اليهود تدريجياً حتى كادت الدوائر تخلو منهم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وصدور قانون اسقاط الجنسية رقم 1 لسنة 1950."

وكان الموظف اليهودي خلال هذه الفترة 1917-1950 **موضع ثقة** رؤسائه ورضاهم سواء أكانوا من الانكليز ام من الوطنيين العراقيين لما عرف عنه من **اخلاص وتفان في العمل**." [التأكيد من عندي]

النص مقتبس من الإنترنيت: http://iraq.iraq.ir/vb/showthread.php?t=181305

3 كتبت ورقة حول الموضوع بعنوان "اليهود والنشاط التأميني في العراق" نشرت في **مجلة التأمين العراقي** و**مرصد التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/07/jews-of-iraq-and-their-role-in-iraqs.html
https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/07/30/iraqi-jews-and-their-role-in-insurance-activity/
ونشرت أيضاً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

وقد ذكرت في المقالة اسم وكالة تأمين حكاك **Hakkak, E M & Sons Ltd,** Rashid Street ضمن أسماء الوكالات كما وردت في **الدليل التجاري العراقي 1936**.

[4] ليس هناك معلومات متداولة عن شركة عزرا مير حكاك وأولاده ولكن يرد النص التالي في أحد المواقع الإلكترونية مع صورة لموقع الشركة، وقد اقتبسته بنصه كما هو منشور:

"والموقع شارع الرشيد الحيدرخانه ويافظة [يافطة] شركة عزرا مير حكاك واضحة بالصورة وهي شركة لاستيراد [لاستيراد] الكراموفونات والدرجات الهوائية وفوانيس اللوكس."

وللاستفادة القصوى من هذا اللقاء وضعتُ قائمة طويلة من الأسئلة المتفرقة (66 سؤال) لتحفيز ذاكرة السيد عزرا حكاك لتنوير جوانب من دور اليهود العراقيين في مجال التأمين وتوثيقها لأغراض البحث. وكان أملي أن توفّر هذه الأسئلة الفرصة لإثارة المزيد من الأسئلة معه والتوسع في الحديث وكذلك التوسع في مضمون مقالتي السابقة.

وقد التقينا فعلاً بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2016 في مطعم معجنات في غرب لندن. وكان لقاءً وديّاً حميماً وفيه بعض الشجون. كان السيد عزرا حكاك متواضعاً وصريحاً في إجاباته، ولكنه كان مُقلّاً أيضاً لأنه لم يمارس النشاط التأميني في وكالة أبيه.

[2]

ولد عزرا في بغداد ودرس في يفاعته في طهران في مدرسة يديرها الآباء اليسوعيين فقد كانت لشركة عزرا مير حكاك وأولاده شركة مستقلة في شارع لالزار Lalezar في سراي أمير (خان أمير) في العاصمة الإيرانية في ثلاثينيات القرن الماضي (أنظر ملحق الصور). ويقول عزرا إن هذه الشركة عندما بدأت العمل كانت تركز على استيراد وبيع الأسطوانات وأجهزة الگرامافون، ثم توسعت لتشمل سلعاً أخرى. لكنه لا يعرف إن كانت الشركة تمارس نشاطاً تأمينياً لوحدها أو بالتعاون مع الشركة في بغداد.

يقول بأنه بدأ العمل وكان عمره سبعة عشر عاماً عندما وظفه أبوه للعمل في شعبة تجارة المفرّق في شركة والده في خان الزرور،[5] لكي يتعلم المهارات الأساسية للعمل التجاري. ويذكر بأن العاملين في الخان كانوا يُجلّونه وينادونه باسم عزرا أفندي لكونه ابن مير حكاك. وتركّز عمله في البدء (تدريبه) على البلانجو (مسك الدفاتر الحسابية). ويقول

[5] حسب المعلومات المتوفرة على الإنترنيت فإن خان الزرور من الخانات القديمة في بغداد (شُيدَّ عام 1534)، ويُعرف أيضاً باسم خان الدوگمة (الزر في اللهجة العراقية) أو خان المرادية. أنظر، على سبيل المثل:
http://almadasupplements.com/news.php?action=view&id=9169#sthash.AyDtY

بـأن مسـك الـدفاتر كـان يعتبـر أساسـياً للعمـل فـي الشـركات التجاريـة، ولـذلك كـان هنـاك إقبـال كبيـر علـى تعلـم أصـوله وخاصـة مـن قبـل الشـباب اليهـود وبتوجيـه مـن آبـائهم؛ وهـو مـا حصـل لـه. إن مـا كـان يـدفع اليهـود للعمـل فـي مجـال التـأمين، وفـي مجـالات تجاريـة أخـرى، هـو الانحسـار المسـتمر لفـرص العمـل فـي مؤسسـات الدولـة والقطـاع العـام.[6] لـذلك كـان اكتسـاب المهـارات العمليـة أو الشـهادة المدرسـية والجامعيـة مسـألة مهمـة للأسـر اليهودية.

تخصصـت شـركة عـزرا ميـر حكـاك وأولاده فـي تجـارة الجلـود أساسـاً، ونشـطت فـي اسـتيراد مكـائن الخياطـة، والـدراجات الهوائيـة، وأجهـزة الـگرامـافون والخـزائن الحديديـة steel safes. ويـذكر عـزرا ان تقليـد الـزواج فـي الماضـي كـان يقضـي تقـديم ماكينـة خياطـة كهديـة للعـروس، وان الشـركة كانـت المجهـز الرئيسـي لهـذه المكـائن إذ أنهـا كانـت وقتهـا المستورد والموزع الرئيسي لهذه المكائن.

بـدأت الشـركة العمـل، كمـا يقـول، فـي الخانـات، وتـمَّ فـتح أول دكـان لهـا فـي بـاب الأغـا فـي شـارع الرشـيد، بغـداد، ثـم تحـوَّل إلـى محـل قريـب مـن جسـر مود (بعد 1958 تم تغيير الاسم إلى جسر الأحرار).

[3]

كـان التـأمين يشـكّل جـزءاً مـن نشـاط الشـركة. وكـان عـدد العـاملين فـي الشـركة فـي بغـداد 15 شخصـاً، وكلهـم مـن اليهـود، ويعمـل أربعـة مـنهم فـي وكالـة التـأمين بـإدارة صـالح شـماش وأنـور بيخـور. لـم يكـن بـين العـاملين أي امـرأة[7] إذ أن التقاليـد مـا كانـت تسـمح للمـرأة بالعمـل، خـارج البيـت، فـي

[6] ذكر عزرا حكاك أن اليهود العاملين في الدوائر الرسمية والمؤسسات العائدة للدولة كدائرة البريد والبرق والسكك الحديدية قد تعرضوا للفصل من وظائفهم اعتباراً من العام 1947.

[7] عند إثارتي لسؤال حول عمل المرأة في وكالة التأمين، قال مبتسماً إن مكان المرأة في ذلك الزمان هو البيت، لكن الوضع تغير فيما بعد. ويؤكد هذا التغيير ما ورد في مقالة الزميل ميرزا مراد مجيد خان، **"أيامي الأولى في التأمين،" مرصد التأمين العراقي**، حيث يقول بأنه أثناء عمله في خمسينيات القرن الماضي في شركة Strick and Ellerman في بغداد "كان قسم التأمين يديره شخص يهودي اسمه سليم

الشركات ولكن الأحوال تبدلت نسبياً فيما بعد. ولم يعمل في الشركة موظفون من جنسيات أجنبية. كانت معرفة العاملين باللغة الإنجليزية جيدة، وكانت مطلوبة لأن وثائق التأمين كانت تصدر باللغة الإنجليزية. لم يعمل عزرا في وكالة التأمين لكنه كان على علم بها وإجراءاتها والعاملين فيها بفضل الاحتكاك بين الموظفين.

بسبب خصوصية العمل التأميني كانت وكالة التأمين مستقلة عن بقية الشركة ولها مكتب خاص بها في مقر الشركة، لكن ذلك لم يمنع مدير التأمين أن يسأل والده أو عمّه، أيهما كان حاضراً في الشركة، عن اجتماعات خاصة بالتأمين لأن الوالد والعم كانا الممثلين الرسمين للشركة.

تعاطت الوكالة بأنواع مختلفة من التأمين ومنها التأمين من الحريق، والسرقة، والتأمين البحري-بضائع؛ لكنها لم تمارس التأمين على السيارات في زمانه[8] (وكان عدد السيارات في الثلاثينيات قليلاً) وكذلك لم تمارس التأمين على الحياة (أول شركة تأمين على الحياة في العراق، حسب ما يتذكر عزرا، كانت إيطالية إلا أنه نسي اسمها ويعرف بأن الاسم تضمن كلمة أسكيوراتسيوني Assicurazioni).[9] ويقول عزرا

عوبديا، أو بالحقيقة شالوم. كان ذو أخلاق عالية تساعده موظفة يهودية تزوجها لاحقاً بالرغم من فارق العمر الكبير بينهما."

https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/07/26/my-early-days-in-insurance/

[8] عندما سألته فيما إذا كانت الوكالة تقوم بالتأمين على السيارات على خلفية ما قرأته في إحدى القنوات الإلكترونية أن الشركة كانت تقوم باستيراد الباصات الصغيرة، نفى أن تكون الشركة قد قامت باستيراد السيارات إذ كانت هناك وكالات متخصصة في هذا المجال.

وقد اكتشفت فيما بعد أن شركة عزرا مير حككاك وأولاده كانت تمارس التأمين على السيارات أوائل أربعينيات القرن الماضي. أنظر مصباح كمال، "التأمين في الأرشيف اليهودي العراقي: قراءة أولية،" **مجلة التأمين العراقي**.

https://www.academia.edu/29134567/Insurance_in_the_Iraqi_Jewish_Archives
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/10/httpswww.html

[9] الاسم هو بالتأكيد إيطالي. جاء في مرفق رسالة إلكترونية من فوّاز فرام بتاريخ 5 أيار 2020. تضم نشرة بعنوان:

إن التأمين على الحياة كان موضوعاً للمزاح وإن البعض كان يعتبر من يشتريه مخبولاً. وهذا يؤشر، في رأيي، على المستوى الهابط للوعي بأهمية هذا النوع من الحماية التأمينية والنظر إليها باستخفاف بناءً على الإيمان الديني بأن الأعمار بيد الله. وهذه القناعة ما زالت مستمرة ويشهد عليها العدد القليل لوثائق التأمين الفردي على الحياة.

كان زبائن الشركة من المؤمن لهم خليطاً من اليهود والمسلمين.

لم يكن للشركة فرع خارج بغداد سوى الموصل حيث كان لها وكيلاً مسيحياً.

كانت الشركة الوكيل الرسمي لشركة أللاّينس أشورنس Alliance Assurance Co Ltd وهي شركة بريطانية. وكانت الوكالة تتولى إصدار وثائق التأمين وتسوية المطالبات بالتعويض.[10]

تُرى لماذا اختارت عائلته تأسيس وكالة للتأمين؟ يقول عزرا إن جده، عزرا، كان تاجراً وقد تعرَّض مسكنه إلى حادث حريق كبير دمر

Foreign Commerce Weekly (vol. 46-47, 1952), a US Department of Commerce publication

أن سوق التأمين العراقي سنة 1950 كان يضم 42 شركة تأمين موزعة كما يلي: شركة تأمين عراقية واحدة، 33 شركة بريطانية، 3 شركات كندية، وشركة واحدة لكل من لبنان، وفرنسا، ونيوزيلندا، وإيطاليا.

لم أستطع التعرف على اسم شركة التأمين الإيطالية وافترض بأنها شركة جنرالي للتأمين Assicurazioni Generali تأسست سنة 1831 ومقرها الرئيسي في مدينة تريست.

تتحدث هذه النشرة الأمريكية عن "شركات تأمين" وهذا ليس دقيقاً: اعتبار وكالات التأمين شركات للتأمين.

[10] وقد استمرت هذه الصيغة حتى صدور قانون تأميم بعض الشركات والمنشآت المرقم 99 لسنة 1964. يقول الأستاذ بهاء بهيج شكري، معلقاً على بعض جوانب هذا القانون الذي ينطوي على عيب كما يوضح بالتفصيل، وفيما يخص وكالة فؤاد حبه، إن "السيد فؤاد حبه بصفته وكيل تأمين كان يقوم بإصدار وثائق التأمين نيابة عن شركة أطلس ويحول لها أقساط التأمين بعد أن يستقطع عمولته المتفق عليها منها. وعند حصول طلب تعويض يدفعه من حسابه ويطالب الشركة بتحويله له أو يستوفيه مقاصة من أقساط التأمين المستحقة للشركة." أنظر: بهاء بهيج شكري: **بحوث في التأمين** (عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 62.

محتويات البيت ومن بينها صكوك وأوراق مالية ووثائق أخرى مهمة ولم يُبقِ الحريق إلا على بعض الليرات الذهبية العثمانية. وظل تأثير هذا الحادث قوياً في ذهن أبيه وعمه، ولذلك اتجها بعد تأسيس الشركة إلى تأسيس وكالة للتأمين إيماناً بأهمية التأمين في التعويض من حوادث الحريق. وهذا يؤشر على أن الدافع لتأسيس وكالة التأمين كان نابعاً من تجربة شخصية وليس مجرد التوسع في العمل التجاري القائم على الاستيراد والتصدير ليشمل التأمين.

لا يتذكر عزرا متى بدأت وكالة التأمين في العمل. ربما كان ذلك في أواخر عشرينيات (في ملحق الصور هناك صورة لبعض العاملين أمام مكتب الشركة في طهران تحمل تاريخ 29 كانون الثاني 1929) أو أوائل ثلاثينيات القرن العشرين. ولكن ليس هناك دليل على ذلك.[11]

السؤال الآخر الذي يستحق البحث هو كيف استهدت عائلة حكاك إلى شركة أللاينس للتأمين أو استهدت الأخيرة للعائلة لتكون وكيلاً لها. لا يعرف عزرا خلفيات التأسيس ولا تاريخ تأسيس الشركة أو وكالة التأمين. ربما يكون رابط الدين مهماً في الاختيار، كما أرى. فالمعروف أن شركة أللاّينس أشورنس البريطانية "تأسست سنة 1824 وكانت وراءها مصالح مصرفية ومالية يهودية قوية. فقد دعى ناثان روتشايلد والسير موسيس مونتيفيوري أحد الأعضاء المتنفذين في جمعية الأصدقاء، صاموئيل غورني، للارتباط معهما وكذلك جون إيرفنغ وفرانسيس بيرنغ وكانا يشغلان مواقع قيادية في ميدان الصيرفة والمال"[12] لتأسيس شركة تأمين برأسمال كبير. وقد يكون رابط حسن

[11] قرأت في الكتاب الذي أصدرته شركة أللاينس للتأمين بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيسها أسماء فروع الشركة خارج المملكة المتحدة، ومن بينها الهند ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا، ولم يرد فيه أي ذكر للعراق.

William Schooling, *Alliance Assurance, 1824-1924* (London: Alliance Insurance Company, Limited, 1924).

[12] Harold E. Ray, *A History of British Insurance* (London: Sir Isaac Pitman & Sons Ltd, 2nd Ed. 1964. First published 1948), pp 234-235.

سمعة عائلة حكاك وعلو أخلاقيات العمل لديها عنصراً إضافياً ساهم في اختيارها لتكون وكيلة عن شركة أللاينس للتأمين.

لا يتذكر عزرا إن قام ممثلو شركة أللاينس للتأمين بزيارة مكتب وكالة التأمين، أو أن أبيه أو عمه قد سافرا إلى لندن بغرض التباحث مع الشركة حول سير أعمال وكالة التأمين وما يتعلق بها من أمور أخرى.

[4]

هناك تفاصيل فنية في العمل التأميني وأخرى ذات طابع تاريخي ضمنتُها في قائمة الأسئلة إلا أن عزرا كان صريحاً ومتواضعاً في القول بأنه لا يعرف عنها شيئاً أو ليس متأكداً منها ويفضل عدم إبداء رأي. من جملة هذه الأسئلة على سبيل المثل:

- كيفية تسوية أقساط التأمين ومبالغ التعويضات مع شركة أللاّينس للتأمين.
- هل كان تسعير وثائق التأمين من خلال تعرفات لفروع التأمين المختلفة؟
- هل كانت الوكالة تعتمد على تعرفة لجنة مكاتب الحريق (الأجنبية) في بريطانيا (Fire Offices Committee-Foreign) بالنسبة لفرع التأمين على الحريق، إذ أن شركة أللاينس كانت تعتمدها في الاكتتاب بأعمالها في لندن؟
- هل كانت شركة التأمين الأجنبية تقوم بمراقبة أعمال وكالة التأمين؟

في عام 1959 تم دمج شركة صن للتأمين Sun Insurance مع شركة أللاينس للتأمين وتكوين شركة جديدة باسم شركة صن أللاينس للتأمين المحدودة Sun Alliance Insurance Ltd وهي الآن ضمن مجموعة RSA Insurance Group

P. G. M. Dickson, *The Sun Insurance Office, 1710-1960* (London: Oxford University Press, 1960), Foreword by C. G. Randolph, p vii.
https://www.rsagroup.com/who-we-are/history/

- دور شركة أللاينس للتأمين في تحديد الصلاحيات الاكتتابية للوكالة (فيما يخص مبلغ التأمين، وتسوية مطالبات التعويض).
- هل كانت وثائق التأمين تصدر بالدينار العراقي أم بالجنية الإسترليني أو أية عملة أجنبية أخرى؟
- هل كانت الوكالة تقوم بالتأمين البحري على البضائع التي كانت تستوردها والبضائع التي كانت تقوم بنقلها براً في أنحاء العراق؟[13]
- هل كانت دور العبادة والمدارس اليهودية وغيرها من المؤسسات اليهودية مؤمن عليها؟ وهل كان للوكالة دور في ذلك؟

وبالنسبة لبعض الأسئلة الأخرى كسؤالي فيما إذا كانت بعض المحلات التجارية والبيوت التي تعرضت للفرهود (1-2 حزيران 1941) مؤمنة لم يستطع عزرا الجواب لأنه كان وقتذاك في طهران.[14] وكان جوابه

[13] بعد قراءته لمقالتي "يهود العراق ودورهم في النشاط التأميني" ذكر لي الصديق إسماعيل الجاسم (14 آب 2016) بأنه كان يذهب أثناء العطلة الصيفية للمدارس في بغداد [في أواخر ثلاثينيات وأوائل أربعينيات القرن الماضي] إلى محل أبيه، نقليات عبد الحسين الجاسم، وكان متخصصاً بأعمال النقل [البري داخل العراق]. وذكر بأن شخصاً لا يتذكر اسمه على وجه الدقة، ربما هو اسحق، كان يتردد إلى المحل ويعرض على والده التأمين على البضائع التي كان يقوم بنقلها لصالح التجار. ولما كان عدد التجار الذي يقوم بنقل بضائعهم يتجاوز الخمسين أو الستين وبضائعهم مختلفة فإنه لم يستطع تقدير قيمة البضائع الإجمالية لأغراض التأمين أو احتساب متوسط قيمة البضائع المنقولة وتقديم معلومات أخرى تطلبها شركات التأمين كعدد الرحلات، ووسائط النقل المستخدمة، وحمولة البضائع، ونمط تغليفها، وخبرة الخسارة. لذلك فإنه لم يؤمن عليها. وإن حصل ضرر أو فقدان لبضاعة أحد التجار فإن أباه كان يعوض صاحبها من ماله الخاص. وقد أشتهر عنه بأن من يريد نقل بضائعه ما عليه إلا أن يعهد بنقلها إلى عبد الحسين الجاسم لأن النقل "مصوگر" أي مضمون في حالة الفقد، إذ أنه كان يعوض صاحب البضاعة المتضررة أو المفقودة بسرعة وبدون تساؤلات. وهكذا فإن أباه كان ناقلاً للبضائع ومؤمناً عليها في ذات الوقت!

تؤكد هذه الرواية أن يهوداً كانوا يشتغلون في بيع وثائق التأمين لأصحاب المحلات التجارية (الإنتاج المباشر)؛ وتشير في نفس الوقت إلى قبول فكرة التأمين لدى هؤلاء ولكن دون التمكن والاستعداد لتقديم البيانات الضرورية لرجل البيع كي يقوم بترتيب غطاء التأمين لصالحهم.

[14] كتب لي الصديق أميل كوهين الملاحظة التالية بعد قراءة مسودة المقالة:

"حسب علمي لم تكن المحلات التجارية والبيوت التي تعرضت للفرهود مؤمنة وحتى لو كانت مؤمنة فأعتقد أن شركات التأمين ترفض إعطاء التعويضات على أساس أنه لم تكن هناك حكومة في يومي الفرهود، أي أن الدولة في حالة فوضى. أتذكر أن السفارة البريطانية في بغداد تعرضت للحريق بعد

مظاهرة شعبية عقب ثورة 14 تموز 1958 بكم يوم ورفضت شركة التأمين أن تعوض السفارة البريطانية او بالأحرى صاحب البناية. فأقام صاحبها دعوى ضد شركة التأمين في إحدى المحاكم العراقية واستُدعى والدي كشاهد خبير أمام المحكمة وكانت شهادته أن الثورة انتهت وأن البلد كان له حكومة مسيطرة على إدارة الدولة وليس هناك فوضى، وإن ما حصل ليس حرباً بل هو مظاهرة وهذا، حسب قواعد التأمين لدى شركة التأمين لا يعتبر حالة استثنائية. وافقت المحكمة على شهادته وصدر القرار بتعويض صاحب المبنى."

جرت العادة في التأمين غير البحري على الممتلكات (هناك شروط خاصة بالنسبة لغطاء الحرب في التأمين البحري) على استثناء "الحرب، الغزو، أعمال العدو الأجنبي، العدوان أو العمليات العسكرية (سواء أعلنت الحرب أو لم تعلن) والحرب الاهلية." وكذلك "التمرد، الشغب، الهيجان الشعبي، الانقلاب العسكري، الفتنة، العصيان، الثورة، القوة العسكرية أو القوة الغاشمة أو حالة الحصار أو أي من الحالات أو الأسباب التي تدعو إلى إعلان أو استمرار حالة الحصار أو الأحكام العرفية." وليس لنا أن نقيِّمَ أو أن نحكم على رأي الشاهد الخبير من دون التعرف على شروط وأحكام واستثناءات وثيقة التأمين وكذلك الواقعة موضوع المطالبة بالتعويض.

حاولت الحصول على معلومات إضافية من أميل عن هذا الموضوع ودور والده للكشف عن الأبعاد التأمينية والكتابة عنه إلا أن ذاكرته لم تتعدَ ما كتبه. وليس هناك الكثير عن المظاهرة أمام السفارة البريطانية والضرر الذي أصاب بعض المباني ومقتل الملحق العسكري للسفارة. وقد استهديت إلى الكتاب التالي الذي يقدم وصفاً وتحليلاً لما جرى لكنه لا يذكر التأمين:
Juan Romero, *The Iraqi Revolution of 1958: A Revolutionary Quest for Unity and Security* (Lanham, MD and Plymouth, UK: University Press of America, 2010), pp 124-125.

https://books.google.co.uk/books?id=CMY4DIKBcGkC&pg=PA124&lpg=PA124&dq=attack+on+british+embassy+in+baghdad+1958&source=bl&ots=KrJDjfWAP9&sig=31KDBIDa7kB4J7xfwAiBli5_Js4&hl=en&sa=X&ved=0ahUKEwje_aSjyZfPAhViJsAKHYPSBHoQ6AEIKDAC#v=onepage&q=attack%20on%20british%20embassy%20in%20baghdad%201958&f=false

بتاريخ 13 تشرين الأول 2016 كتب أميل كوهين رسالة، تعليقاً على ورقتي "التأمين في الأرشيف اليهودي: قراءة أولية"، جاء فيها:

"... you mention Iraq Insurance Office as agents of Guardian Assurance Co. which is the one my father, Menashe Cohen, was one of its directors. His partner and sole owner, until joined by my father, was Selim Tawfiq who you mention in Page 8*. I am not sure whether there is any further information but my belief is that my father was in charge for a short period during Qassim's time as Selim Tawfiq was dealing with it part time."

فيما إذا كان التحويل الخارجي سهلاً هو أن القيود الرقابية على التحويل الخارجي كانت مرنة ولم تنشأ الصعوبات إلا خلال الحرب العالمية الثانية.

عندما ساءت أوضاع اليهود في العراق، مع الفرهود وإصدار قانون ذيل مرسوم إسقاط الجنسية العراقية رقم 62 لسنة 1933، **الوقائع العراقية**، العدد 2816 بتاريخ 9 آذار 1950) وما لحقه من قوانين لتجميد أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية (كالقانون رقم 5 و12 لسنة 1951) قرر والده تسجيل جميع أمواله باسم ابن عمته. لكن حكاك لا يتذكر ما حلَّ بوكالة التأمين.[15]

---

* الإشارة هي للصفحة 8 من مقالتي "التأمين في الأرشيف اليهودي العراقي: قراءة أولية."

[15] وكالات وشركات التأمين خضعت للتأميم في تموز 1964 ويبدو لي أن وكالة الحكاك وقتذاك كانت قد توقفت عن العمل إذ أن اسمها لا يرد في قائمة شركات ووكالات التأمين المؤممة.

وقد كتب لي الزميل منعم الخفاجي في رسالة له بتاريخ 20 أيلول 2016 التالي:

"ناقشت مع الأستاذ عبد الباقي [رضا] موضوع وكالات التأمين العراقية في سنة 1964 وتوصلنا حسب الذاكرة، أن لا وجود لمثل هذه الوكالات في ذلك التأريخ. أتذكر ان منتجين (Two Agents) كانا متعاقدين مع شركة بغداد للتأمين بالعمولة أحدهما اسمه محمد علي خيري وهو فلسطيني الجنسية والآخر عراقي مسيحي لا أتذكر اسمه."

وكتب بتاريخ 30 أيلول 2016:

"اما عن اليهود العراقيين فليس لدي معلومات لكن الأستاذ عبد الباقي أخبرني ان شخص يهودي اسمه "إحسان صدْقَه" [الاسم الصحيح هو اسحق، كما ذكر لي الأستاذ عبد الباقي رضا في رسالته لي بتاريخ 19 تشرين الأول 2016] كان يدير وكالة باسم "حمزة وعباس الدرزي" تابعة لشركة (National Insurance of New Zealand) وكانت هذه الوكالة من انشط الوكالات وفروع الشركات الأجنبية العاملة في العراق آنذاك بفضل الطريقة التي كانت تدار بأسلوب يهودي! أعلمني مرة أحد العاملين مع هذه الوكالة بأن سياستهم في دفع التعويضات كانت سهلة جداً بحيث يتم دفع التعويض وبالأخص تعويضات التأمين البحري بمجرد تقديم القوائم دون أي تأخير مما اكسب هذه الوكالة ثقة السوق."

استمر حضور اليهود في قطاع التأمين بأشكال مختلفة ربما حتى أواخر ستينيات القرن الماضي. ففي مقابلة مع المحامي شوع جيجي، تم تسجيله في كانون الأول 2006 من قبل السيد إيلي تمن، يذكر فيه بأنه (شوع جيجي) ووالده كانا يمثلان خمس شركات تأمين. وكان شوع جيجي قد تخرج من كلية الحقوق عام 1955 ورحل عن العراق عام 1965. رابط المقابلة: Shoua Jiji 1 by Eli Timan

[5]

لقد حاولت في هذه الورقة عرض جوانب من النشاط التأميني في العراق من خلال التركيز على دور يهود العراق في هذا النشاط اعتماداً على قناعتي بأن دراسة دور اليهود هو في ذات الوقت دراسة لتاريخ تطور التأمين في العراق. وهنا تلعب الرواية الشفهية والشهادات الشخصية دوراً في البحث التاريخي خاصة إذا كانت صادرة من قبل أكثر من شخص، نزيه وخالٍ من الغرض، أو يمكن التثبت من صحتها بالكشف عن الأدلة عليها. آمل أن أستطيع تسجيل شهادات أخرى فلربما نستطيع أن نخرج بفهم أفضل لدور يهود العراق في مجال التأمين وفي ذات الوقت نفسه نُقيّم تاريخ تطور النشاط التأميني. البحث الأكاديمي بهذا الشأن ليس سهلاً إلا أن من يقوم به سيكشف لنا الكثير عن هذا التاريخ المهمل.

أيلول-تشرين الثاني 2016

وجاء في رسالة من أميل كوهين بتاريخ 15 تشرين الأول 2016 أن والده استمر في العمل التأميني حتى قبل فترة قصيرة من هروبه من العراق عام 1970 إلى إنكلترا بعد أن ضاقت به السبل وتدهورت أحواله المالية. وذكر فيها أيضاً أن صباح عقيرب، والده إلياس عقيرب، ظل يعمل في التأمين حتى بعد تأميم شركات التأمين والوكالات عام 1964. [كانت هناك وكالة تأمين باسم إيتش[هارون] دي شوحيط و إي [إلياس] عقيرب H D Shohet & E Akereb Ltd. وكانت هذه الشركة وكيلة لشركة Legal & General Assurance Society and The South British Insurance Company Ltd]

صباح عقيرب: ورقة حول إدارة أعمال التأمين منذ الأربعينيات إلى عام 1964

تقديم

جاءت هذه الورقة في رسالة باللغة الإنجليزية من صباح إلياس عقيرب إلى مصباح كمال مؤرخة في 9 تشرين الثاني 2015. كان لصديقي أميل كوهين الفضل في تحقيق التواصل مع صباح عقيرب.[1] كان صباح يعمل في مكتب شركة هارون داود شوحيط وإلياس عقيرب المحدودة في بغداد، التي كانت وكيلاً لشركة ليگل أند جنرال (البريطانية) وشركة ساوث بريتش إينشورنس كومبني ليمتد (النيوزيلندية).[2] غادر العراق ربما في أواسط أو أواخر ستينيات القرن العشرين بعد حفلة الإعدام سنة 1969.

تفتقر الورقة إلى الدقة في مواضع عديدة، سنناقش بعضاً منها في الهوامش. حاولت الاستفسار منه عن بعض اسماء وكالات التأمين التي تعود ليهود عراقيين والأشخاص العاملين فيها وأمور أخرى إلا أن تواصلي معه لم يتحقق ربما لأسباب شخصية تتعلق بصحته، كما أخبرني أميل كوهين.

[1] بعد مغادرته للعراق وإقامته في إسرائيل غيّر اسمه ليكون Sammy Akeriev ليلغي صفته كيهودي عراقي عربي. وهذا يتوافق مع "الهندسة اللغوية" التي عقلنها ديفيد بن غوريون عندما كتب الآتي: "نحن ملزمون بحذف الأسماء العربية لأسباب تتعلق بالدولة. فكما أننا لا نعترف بملكية العرب [الفلسطينيين] للأرض، كذلك لا نعترف بملكيتهم الروحية وأسمائهم." راجع النص الأصلي في كتاب:
Shlomo Sand, *The Invention of the Land of Israel*, op. cit., p 28, footnote 33.

[2] للتعرف على شيء من تاريخ وكالات التأمين العراقية راجع: فصل "وكالات التأمين في العراق: محاولة أولية لاستثارة البحث،" لمصباح كمال ومشاركة منذر الأسود وفؤاد شمقار، مصباح كمال، **أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية** (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2011)، ص 87-108. نشر أصلاً في مدونة **مجلة التأمين العراقي** http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2010/01/1.html

لعرض مختلف لواقع النشاط التأميني في العراق راجع تعقيب بهاء بهيج شكري المؤرخ 20 تشرين الأول 2022 في ملحق ورقة عقيرب.

ترجمة نص ورقة صباح عقيرب

أشير إلى ورقتك أعلاه،[3] التي أرسلها إليّ السيد إميل كوهين بالبريد الإلكتروني، ويؤسفني أن أقول إن جميع "المعلومات" التي قدمتها لي وزارة التجارة الإسرائيلية، كانت تستند إلى تكهنات موظفيها. تصفحت عشرات الصفحات مما يسمى بالتحليل والاستنتاجات بناءً على تقارير الصحف العراقية، بدءًا من عام 1968 حتى عام 1975. في ذلك الوقت كانت هناك بالفعل حوالي عشر شركات تأمين إسرائيلية [عراقية][4] تغطي السوق الإسرائيلية [العراقية] بموجب اتفاقيات إعادة تأمين مريحة مع شركات [إعادة] التأمين البريطانية والألمانية الكبيرة. كانت الشركات الأجنبية تطلب من شركات التأمين الإسرائيلية [العراقية] بتأمين ما لا يقل عن 15% من المخاطر[5] مقابل الحصول على عمولة معينة فيما يتعلق بنسبة 85% من المخاطر التي يتحملها معيدو التأمين. لم أستطع الحصول على أي معلومات بخصوص الفترة من 1936 إلى 1967. لذا، يمكنني الحديث فقط عن الطريقة التي كانت تدار بها أعمال التأمين منذ الأربعينيات إلى عام 1964 من قبل ممثلي الشركات الأجنبية في العراق.

لقد كانت أعمال التأمين في العراق تدار من قبل وكلاء عراقيين يعملون كفروع لشركات التأمين الأجنبية، ومعظمها في المملكة المتحدة (بما

[3] الإشارة هي لورقتي "اليهود والنشاط التأميني في العراقي" أو "التأمين في الأرشيف العراقي: قراءة أولية"، كلتاهما نشرتا سنة 2016.

[4] عند صدور قرار رقم 99 في تموز 1964 لتأميم قطاع التأمين كان هناك شركة واحدة لإعادة التأمين (شركة إعادة التأمين العراقية) وثماني شركات للتأمين (التأمين الوطنية، بغداد للتأمين، التأمين العراقية، التأمين التجاري، الاعتماد للتأمين، الرشيد للتأمين، الرافدين للتأمين، دجلة للتأمين). وكان هناك خمس عشرة شركة تأمين عربية وأجنبية. ولم يذكر القانون أسماء الوكالات التي كانت تمثل هذه الشركات.

[5] تمثل نسبة 15% احتفاظ شركات التأمين العراقية بالمخاطر لحسابها الخاص.

في ذلك لويدز) وألمانيا وفرنسا وسويسرا. وكانت هذه الشركات الأجنبية يمثلها مواطنون عراقيون يديرون أعمالهم على النحو التالي:

1. الوكلاء الوحيدون Sole Agents.
2. الوسطاء Brokers.
3. وكلاء اكتتاب Managing representatives.

الوكلاء الوحيدون: هم شركات مسجلة رسميًا، يرأسها مواطنون عراقيون، تم تمكينهم (بموجب عقد) من قبل الشركات الأجنبية لتأمين الواردات من السلع الجاهزة والمنتجات الزراعية وتأمين دور السكن (ومحتوياتها) من الحريق والسطو، وعدد قليل جدًا من وثائق التأمين على السيارات، سلع التصدير والتأمين على الحياة (نادر جدًا).

لقد تم تفويضهم لتقديم تغطية محدودة أو شاملة، والتفاوض بشأن الأقساط ونطاق التغطية. وكانوا يقومون بتسوية المطالبات بالتعويض والتفاوض بشأن التخلص من المستنقذات. وكانت كل هذه الإجراءات تتم وفق نماذج الشركة الأم.

في المقابل، كان هؤلاء الوكلاء يستلمون العمولة المستحقة لهم. وكانوا يرسلون إلى الشركات الأم كشوفات ربع سنوية عن الأقساط والمطالبات والمستنقذات وما إلى ذلك. وكان تحويل العمولات والمطالبات في كلا الاتجاهين يتم بواسطة البنوك.[6]

الوسطاء: وهم بمثابة ممثلين، عراقيون أمناء لشركات أجنبية يتفاوضون على أسعار التأمين نيابة عن الشركات [الأجنبية] ويسمح لهم بتسوية المطالبات والتخلص من المستنقذات وبمبالغ محددة. ومع ذلك، كان عليهم الحصول على موافقة الشركة الأم للتأمين على

[6] عدا هذه الفقرة المهمة لا نعرف نسبة العمولة أو الأجور المقطوعة التي كان الوكيل يتقاضاها من موكله، شركة التأمين الأجنبية، لقاء خدماته.

البضائع الخطرة والسماح لهم بالتأمين على قيم تأمين محدودة. كانت العمولات المدفوعة للوسطاء منخفضة نسبيًا.[7]

وكلاء الاكتتاب: كان هؤلاء في الواقع موظفين رفيعي المستوى يتلقون رواتب مناسبة إلى حد ما. وكانت جميع مصاريف المكتب والإيجارات ورواتب الموظفين تسدد من قبل الشركة الأم ولا تسدد المطالبات بالتعويض إلا بعد تقييمها من قبل الشركة الأم.

إن معظم العراقيين، إن لم يكن جميعهم، الذين كانوا يقدمون التغطية التأمينية نيابة عن الشركات الأم، كانوا أصحاب ممارسة ومعرفة واسعة بالنقل واللوائح الجمركية حيث عملوا سابقًا ككتبة في دوائر الجمارك والموانئ، ويتم اختيارهم من قبل الشركات الأم لخبرتهم في هذه الدوائر.

لقد كانت أعمال التأمين تُدار من قبل أشخاص ذوي خبرة، وبالتالي كانت المشاكل نادرة جدًا بين العملاء والوسطاء ووكالات الاكتتاب.

في عام 1960، ساهم قطاع التأمين بأكثر من 45,000,000 دينار عراقي في الناتج القومي المحلي، وهو رقم مثير للإعجاب بالمعايير العراقية في ذلك الوقت، مع الأخذ في الاعتبار أن الدينار العراقي، آنذاك، بلغ 2.50 دولارًا أمريكيًا، وصافي قسط التأمين المذكور كان يضم التأمين البحري، الحريق، والسطو، والمنتجات الزراعية، والسيارات وعدد محدود من وثائق التأمين على الحياة. لا يشمل هذا

[7] فئة الوسطاء، كأفراد أو شركات، تبدو لي غير دقيقة وغير مقنعة إذ لم يعرف تاريخ التأمين العراقي قبل صدور قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 وسطاء للتأمين بالمعنى والتنظيم المتعارف عليه في أسواق التأمين المتقدمة. وما اطلعت عليه من مقالات وكتب تأمينية لا تذكر اسم أي وسيط أو شركة وساطة، وهم كما يصفهم صباح عقيرب لا يختلفون في وظائفهم عن وكلاء الاكتتاب أو الوكلاء الوحيدون.

وكما يرد في كتاب كاظم الشربتي، **التأمين: نظرية وتطبيق** (بغداد، 1974)، ص 126-127، فإن المشرع العراقي لم يلتفت "قبل سنة 1936 إلى تنظيم وسطاء التأمين، وإن وجدوا في تلك الحقبة، فإن أحكام الوكالة بالعمولة هي التي كانت تحكم تصرفاتهم. ويعتبر القانون راقم (74) لسنة 1936 أول قانون يشير إلى ضرورة مراقبة هؤلاء الوسطاء. إلا أن هذا القانون أشار فقط إلى وكلاء التأمين ولم يشر إلى السمسار [الوسيط] بشيء."

الـرقم الصـادرات البترولية لأن الصـادرات كانـت مؤمنـة مـن قبـل مجموعة من وكلاء لويدز.

فـي عـام 1964 قامـت الحكومـة العراقيـة بتـأميم جميـع الشـركات التجاريـة العراقيـة الكبيـرة بمـا فـي ذلـك شـركات التـأمين القائمـة. وأعلنـت السـلطات عـن تأسـيس "الشـركة الوطنيـة العراقيـة للتـأمين"،[8] وألغـت تـراخيص جميـع شـركات التـأمين ووجهـت جميـع وكـالات التـأمين بالتقـدم بطلبـات للحصـول علـى تـراخيص جديـدة ستصـدرها شـركة التـأمين العراقيـة الجديدة،[9] إذا كانت هذه الوكالات مهتمة ببيع التأمين.[10]

فـي اليـوم التـالي، داهمـوا مكاتـب جميـع وكـالات التـأمين وصـادروا دفـاتر حسـاباتهم وعينـوا مـديرًا عامًـا لكـل وكالـة تـأمين فـي العـراق.[11] اكتشـف

[8] حتى تموز/يوليو 1964، عندما تم تأميم جميع شركات التأمين العراقية وفروع شركات التأمين العربية والأجنبية، كانت هناك شركتان مملوكتان للدولة: شركة التأمين الوطنية (تأسست عام 1950) وشركة إعادة التأمين العراقية (تأسست عام 1960).

تبع التأميم دمج شركات التأمين المؤممة (ثماني شركات) وبعدها أعيد تنظيم قطاع التأمين ليضم ثلاث شركات مملوكة للدولة هي: شركة التأمين الوطنية (للتأمينات العامة)، والشركة العراقية للتأمين على الحياة (متخصصة في أعمال الحياة؛ تأسست عام 1959)، وشركة إعادة التأمين العراقية. كانت الشركات الثلاث تحت إشراف المؤسسة العامة للتأمين.

[9] لا توجد شركة تأمين عراقية بهذا الاسم والمقصود بها، كما اعتقد، هي شركة التأمين الوطنية، وهي أصلاً شركة تأمين حكومية تأسست سنة 1950.

[10] كانت هناك نظرتان مختلفتان بشأن وكالات التأمين. أنظر بهذا الشأن: عطا عبدالوهاب **سلالة الطين** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 372 وما بعدها. وكذلك د. مصطفى رجب، "حيثيات إلغاء نظام وكالات التأمين وقضايا أخرى – تعليق على ما كتبه الأستاذ عطا عبد الوهاب في كتابه (سلالة الطين) عن فترة عمله في ميدان التأمين،" **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
د. مصطفى رجب: حيثيات إلغاء نظام وكالات التأمين وقضايا أخرى – تعليق على ما كتبه الأستاذ عطا عبد الوهاب في كتابه (سلالة الطين) عن فترة عمله في ميدان التأمين – شبكة الاقتصاديين العراقيين (iraqieconomists.net)
تعليق-مصطفى-رجب-على-عطا-عبد-الوهاب-نظام-الوكالات.pdf (iraqieconomists.net)

[11] المداهمة التي يذكرها الكاتب وتعيين مدراء وكالات التأمين غريبة جداً وفيها مغالطة. راجع بهذا الشأن بهاء بهيج شكري، **بحوث في التأمين** (عمان: دار الثقافة، 2012)، ص 61-63 حيث يوضح، من بين أمور أخرى، صدور قرارين من المؤسسة الاقتصادية، أولهما يقضي باعتبار "تأميم وكالات شركات التأمين

كل وكيل تأمين أنه أصبح كاتبًا، بدون أجر، في مكاتبهم التي كانوا يعملون فيها. كان لا بد من الموافقة على جميع طلبات التأمين من قبل المدير [الجديد] أثناء إشغاله لمكتب الوكيل وإرسال طلبات التأمين إلى شركة التأمين الوطنية الجديدة، بينما كان العملاء ينتظرون في مكاتبهم للموافقة على طلباتهم.

بعد حوالي شهر من ذلك، مع اضطرار الوكلاء إلى انتظار الموافقات، بدأ "المدراء" الجدد بالوصول [إلى المكاتب] وهم يرتدون بزاتهم العسكرية ذات الرتب (من ملازم إلى نقيب) والأوسمة و[يحملون] السلاح.[12]

بعد أسبوعين، قرر 90% من الوكلاء إعادة رخصتهم وأغلق الجميع مكاتبهم وذهبوا للبحث عن مهنة أخرى.[13]

الأجنبية عملية تصفية لهذه الوكالات،" والثاني "تضمن إعفاء المدراء العامين من مناصبهم وإعادة تعيينهم بصفة مشرفين على التغطية."

[12] إن ما يقوله صباح عقيرب يبدو غريباً فلم يعرف تاريخ التأمين في العراق إدارة وكالات أو شركات تأمين من قبل العسكريين. ربما هناك خلط في التاريخ بين شباط 1963، الذي تميّز بالعنف الدموي ومناخ القمع الذي ارتبط به، وتموز 1964، وربما هي المعلومات الخاطئة التي وفرتها له وزارة التجارة الإسرائيلية.

[13] ما يقوله الكاتب ليس صحيحاً ففي الفترة التي كنت أعمل في شركة التأمين الوطنية (1968-1977) كانت وكالات التأمين، وهي مملوكة للقطاع الخاص، نشطة وواحدة من قنوات توزيع منتجات التأمين المهمة.

ملحق

تعقيب بهاء بهيج شكري حول دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني في العراق

تقديم

بتاريخ 26 أيلول 2022 كتبت رسالة لبهاء بهيج شكري أرفقت بها ورقة صباح عقيرب، طالباً منه التعليق عليها، ومما جاء في رسالتي الآتي:

> أعمل الآن على تجميع مقالات كتبتها حول دور المواطنين اليهود في العراق في النشاط التأميني كجزء من اهتمامي العام بتاريخ التأمين في العراق، ونشرها ككتيب إلكتروني. وقد استعنت بك في الماضي بهذا الشأن وكتبتَ لي رسالة بتاريخ 8 كانون الأول 2016....[1]
>
> ألجأ إليك هذه المرة للتعليق على الورقة المرفقة للسيد صباح إلياس عقيرب، كان والده يدير وكالة للتأمين في بغداد مع هارون داود شوحيط. أظن أن بعض المعلومات التي أوردها في ورقته (التي ترجمتها للعربية) ليست صحيحة أو تنقصها الدقة. لقد كنتَ معاصراً لقرار تأميم شركات ووكالات التأمين ولك مواقف تجاه سوء التدبير في القرار، وما رشح من مشاكل بعد ذلك حول تصفية وكالات الإنتاج.

وكعادته، كان بهاء بهيج شكري كريماً باهتمامه.

سأعرض فيما يلي نص تعقيب بهاء بهيج شكري على ورقة صباح عقيرب وهوامشي على التعقيب، وبعدها أعرض رسالتين بيني وبين شكري.

[1] مقاطع من هذه الرسالة مدرجة في مقدمة الكتاب.

نص تعقيب بهاء بهيج شكري

الاخ مصباح المحترم

بعد اطلاعي على الرسالة المرسلة لك من السيد صباح عقيرب يمكنني ان اجزم بان جميع المعلومات الواردة فيها هي معلومات غير صحيحة، وكما تعلم فإني عاصرت سوق التأمين العراقي منذ بداية سنة ١٩٥٦ حتى نهاية سنة ٢٠٠٥ بعد مغادرتي الى عمان.

يمكنني ان أجزئ المراحل التي مر بها سوق التأمين العراقي الى ثلاث مراحل.

المرحلة الاولى: ما قبل سنة ١٩٥٠ حيث لم يكن هناك شركات تأمين عراقية باستثناء شركة صغيرة ذات مسؤولية محدودة تدعى شركة تأمين الرافدين واغلب رأسمالها أجنبي. والى جانب هذه الشركة كانت هناك وكالات لشركات تأمين اجنبية ابرزها وكالة شركة فاولر التي اختصت بتأمين اموال الدولة العراقية وممتلكاتها وكان يديرها شخص انكليزي يدعى ديكورسي وهو مسيحي الديانة، وشركة بروفنشال وكيلها شخص عراقي مسيحي يدعى فؤاد قطة، وشركة اطلس وهي شركة انكليزية وكيلها شخص عراقي مسيحي يدعى فؤاد حبة. كما كان هناك وكالة الشركة النيوزلندية وكيلها شخص يدعى حمزة الدرزي وكان في هذه الوكالة مدير يهودي يدعى اسحاق صدقة. وبالإضافة لهذه الوكالات كان لشركة التأمين العربية اللبنانية فرع في العراق يديره شخص لبناني.[2]

[2] اقتصر بهاء بهيج شكري على ذكر اسماء أبرز الوكالات. يذكر بديع أحمد السيفي في كتابه **التأمين علماً وعملاً** (بغداد، د. ن.، 1972)، ص 26 الآتي:

"وإلى جانب هذه الشركات الأربع [شركة الرافدين للتأمين، شركة التأمين الوطنية، شركة تأمين بغداد، شركة التأمين العراقية] كان هناك في السوق في ذلك التاريخ (1959) اثنان وثلاثون هيئة تأمين أجنبية هي فروع ووكالات للشركات الأجنبية منها خمسة فروع لشركات تأمين عربية." لكن أسماء جميع هذه الهيئات ليست معروفة.

في سنة ١٩٥٠ تأسست شركة التأمين الوطنية وهي شركة حكومية يساهم في رأسمالها كلٍ من وزارة المالية والمصارف الحكومية وهي مصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف العقاري والمصرف الصناعي، وقد اقتصر عمل هذه الشركة على تأمين الممتلكات الحكومية ضد الحريق والتأمين البحري على الاعتمادات المصرفية الصادرة عن مصرف الرافدين حصراً وعلى ضمان الموظفين الذين يعملون في الدوائر المحاسبية وكانت هذه الشركة تدار بواسطة مدراء انكليز تتعاقد معهم بعقود عمل لمدد محدودة. وقد تولى ادارتها شخص انكليزي يسمى مستر سميث[3] ثم تلاه شخص اخر انكليزي الجنسية ايضا يدعى مستر كندي،[4] واستمر وضع سوق التأمين العراقي على هذا الحال حتى سنة ١٩٥٨ حيث اعلن النظام الجمهوري بدل الملكي في العراق فأنهيت خدمة المدير الانكليزي وعين مدير عام لهذه الشركة المرحوم عبد الوهاب مصطفى الدباغ الذي سبق ان كان متصرفا للواء بغداد في العهد الملكي، علما بان الوكالات استمر عملها كما كان في العهد الملكي.

اما **المرحلة الثانية** فتبدأ من سنة ١٩٦٠ لغاية سنة ١٩٦٤ ففي سنة ١٩٦٠ تأسست شركتان عراقيتان هي شركة بغداد للتأمين[5] وشركة التأمين العراقية، ثم تأسست عدة شركات عراقية اخرى بعد ذلك.

---

[3] ألبرت سميث، شغل منصب المدير العام للشركة من 17 تشرين الثاني 1952 لغاية 3 تشرين الثاني 1956.

[4] جوزيف فير كندي، شغل منصب المدير العام للشركة من 9 نيسان 1957 لغاية 8 أيلول 1958.

[5] في رواية أخرى فإن **شركة بغداد للتأمين** تأسست سنة 1958، كما جاء في رسالة إلكترونية لروبرت (بوب) نودي Bob Naudi لمصباح كمال بتاريخ 30 أيلول 2008:

"In Dec 1958- 2 weeks before A BDEL KARIM KASSEM came to Power, Dad (John) and Mum and my brother Reginald, arrived in Baghdad and dad was contracted by the Al Khudeiry family to set up the Baghdad Insurance Company- the first private sector Insurance Company. The first policy was issued in Dec 1958. Dad was GM and his deputy was Taha [Ata] Abdel Wahab who at some stage was involved under the regime of the King, with the old Prince Regent.

اما **المرحلة الثالثة** فتبدأ من سنة ١٩٦٤ حيث صدر قانون تأميم الشركات التجارية وكانت شركات التأمين ضمن الشركات المؤممة.

اما وكالات التأمين الاجنبية فقد تقرر تصفيتها وتعين موظفين عراقيين مشرفين على تصفيتها. وبعد تصفية الوكالات اقتصر السوق العراقي على شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية وشركة أعادة التأمين العراقية التي تأسست سنة ١٩٦٠.

مما تقدم يتبين لك انه لم يكن للطائفة اليهودية اي دور يذكر في نشاط السوق العراقي عدا بعض الافراد الذين كانوا موظفين في وكالات شركات التأمين الأجنبية، علماً بأن الجالية اليهودية في العراق قد هاجر اغلبها الى إسرائيل والقسم الاخر الى أوربا سنة ١٩٤٨[6] ولم يبقَ منهم بالعراق الا افراد قلائل ولا اعتقد يوجد اي فرد يهودي في العراق بالوقت الحالي.

يؤيد ذلك ما جاء في كتاب بديع أحمد السيفي، **التأمين علماً وعملاً** (بغداد، د. ن.، 1972)، ص 26. يذكر السيفي في نفس الصفحة أن شركة التأمين العراقية تأسست سنة 1959.

وجاء في رواية أخرى أيضاً: "وفي سنة 1957 تم تأسيس ثاني شركة عراقية [بعد شركة الرافدين للتأمين، وهي شركة بغداد للتأمين] وكانت [شركة] مساهمة برأسمال عراقي. وقد تبع نجاح هذه الشركة التي بدأت بمزاولة أعمالها في أواخر سنة 1958، محاولات أخرى شجع على نموها تشريع قانون شركات ووكلاء التأمين رقم 49 لسنة 1960." كاظم الشربتي، **التأمين: نظرية وتطبيق** (بغداد: مطبعة الإرشاد 1974، ط1، 1964)، ص 101.

تأسست شركة التأمين العراقية سنة 1959، وكان مؤسسها لطفي العبيدي. للتعريف بهذه الشخصية الملتبسة راجع: بهاء بهيج شكري، **بحوث في التأمين** (عملن: دار الثقافة، 2012)، ص 60.

[6] لم تتحقق الهجرة الجماعية المنظمة وبالتنسيق مع الحكومة العراقية، واقتلاع اليهود من وطنهم العراقي، إلا بعد صدور قانون إسقاط الجنسية عنهم سنة 1950.

هـذا هـو وضـع السـوق العراقـي حسـب تجربتـي الشخصـية فاسـتغرب مـن القول وجود شركات إسرائيلية (عراقية).[7]

وتقبل فائق الاحترام.

بهاء بهيج

الخميس 20 تشرين الأول 2022

[7] إن ذكره لشركات تأمين إسرائيلية هو بالتأكيد خطأ (زلة قلم؟) والمعني هو شركات تـأمين عراقيـة، ولـذلك صححته في ترجمتي لورقته بوضع "عراقية" بين قوسين مربعين بـدلاً مـن "إسـرائيلية". في مـدخل ورقتـه يشـكك صـباح عقيـرب بصـحة المعلومـات التـي وفرتهـا لـه وزارة التجـارة الإسـرائيلية عـن قطـاع التـأمين العراقـي ويصـفها بتكهنـات مـوظفي الـوزارة. ربمـا كانـت الـوزارة السـبب وراء التسـمية الخاطئـة لشـركات التأمين العراقية.

رسالتان بين بهاء بهيج شكري ومصباح كمال

رسالة بهاء بهيج شكري

تعقيبا على رسالتك اعلاه ابين ما يأتي:

١- ان هجرة اليهود العراقيين الى إسرائيل تمت بموافقة السلطات العراقية على ان تنزع الجنسية العراقية عن المهاجر وتجمد اموالة المنقولة وغير المنقولة الموجودة في العراق ولهذا الغرض تأسست دائرة شبه رسمية لإدارة اموال اليهود المجمدة.

٢- ان العراق لم يقم بتطبيع علاقته بإسرائيل كما فعلت مصر والاردن واخيرا المغرب والامارات والبحرين لذلك فإن اسرائيل تعتبر دولة عدوة للعراق، ولذلك لا يمكن للعراق ان يسمح لمن يحمل الجنسية الإسرائيلية بان يقوم باي نشاط تجاري داخل القطر العراقي.

٣- عند تأميم الشركات العراقية بالعراق سنة ١٩٦٤ ومن ضمنها شركات التأمين لم يرد في جدول الشركات المؤممة المرفق بقانون التأميم الصادر في شهر تموز سنة ١٩٦٤ اسم شركة هارون داوود شوحيط والياس عقيرب المحدودة لا بصفتها شركة مؤممة ولا بصفتها وكالة تأمين خاضعة للتصفية، وللتأكد من ذلك ارجو الرجوع الى جدول الشركات المؤممة المرفق بالقانون.

بهاء بهيج

24 تشرين الأول 2022

رسالة مصباح كمال

أشكرك على تعقيبك وعلى المعلومات المفيدة التي أوردتها. اتفق معك على صحة هذه المعلومات وبودي التعليق عليها كما يلي وحسب تسلس النقاط في رسالتك.

1- من رأيي أن انتزاع الجنسية العراقية من مواطني العراق اليهود جاء ضمن مخطط لدفع هؤلاء إلى الهجرة إلى إسرائيل، لزيادة الثقل السكاني اليهودي في فلسطين مع وبعد التطهير العرقي لفلسطين. كما تعرف فقد التقت مصالح مختلفة، صهيونية وعراقية وبريطانية/أمريكية، لتحقيق هجرة يهود العراق إلى إسرائيل. وتعرف أن النشاط الصهيوني في العراق في الأربعينيات والتفجيرات التي قامت بها مجموعات صهيونية عراقية مدربة في إسرائيل عملت على خلق حالة من الذعر بين يهود العراق ودفعهم للهجرة، وكان التذكير بالفرهود (1-2 حزيران 1941) له دوره بهذا الشأن.

2- إن المعلومات، غير الموثقة، تفيد أن من يحمل الجنسية الإسرائيلية، وجنسية دولة أخرى، صار بإمكانه الآن أن ينشط في العراق تحت واجهات مختلفة وخاصة في كردستان-العراق. وقد صار هذا ممكناً بفضل الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003.

3- إن معظم وكالات التأمين العائدة للمواطنين اليهود تأسست في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، وتوقف الكثير منها عن العمل. بعض هذه الوكالات كانت لا تزال تعمل بعد ثورة 14 تموز 1958. ولدي نسخة مصورة من فاتورة قسط تجديد وثيقة تأمين مبنى ومحتويات الكنيس اليهودي في الكرادة من 16 نيسان 1964 لغاية 16 نيسان 1965 صادرة من شركة گاردیان للتأمين المحدودة مع وصل القبض الذي يحمل اسم الحاخام ساسون خضوري (1880-1971) وكان رئيساً للطائفة الإسرائيلية (الموسوية) في الفترة من 1928-1971 (توفي في العراق). والفاتورة تحمل ختم وتوقيع شركة المكتب العراقي للتأمين المحدودة (المؤسسة في العراق) التي كانت وكيلاً لشركة گاردیان للتأمين. ورد اسم هذا المكتب في **الدليل التجاري العراقي لسنة 1936**، وكان مملوكاً ليهود عراقيين ويضم عدداً من المدراء هم:

Ezra E. Ani
E. D. H. Haim
Y. Y. Noonoo

S. D. Tawfik
N. I. Amber

عند صدور قرارات التأميم في تموز 1964 كان هناك خمسة عشرة فرع ووكالة لشركات التأمين العربية والأجنبية. بعد أن أغلق باب العمل في المؤسسات الرسمية أمام المواطنين اليهود استمر من لم يهاجر منهم بالعمل لدى وكالات التأمين العراقية ومنها، كما ذكرتَ لي في رسالة سابقة، اسحق صَدْقَه الذي عمل في وكالة حمزة وعباس الدرزي في بغداد وله كتاب صغير بعنوان **دليل التأمين البحري** (1954). وعمل آخرون في شركات التأمين الأجنبية التي خضعت للتأميم كشركة گاردیان للتأمين وشركة يونيون إنشورنس سوسايتي وغيرها. من رأيي أن وكالات التأمين، ومنها وكالة داود شوحيط وإلياس عقيرب، توقفت عن العمل قبل قرارات التأميم. وهذا الرأي يحتاج إلى تقصي في سجلات دائرة مسجل الشركات.

أشكرك على طول بالك معي واهتمامك الدائم.

مصباح

24 تشرين الأول 2022

التعريف بكتاب اسحق صَدْقَه: دليل التأمين البحري

اسحق صدقه، **دليل التأمين البحري** (بغداد: مطبعة دار المعرفة، 1954)

تعرفت على اسم اسحق صَدْقَه من خلال التخاطب مع بهاء بهيج شكري وعبد الباقي رضا ومنعم الخفاجي، كما بيّنت في مقدمة الكتاب. وتعرفت على عنوان كتابه عند قراءتي للمصنف البيبلوغرافي للدكتور جمال عبد الرسول الدباغ **من النتاج المعرفي العراقي في إدارة الخطر والتأمين وإعادة التأمين لغاية العام 2000**.

خاطبت د. جمال عبد الرسول الدباغ في أوائل تشرين الأول 2022 مستفسراً إن كان لديه نسخة من هذا الكتاب، وإمكانية تصوير صفحة الغلاف، وجدول المحتويات والتمهيد للكتاب. وكدأبه كباحث مهتم بالشأن التأميني أخبرني بتاريخ 13 تشرين الأول 2022 مشكوراً بأن مكتبته لا تضم نسخة من الكتاب ولكنه وجد ضمن أوراقه جدول محتويات الكتاب الآتي مكتوباً بخط اليد:

3 المقدمة
7 نبذة تاريخية عن نشوء التأمين البحري
12 لويدز
15 اللورد مانسفيلد[1]
17 تعريف التأمين
17 أنواع التأمين
18 التأمين البحري

[1] اللورد مانسفيلد (1705-1793)، أحد كبار القضاة في بريطانيا، يعتبر رائداً في مجال القوانين التجارية والتأمين وتفسيرها وتطويرها وخاصة في مجال التأمين البحري. وكان موقفه من قضية السفينة زونغ التي كانت تستخدم للتجارة بالأفارقة كعبيد ملتبساً. راجع فصل "التأمين والعبودية: فصل بغيض في تاريخ التأمين الرأسمالي،" في مصباح كمال، **التأمين: مقتربات تاريخية واقتصادية ومعاصرة** (بيروت: منتدى المعارف، 2022)، ص 99-100.

21 التأمين النهري الداخلي
22 التأمين ضد أخطار الحرب والاضطراب
24 استمارات طلب التأمين
26 أنواع التأمين البحري
26 1-التأمين المضاعف
27 2-التأمين المكرر (من الباطن)
28 3-التأمين المشترك
29 4-التأمين الناقص
30 5-التأمين الزائد
30 6-التأمين المتبادل
32 بوليصات التأمين البحري وأنواعها
32 1-بوليصات التأمين ذات القيمة
33 2-بوليصة التأمين المؤقتة
34 3-بوليصة التأمين السائبة أو العائمة
35 4-بوليصة التأمين المفتوح
37 أجور التأمين (الأقساط)
38 الحالات التي تصادر فيها أجور التأمين
39 مدى مسؤولية شركة التأمين
40 التزامات المؤمن له قبل الشركة
45 المستندات التي يجب على المؤمن له ابرازها لشركة التأمين ليستحق مبلغ التعويض عند حصول الأضرار المؤمن منها
47 متى تنتهي مسؤولية شركة التأمين عن الأموال المؤمنة لديها
53 مسؤوليات الناقل
56 المعدل العام (الخسارة العامة)
64 المصادر (عربية وانكليزية)

في نهاية هذا الجدول كتب الدكتور جمال الآتي:

عد الصفحات [64 صفحة]
يوجد في:
1-مكتبة الأوقاف المركزية ببغداد 368,2 ص 859

2-نسخة شخصية عند الأستاذ بديع السيفي[2] كما نقل لي بنفسه يوم الثلاثاء 1989/11/7 أثناء لقائي به في شركة التأمين الوطنية.

لا يمكن تقييم هذا الكتاب الصغير دون قراءته بالكامل، مع هذا فإن الملاحظات التالية قد تبين أهميته.

بالرجوع إلى كتاب د. جمال عبد الرسول الدباغ **من النتاج المعرفي العراقي في إدارة الخطر والتأمين وإعادة التأمين لغاية العام 2000**[3] نكتشف أن كتابين فقط نشرا في عقد الخمسينيات عن التأمين: كتاب اسحق صِدْقه، وكتاب صالح حمود علوش، **التأمين من الناحيتين المالية والمحاسبية** (بغداد، مطبعة الأسواق التجارية، 1958، عدد الصفحات 138).[4]

تُرى مَنْ كان في باله عندما أقدم اسحق صدقه على تأليف كتابه؟ أهم زملاء المهنة أم المؤمن لهم من التجار والشركات، أو كليهما؟ ربما كان قد حدد الغرض من الكتاب في مقدمته له.

---

[2] بديع السيفي (1926-2018). للتعريف به راجع **في استذكار بديع أحمد السيفي** (مكتبة التأمين العراقي، 2019). لم يذكر السيفي كتاب صدقة في قائمة المراجع في الجزء الثاني من كتابه **الوسيع في التأمين وإعادة التأمين: علماً وقانوناً وعملاً** (بغداد، د. ن.، 2006)

[3] من-النتاج-المعرفي-العراقي-النسخة-النهائية(iraqieconomists.net) pdf.

[4] يذكر الدكتور جمال الدباغ في كتابه **نشرة شركة تأمين الحياة الهندية المحدودة** (بغداد، مطبعة النجاح، 1934، عدد الصفحات 34) ويقول عن هذه النشره: "لعله أقدم مطبوع عن التأمين في العراق." من المفيد هنا أن نضيف بأن الآب انستاس ماري الكرملي كتب شيئاً عن التأمين سنة 1919. راجع: مصباح كمال، "أنستاس ماري الكرملي يكتب عن لويدز،" شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/2020/07/27/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%a3%d9%86%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d8%b3-%d9%85%d8%a7%d8%b1%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%b1%d9%85%d9%84%d9%8a-%d9%8a%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%b9%d9%86/

التـأمين البحـري موضـوع شاسـع وقـد اختـار اسـحق صـدقه عنـاوين معينـة للكتابة عنها.

يفـرد مـا يقـرب مـن عشـر صـفحات لموضـوع معقـد هـو مـا يسـميه "المعـدل العـام (الخسـارة العامـة)" ويقابلهـا باللغـة الإنجليزيـة General Average ويترجمهـا الـبعض خسـارة عموميـة أو عواريـة عموميـة، وهـي مـن أقـدم الممارسـات فـي التـأمين البحـري ويجـد الـبعض أصـولاً أوليـة لهـا فـي شـريعة حمـورابي.[5] لكـن المحتويـات، كمـا يبـدو لـي، لا تضـم مـدخلاً عـن أغطيـة التأمين البحري الأساسية وهي:

غطاء كافة الأخطار All Risks
غطاء ضمان الخسارة الخاصة WA – With Particular Average
غطـاء عـدم ضـمان الخسـارة الخاصـة FPA – Free of Particular Avergae

وقـد كانـت هـذه الأغطيـة معتمـدة فـي العـراق وأسـواق التـأمين الأخـرى لغايـة سنة 1982 حين تم استبدالها بالشروط المعهدية (A) و (B) و (C).

ونفتقـد فـي المحتويـات ذكـر التـأمين علـى هياكـل ومكـائن السـفن، وهـذا يعنـي أن موضوع كتاب صِدْقه هو ما يعرف بالتأمين البحري-بضائع.

فـي صـفحة المصـادر نقـرأ بأنهـا عربيـة وانكليزيـة ممـا يعنـي أن اسـحق صـدقه كـان متمكنـاً مـن هـذه اللغـة. ربمـا قـرأ قـانون التـأمين البحـري الإنجليـزي لسـنة 1906 الـذي كـان مصـدراً أساسـياً للعـاملين فـي مجـال التأمين البحري. وربما قرأ إحدى طبعات هذين الكتابين:

[5] زهير العطية، "التأمين في التشريع البابلي،" **رسالة التأمين**، بغداد، المؤسسة العامة للتأمين، بدون تاريخ [العدد الأول والثاني، حزيران 1968-تموز أو آب 1968، حسب تقدير زميلي منعم الخفاجي]، ص 21-22. أعيد نشر هذه المقالة في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين** بتاريخ 2019/5/11:
http://iraqieconomists.net/ar/2019/05/11/%d8%b2%d9%87%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b7%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b4%d8%b1%d9%8a%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%a7%d8%a8%d9%84/

Templeman, *Marine Insurance: its Perils & Practice* (صدرت الطبعة الأولى سنة 1903)

Victor Dover, *A Handbook to Marine Insurance* (صدرت الطبعة الأولى سنة 1924)

ربما وردت عناوين هذه الكتب في قائمة المصادر التي اعتمد عليها في تأليف كتابه.

من قراءة عنوان ومحتويات الكتاب يمكن القول بأنه دليل لجوانب من التأمين البحري وليس كتاباً مرجعياً وإلا لكان بعض الكتاب اللاحقين في موضوع التأمين البحري قد اشاروا إليه. وهو على أي حال ليس بمصاف كتاب جمال الحكيم (القاهرة، 1955) مثلاً.

قائمة أولية بأسماء وكالات التأمين اليهودية في العراق

لا نعرف متى تأسست أول وكالة للتأمين في العراق، مثلما لا نعرف كيف كان يدار النشاط التأميني على قلته؛ ربما كان محصوراً بالتأمين على الشركات التجارية الأجنبية العاملة في العراق كشركة الهند الشرقية East India Company البريطانية التي كان لها حضور في بغداد منذ العقود الأولى للقرن التاسع عشر إضافة إلى تجار أجانب آخرين كشركة أندرو وير Andrew Weir.

ونستنتج من فتوى ابن عابدين الدمشقي (1784-1836) وجود ممثلين لشركات تأمين أجنبية، بما فيها، كما نفترض لويدز، في بعض المدن العربية يقومون بالتأمين البحري على البضائع. فقد جاء في فتواه بتحريم النشاط التأميني ما يلي:

> وَبِمَا قَرَرْنَاهُ يَظْهَرُ جَوَابُ مَا كَثُرَ السُّؤَالُ عَنْهُ فِي زَمَانِنَا: وَهُوَ أَنَّهُ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّ التُّجَّارَ إذَا اسْتَأْجَرُوا مَرْكَبًا مِنْ حَرْبِيٍّ يَدْفَعُونَ لَهُ أُجْرَتَهُ، وَيَدْفَعُونَ أَيْضًا مَالاً مَعْلُومًا لِرَجُلٍ حَرْبِيٍّ مُقِيمٍ فِي بِلادِهِ، يُسَمَّى ذَلِكَ الْمَالُ: سَوْكَرَةً [قسط التأمين] عَلَى أَنَّهُ مَهْمَا هَلَكَ مِنْ الْمَالِ الَّذِي فِي الْمَرْكَبِ بِحَرْقٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ نَهْبٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَذَلِكَ الرَّجُلُ ضَامِنٌ لَهُ بِمُقَابَلَةِ مَا يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ، وَلَهُ **ووكيل عن كيل عَنْهُ مُسْتَأْمَنٌ فِي دَارِنَا يُقِيمُ فِي بِلادِ السَّوَاحِلِ الإِسْلامِيَّةِ** بِإِذْنِ السُّلْطَانِ يَقْبِضُ مِنْ التُّجَّارِ مَالَ السَّوْكَرَةِ وَإِذَا هَلَكَ مِنْ مَالِهِمْ فِي الْبَحْرِ شَيْءٌ يُؤَدِّي ذَلِكَ الْمُسْتَأْمَنِ لِلتُّجَّارِ بَدَلَهُ تَمَامًا، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي: أَنَّهُ لا يَحِلُّ لِلتَّاجِرِ أَخْذُ بَدَلِ الْهَالِكِ مِنْ مَالِهِ لأَنَّ هَذَا الْتِزَامٌ مَا لا يَلْزَمُ.[1]

[1] ابن عابدين، **رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الإبصار** المعروف باسم حاشية ابن عابدين. يمكن قراءة النص الأصلي باستخدام الرابط التالي:
http://www.almeshkat.com/books/open.php?cat=38&book=2466

لربما امتد هذا النشاط التأميني الذي يصفه ابن عابدين إلى العراق من خلال وكيل للمؤمِن الأجنبي مستأمن عليه في دار الإسلام. ربما يقود البحث الأساسي للموضوع الكشف عن إشارات، في مستندات قديمة وكتب التاريخ، إلى وجود الوكلاء العاملين لصالح شركات التأمين الأجنبية في العراق في القرن التاسع عشر. ما هو معروف حتى الآن أن شركتي تأمين بريطانيتين أسستا فرعاً لهما في بغداد سنة 1920. ربما تأسست أول وكالة للتأمين، شركة عزرا مير حككاك وأولاده، في عقد العشرينيات من القرن الماضي.

ربما عمل بعض المواطنين اليهود في هذه الشركات، ونميل إلى القول إن وكالات التأمين العائدة لرأس المال اليهودي كانت تحصر الاستخدام لديها باليهود. وهو ما جاء تأكيده في فصل "اليهود ونشاط التأمين في العراق: التأمين في ذاكرة عزرا حكاك" حيث يرد أن عدد العاملين في وكالة والده كان 15 شخصاً "وكلهم من اليهود" بينهم أربعة يعملون في القسم الخاص بالتأمين. ونقرأ في كتاب عن آل ساسون، أصحاب النشاط التجاري المتميز في الهند والصين في القرن التاسع عشر، وفي سياق آخر لا علاقة له بالتأمين، ما يلقي بعض الضوء على سياسة مشتركة في الاستخدام إذ كانوا يجندون

> في الغالب موظفيهم من مجتمعهم اليهودي، ومن وقت لآخر كان أحد أبناء ديفيد [وكان على رأس عائلة ساسون في الهند] يُبعث إلى بغداد لتشجيع الشباب وعائلاتهم على الانتقال إلى مكان جديد مختلف.

وفي تفسيره لهذه السياسة في الاستخدام كتب المؤلف التالي:

> ساعد تعيين موظفين من عائلات يعرفها آل ساسون على بناء الثقة ومكن الشركة من مواصلة مراسلاتها بلهجة [اللهجة البغدادية اليهودية] كانت غير مفهومة للأجانب حتى مع نموها.[2]

ربكا كانت الثقة هي المبدأ الأساس لحصر العاملين بالمواطنين اليهود في وكالات التأمين، وليس الحفاظ على سرية المعلومات من خلال

[2] Joseph Sasson, *The Global Merchants*, op. cit., p 65-66.

اللغة. نعرف ذلك من خلال الاطلاع على الأرشيف اليهودي العراقي. (راجع ملحق الصور)

نفترض أن من مساوئ سياسة الاستخدام هذه إغلاق الأبواب أمام مواطنين عراقيين آخرين من غير اليهود لولوج مجال العمل التأميني؛ والوجه الآخر لها هو "احتكار" المعارف والمهارات الفنية المرتبطة بالعملية التأمينية.

القائمة أدناه ليست شاملة، قمنا بترتيبها بتسلسل ألفبائي لعدم معرفة تاريخ تأسيس الوكالات (ولا نعرف أيضاً تاريخ توقفها عن العمل). نعرف أن عدداً منها كانت نشطة في ثلاثينيات القرن الماضي كما هو مبين في فصل "وكالات التأمين في العراق عام 1936: محاولة في التوثيق" اعتماداً على **الدليل التجاري العراقي لسنة 1936**. ويبدو من اسماءها أن الوكالات كانت مسجلة كشركات.

ليس هناك توثيق سابق لوكالات التأمين اليهودية، وحتى غير اليهودية، ولذلك فإن محاولتنا التوثيقية قابلة للنقاش والتعديل. وبهذا الشأن كتب لي بهاء بهيج شكري في رسالة بتاريخ 24 تشرين الأول 2022، بعد قراءته لورقة صباح عقيرب، ما يلي:

> عند تأميم الشركات العراقية بالعراق سنة ١٩٦٤ ومن ضمنها شركات التأمين لم يرد في جدول الشركات المؤممة المرفق بقانون التأميم الصادر في شهر تموز سنة ١٩٦٤ اسم شركة هارون داوود شوحيط والياس عقيرب المحدودة لا بصفتها شركة مؤممة ولا بصفتها وكالة تأمين خاضعة للتصفية، وللتأكد من ذلك ارجو الرجوع الى جدول الشركات المؤممة المرفق بالقانون.[3]

[3] لم أستطع حتى وقت كتابة وإعداد الكتاب الوصول إلى جدول يضم أسماء وكالات المؤممة، هذا رغم الجهد الذي بذله اثنان من زملائي في العراق، منعم الخفاجي ومنذر عباس الأسود، للبحث عنه. ذكر لي الخفاجي أنه راجع وزارة العدل - دائرة الوقائع العراقية - مستفسرا عن قائمة وكالات التأمين المؤممة لكنه لم يجد لديهم سوى نص القانون رقم 99 لسنة 1964 خالياً من القائمة المطلوبة. وزودني الأسود بنص القانون وتعديلاته. ويضم نص القانون جدولاً بأسماء 29 شركة صناعية وتجارية ليس بينها ذكر لأي شركة أو وكالة تأمين.

ما ذكره بهاء بهيج شكري عن عدم ورود اسم هذه الشركة وغيرها هو عين الصواب. كيف نعلل ذلك؟ من بين الأربعة عشر شركة تأمين عربية وأجنبية في جدول الشركات المؤممة فإن عشرة منها تمثل **شركات تأمين أجنبية**[4] وهي:

لندن بروفنشيال مارين أند جنرال إنشورنس London Provincial Marine and General Insurance Co
سان إنشورنس أوفيس Sun Insurance Office

إن الجدول المرفق بقانون التأميم يضم أسماء شركات تجارية وصناعية (29 شركة) ولا يأتي على ذكر أسم أية شركة تأمين أو وكالة تأمين. وقد لاحظ زميلي منذر عباس الأسود، الذي استقصى الموضوع، أن القانون وتعديله لم يشر الى شركات التأمين بالاسم ولم يذكرها في الجدول المرفق بالقانون لأنه قد اشار صراحة الى شركات التأمين في متن احكام المادة (1): "تؤمم جميع شركات التامين واعادة التامين في العراق كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرفق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة." لذا يتبين ان القانون لم يذكر شركات التأمين بالاسم وهذا يظهر ان جميع شركات التامين واعادة التأمين وبضمنها شركات وساطة التأمين ووكالات التأمين قد خضعت للتأميم. (رسالة منذر عباس الأسود إلى مصباح كمال بتاريخ 5 تشرين الثاني 2022).

ما توصلنا إليه الآن هو جدول مستل من كتاب يحمل صفحة رقم 179 (دون معرفة مؤلف أو عنوان الكتاب أو سنة نشره)، كان الزميل الخفاجي قد أرسله لي سنة 2016 يضم اسماء شركات التأمين العربية والأجنبية التي خضعت للتأميم وعددها 14 شركة. لا يرد في الجدول اسماء وكالات التأمين.

وقد شرح بهاء بهيج شكري ملابسات تسمية الوكالات بالشركات في كتابه **بحوث في التأمين** (ص60-63). لقد كان هناك خطأ في قانون التأميم لأن شركات التأمين العربية والأجنبية لم تكن لديها أصولاً في العراق قابلة للتأميم، كما بيّن في الصفحة 63 من كتابه، إذ كانت هذه الشركات ممثلة في العراق من خلال وكالات للتأمين مسجلة لدى مسجل الشركات. لقد أدرج مسجل الشركات "اسماء وكالات الشركات الأجنبية مع أسماء شركات التأمين العراقية" وقد أرفقت قائمة بهذه الشركات "بقانون التأميم دون تفرقة بيم الشركة العراقية التي تمتلك أصولاً مالية في العراق فتكون خاضعة للتأميم، وبين الوكالة عن الشركة الأجنبية التي ليس لها أصول مالية في العراق قابلة للتأميم."

[4] كما جاء في قرار صادر من المؤسسة الاقتصادية (تأسست بموجب قانون انشاء المؤسسة الاقتصادية رقم (98) لسنة 1964، وكانت تضم المؤسسة العامة للصناعة، المؤسسة العامة للتأمين، المؤسسة العامة للتجارة). وقد نقله ستار كرمد عيدان في كتابه **سوق التأمين العراقية: دراسة تحليلية في الجذور التأسيسية**، مصدر سابق، عن جريدة **المنار**، العدد (2765)، 1964/7/16.

شركة أطلس للتأمين Atlas Insurance Company[5]
شركة رويال للتأمين Royal Insurance Co
أميركان لايف إنشورنس American Life Insurance
ناشنال إنشورنس أوف نيوزيلاند National Insurance of New Zealand
كارديان للتأمين Guardian Assurance Company
يونيون إنشورنس سوسايتي Union Insurance Society
نيو انديا للتأمين New India Insurance
بروفينشال للتأمين Provincial Insurance

لقد أنصبَّ القانون على تأميم شركات التأمين حصراً، لذلك لم يرد اسم أي وكالة للتأمين في الجدول المرفق بقانون التأميم الذي أشار إليه بهاء بهيج شكري.

ربما كان هناك تسرعاً وعدم دقة في قرارات التأميم. وقد نبّه بهاء بهيج شكري إلى شيء من هذا بالقول إنه عُيّن "مديراً عاماً لشركة أطلس للتأمين (كذا) وهي شركة لا وجود لها أصلاً، بل هي مجرد وكالة تأمين تعود للمرحوم السيد فؤاد حبة."[6]

كانت وكالات التأمين اليهودية قائمة على نمط الوكالات التي تمثل، على سبيل المثل، شركات استيراد السيارات أو مكائن الخياطة وغيرها؛ أي أنها كانت تبيع أغطية تأمين تعود لشركات تأمين أجنبية، غير متواجدة في العراق ولكنها ممثلة بهذه الوكالات. وقد توقفت هذه

[5] شركة أطلس للتأمين شركة بريطانية تأسست سنة 1808 وتوقفت أعمالها سنة 1959 بعد الاستحواذ عليها من قبل شركة تأمين بريطانية هي Royal Exchange Assurance Corporation. وهي شركة لا وجود لها في العراق كما ذكر بهاء بهيج شكري في كتابه **بحوث في التأمين** (2012، ص 58).

[6] بهاء بهيج شكري، مصدر سابق، ص 58. وكما جاء في هامش سابق فإن قانون التأميم لم يفرق بين شركات تأمين لها أصول في العراق قابلة للتأميم وشركات، عربية أو أجنبية، ليس لها أية أصول في العراق قابلة للتأميم.

الوكالات، باستثناء وكالة واحدة،[7] عن العمل قبل قرارات التأميم في تموز 1964. لم يظهر اسم هذه الوكالة، شركة هارون داوود شوحيط واليأس عقيرب المحدودة، في الجدول المرفق بقانون تأميم شركات ووكالات التأمين لأن قانون التأميم أنصب على شركات التأمين. وكانت شركة شوحيط وعقيرب وكيلاً لشركة ليگل أند جنرال، وشركة ساوث بريتش إنشورنس كومباني ليمتد.

أزعم أن معظم وكالات التأمين العائدة للمواطنين اليهود، وكما كتبت في رسالة إلى بهاء بهيج شكري، تأسست في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، وتوقف الكثير منها عن العمل بعد انتزاع المواطنة العراقية من يهود العراق سنة 1950. بعض هذه الوكالات كانت لا تزال تعمل بعد ثورة 14 تموز 1958. أنظر بهذا الشأن، في ملحق الصور، النسخة المصورة من فاتورة قسط تجديد وثيقة تأمين مبنى ومحتويات الكنيس اليهودي في الكرادة من 16 نيسان 1964 لغاية 16 نيسان 1965 صادرة من شركة گاردیان للتأمين المحدودة مع وصل القبض الذي يحمل اسم الحاخام ساسون خضوري (1880-1971) وكان رئيساً للطائفة الإسرائيلية (الموسوية) في الفترة من 1928-1971 (توفي ودفن في العراق). والفاتورة تحمل ختم وتوقيع شركة المكتب العراقي للتأمين المحدودة (المؤسسة في العراق) التي كانت وكيلاً لشركة گاردیان للتأمين. وقد ورد اسم هذا المكتب في **الدليل التجاري العراقي لسنة 1936**، وكان مملوكاً ليهود عراقيين ويضم عدداً من المدراء هم:

Ezra E. Ani, E. D. H. Haim, Y. Y. Noonoo, S. D. Tawfik, N. I. Amber

[7] هذه الوكالة هي مكتب التأمين العراقي Iraq Insurance Office. وقد استطعنا الوصول إلى وصل قبض قسط التأمين من الحاخام ساسون خضوري لمبنى ومحتويات الكنيس المرقم 21/1/3 في الكرادة، بغداد، للفترة من 16 نيسان 1964 لغاية 16 نيسان 1965 (راجع ملحق الصور).

عند صدور قرارات التأميم في تموز 1964 كان هناك خمسة عشرة فرع ووكالة لشركات التأمين العربية والأجنبية.[8] وبعد أن أغلق باب العمل في المؤسسات الرسمية أمام المواطنين اليهود استمر من لم يهاجر منهم بالعمل لدى وكالات التأمين العراقية ومنهم، كما ذكر لي بهاء بهيج شكري في رسالة له، اسحق صَدْقَه الذي عمل في وكالة حمزة وعباس الدرزي في بغداد. وعمل آخرون في شركات التأمين الأجنبية قبل تأميمها كشركة گارديان للتأمين وشركة يونيون إنشورنس سوسايتي وغيرها. من رأيي أن وكالات التأمين العائدة لليهود العراقيين توقفت عن العمل قبل قرارات التأميم. وهذا الرأي يحتاج إلى تقصي في سجلات دائرة مسجل الشركات ودوائر رسمية أخرى.

عند ترتيب القائمة أدناه أسقطنا كلمة الشركة.

وكالات التأمين اليهودية

إبراهيم وشفيق عدس
إدوارد عبودي وشركاؤه
أصفر وشركاؤه
التأمين العراقية (شركة المكتب العراقي للتأمين)
خضوري [عزرا؟] عاني
زلخا خضوري
ساعتجي
عزرا حكاك واولاده
فايق عبيدة
ليبينثال وصوفر وكيل شركة فكتوريا
مائير طويق وموشي
هارون داود شوحيط وإلياس عقيرب

[8] فؤاد عبد الله عزيز، **التأمين في العراق: الواقع وآفاق المستقبل** (بغداد: موسوعة القوانين العراقية، 2005)، ص 6.

بعض الأسماء غير كاملة لأنها وردت أصلاً باللغة الإنجليزية مكتفية بالحرف الأول للاسم في **الدليل التجاري العراق لسنة 1936**. فيما يلي الاسماء باللغة الإنجليزية:

Asfar & Co
E M Hakkak & Sons Ltd,
Edward Aboodi & Co
Faik Obeyda
H. D. Shohet & E. Akereb Ltd
I & C Ades
Iraq Insurance Office
Khedhoori, A Zilkha
Khedouri E. Ani
Liebenthal, (C & E Soffer)
Meir Tueg & Y Moshi
S & D N Saatchi

هناك وكالات أخرى، بعضها تعود لمواطنين مسيحين ومسلمين، وهناك وكالات لا نستطيع الجزم بعائديتها اليهودية وقد أهملنا ذكرها.

نرجو ممن له معرفة أفضل رفدنا بالمعلومات الصحيحة سواء ما تعلق منها بأسماء الوكالات أو تاريخ التأسيس وتاريخ التوقف عن العمل واسماء العاملين فيها.

ملحق الصور

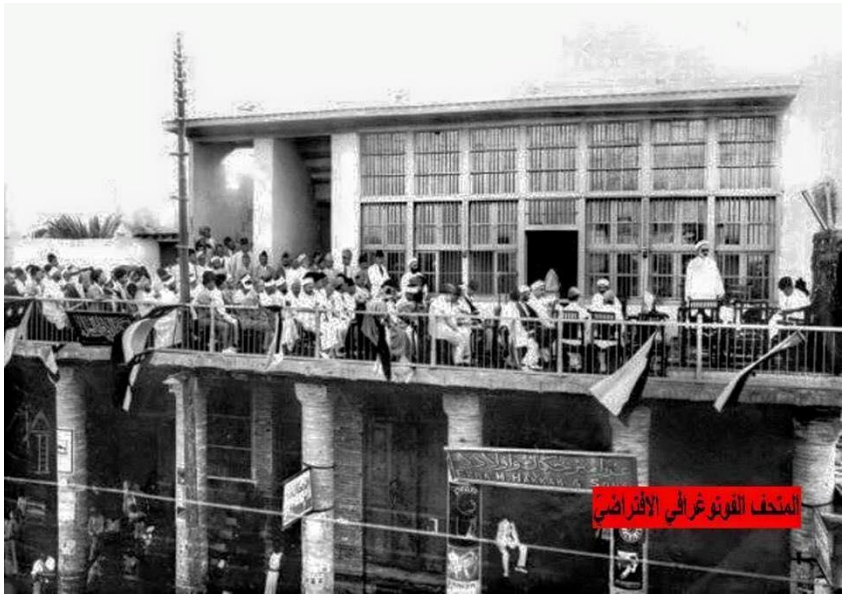

موقع شركة عزرا مير حكاك وأولاده في شارع الرشيد. هذه الصورة مستنسخة من الأنترنيت.

الصور الثلاث التالية لمكاتب الشركة في طهران هي من الأرشيف الشخصي للسيد عزرا حكاك.

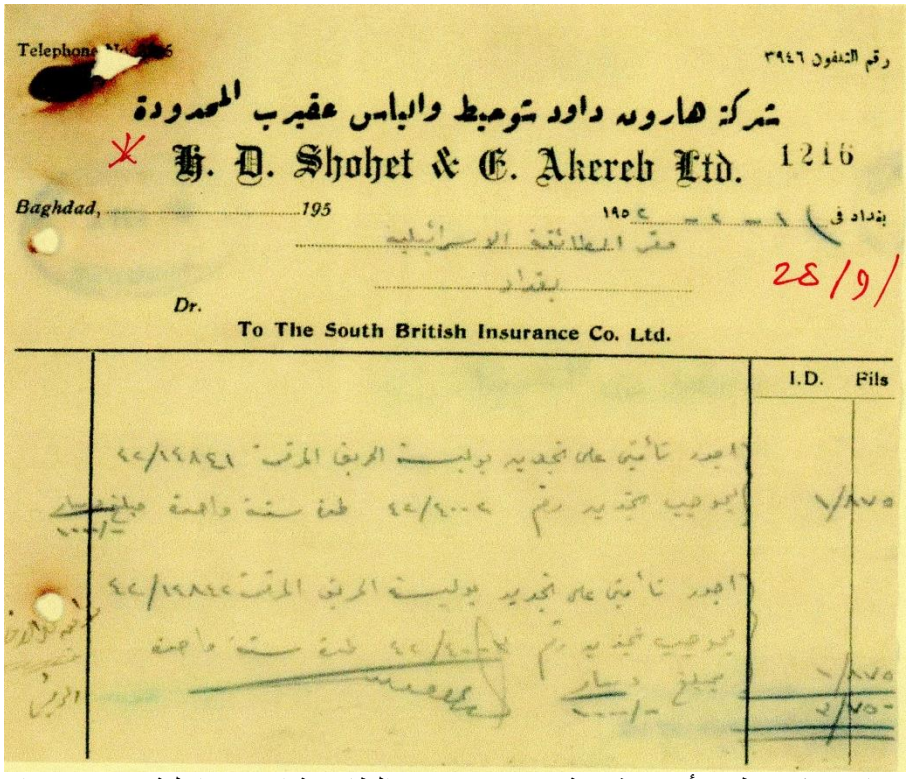

فاتورة قسط تأمين وثيقة حريق مقر الطائفة الإسرائيلية في بغداد. يلاحظ أن الإشعار الدائن هي لشركة التأمين البريطانية الجنوبية (ساوث برتش إنشورنس كومباني النيوزيلندية).

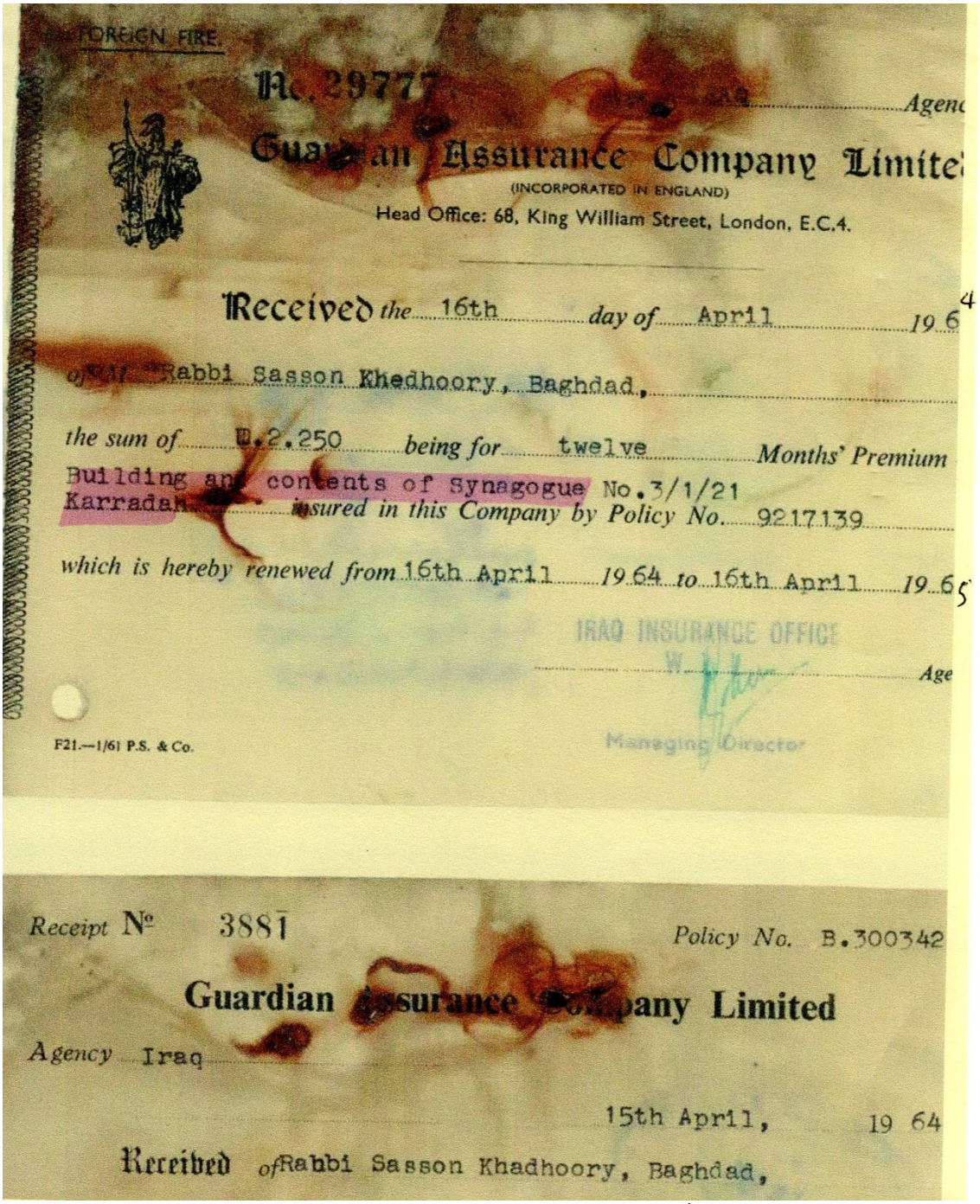

FOREIGN FIRE.

No. 29777

Agenc

Guardian Assurance Company Limited

(INCORPORATED IN ENGLAND)

Head Office: 68, King William Street, London, E.C.4.

Received the 16th day of April 19 64

of Rabbi Sasson Khedhoory, Baghdad,

the sum of D.2.250 being for twelve Months' Premium

Building and contents of Synagogue No.3/1/21
Karradah insured in this Company by Policy No. 9217139

which is hereby renewed from 16th April 19 64 to 16th April 19 65

IRAQ INSURANCE OFFICE

Age

Managing Director

F21.—1/61 P.S. & Co.

Receipt No 3881

Policy No. B.300342

Guardian Assurance Company Limited

Agency Iraq

15th April, 19 64

Received of Rabbi Sasson Khadhoory, Baghdad,

فاتورة قسط تجديد وثيقة تأمين مبنى ومحتويات الكنيس في الكرادة من 16 نيسان 1964 لغاية 16 نيسان 1965 صادرة من شركة گارديان للتأمين المحدودة مع وصل القبض الذي يحمل اسم الحاخام ساسون خضوري.

كانت شركة المكتب العراقي للتأمين المحدودة (المؤسسة في العراق) وكيلاً لشركة گارديان للتأمين.

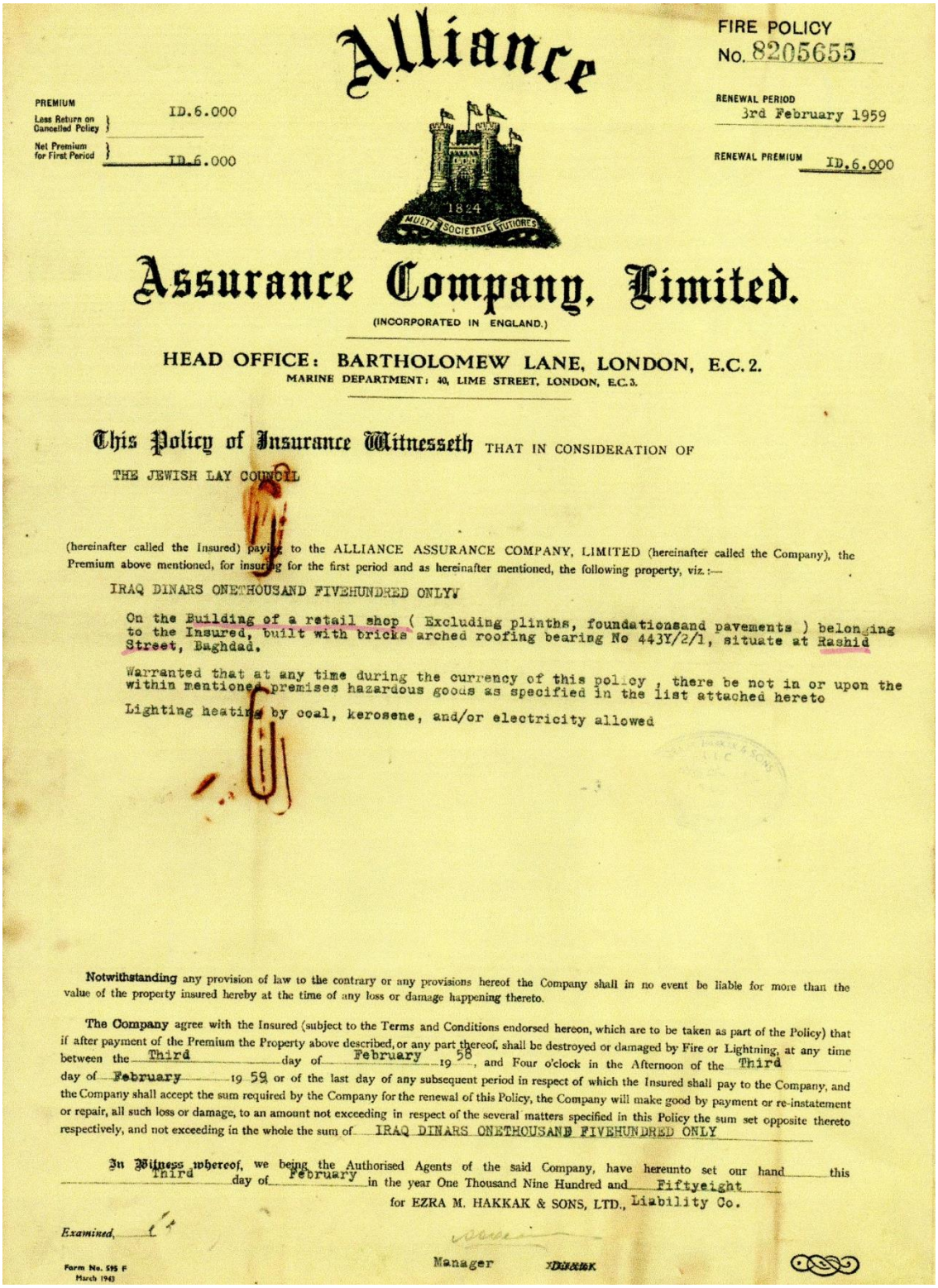

Alliance

FIRE POLICY
No. 8205655

PREMIUM
Less Return on Cancelled Policy } ID.6.000
Net Premium for First Period } ID.6.000

RENEWAL PERIOD
3rd February 1959

RENEWAL PREMIUM ID.6.000

Assurance Company, Limited.

(INCORPORATED IN ENGLAND.)

HEAD OFFICE: BARTHOLOMEW LANE, LONDON, E.C.2.
MARINE DEPARTMENT: 40, LIME STREET, LONDON, E.C.3.

This Policy of Insurance Witnesseth THAT IN CONSIDERATION OF

THE JEWISH LAY COUNCIL

(hereinafter called the Insured) paying to the ALLIANCE ASSURANCE COMPANY, LIMITED (hereinafter called the Company), the Premium above mentioned, for insuring for the first period and as hereinafter mentioned, the following property, viz.:—

IRAQ DINARS ONETHOUSAND FIVEHUNDRED ONLY/

On the Building of a retail shop (Excluding plinths, foundationsand pavements) belonging to the Insured, built with bricks arched roofing bearing No 443Y/2/1, situate at Rashid Street, Baghdad.

Warranted that at any time during the currency of this policy , there be not in or upon the within mentioned premises hazardous goods as specified in the list attached hereto

Lighting heating by coal, kerosene, and/or electricity allowed

Notwithstanding any provision of law to the contrary or any provisions hereof the Company shall in no event be liable for more than the value of the property insured hereby at the time of any loss or damage happening thereto.

The Company agree with the Insured (subject to the Terms and Conditions endorsed hereon, which are to be taken as part of the Policy) that if after payment of the Premium the Property above described, or any part thereof, shall be destroyed or damaged by Fire or Lightning, at any time between the Third day of February 1958, and Four o'clock in the Afternoon of the Third day of February 1959 or of the last day of any subsequent period in respect of which the Insured shall pay to the Company, and the Company shall accept the sum required by the Company for the renewal of this Policy, the Company will make good by payment or re-instatement or repair, all such loss or damage, to an amount not exceeding in respect of the several matters specified in this Policy the sum set opposite thereto respectively, and not exceeding in the whole the sum of IRAQ DINARS ONETHOUSAND FIVEHUNDRED ONLY

In Witness whereof, we being the Authorised Agents of the said Company, have hereunto set our hand this Third day of February in the year One Thousand Nine Hundred and Fiftyeight

for EZRA M. HAKKAK & SONS, LTD., Liability Co.

Examined,

Manager

Form No. 595 F
March 1943

وثيقة تأمين من الحريق على محل بيع بالتجزئة (دكان) عائد للمجلس الجسماني اليهودي، في شارع الرشيد للفترة من 3 شباط 1958-3 شباط 1959، صادرة من وكالة عزرا حكام وأولاده المحدودة. مبلغ التأمين: 1,500 دينار عراقي. قسط التأمين: ستة دنانير.

نموذج للوحة المعدنية الصغيرة التي كانت تثبت في واجهة البيوت المؤمنة ضد الحريق[1] وهي التي أشار منشي سوميخ إلى ما يماثلها في العراق. (أظر: الملحق رقم 1 - روايات شفهية وشهادات حول النشاط التأميني لليهود العراقيين)

[1] https://insurancehistory.cii.co.uk/collections_firemark/the-south-british-insurance-company1981-merged-with-new-zealand-insurance-to-become-new-zealand-south-british-group1984-became-nzi-1989-acquired-by-general-accident-now-aviva/

مكتبة التأمين العراقي
منشورات مصباح كمال

مكتبة التأمين العراقي مشروع طوعي لا يستهدف الربح، يعنى أساساً بنشر الكتابات في قضايا التأمين العراقي وكتابات تأمينية أخرى. ترحب المكتبة بما يردها من مسودات كتب للنظر في نشرها.

كتب منشورة

مروان هاشم القصاب، **مقالات في التأمين وإعادة التأمين في العراق** (2011، الطبعة الثانية 2014)، تحرير: مصباح كمال

مساهمة في نقد ومراجعة قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، تحرير: مصباح كمال (2013)

منذر عباس الأسود، **مقالات وأبحاث قانونية** (2013)

فؤاد شمقار، **التأمين في كوردستان العراق ومقالات أخرى** (2014)

مصباح كمال، **التأمين في كوردستان العراق: دراسات نقدية** (2014)

مصباح كمال، **مؤسسة التأمين: دراسات تاريخية ونقدية** (2014)

مصباح كمال، **وزارة النفط والتأمين: ملاحظات نقدية** (2014)

سعدون الربيعي، **شركات التأمين الخاصة وقطاع التأمين العراقي** (2014)

منعم الخفاجي، **مدخل لدراسة التأمين** (2014)

منعم الخفاجي، **وثيقة الحريق النموذجية ووثيقة الحريق العربية الموحدة: دراسة مقارنة** (2014)

منعم الخفاجي، **تأمين خسارة الأرباح: عرض موجز** (2014)

مصباح كمال، **التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية** (2014)

مصباح كمال، **أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية** (طبعة الكترونية منقحة مزيدة (2014). صدرت الطبعة الورقية الأولى ضمن منشورات شركة التأمين الوطنية (بغداد 2012)

مصباح كمال، **التأمين في التفكير الحكومي وغير الحكومي، 2003-2015** (2015)

في استذكار أ. د. سليم الوردي (1942-2015)، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2016)

باقر المنشئ، **كتابات وخواطر تأمينية** (2016)

مصباح كمال، **الاحزاب العراقية والتأمين: قراءة أولية في موضوعة حضور وغياب التأمين: الحزب الشيوعي العراقي نموذجاً** (2016)

سليم الوردي، **مقالات في التأمين**، إعداد وتقديم: إيمان عبد الله شياع (2016)

سليم الوردي، **تسويق التأمين**، ترجمة وإعداد، ط1، بغداد (د.ن)، 2002، الطبعة الإلكترونية، (2016).

سليم الوردي، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الورقية: بغداد 1999 (د. ن)، الطبعة الإلكترونية، (2016)

دان سكوابر، **ما بين الأدب والتأمين**، إعداد وترجمة وتحرير: مصباح كمال (2017)

باقر المنشئ، **كتابات وخواطر تأمينية** (2016)

سليم الوردي، **كتابات اقتصادية في التأمين**، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2017)

مصباح كمال، **شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها**. صدرت الطبعة الورقية للكتاب من دار نور للنشر (2018)

في استذكار بديع أحمد السيفي، 1926-2018. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2019)

في استذكار عطا عبد الوهاب، 1924-2019. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2019)

مصباح كمال، **دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق** (2020)

منذر عباس الأسود، **دراسات في التأمين البحري** (2021)

مصباح كمال، **مواقف دينية تجاه التأمين: مقاربات نقدية** (2021)

منعم الخفاجي، **تحديث نماذج من نصوص وثائق التأمين** (2021)

منعم الخفاجي، **نحو قطاع تأمين عراقي فعّال: تحديات وحلول** (2021)

مصباح كمال، **حول بعض قضايا قطاع التأمين العراقي: نظرات نقدية** (2021)

مصباح كمال، **ملاحظات حول الرقابة على قطاع التأمين العراقي** (2021)

بهاء بهيج شكري، **رسائل في تاريخ التأمين في العراق**، إعداد وتحرير: مصباح كمال، (2021)

في استذكار عبد الباقي رضا، 1930-2021. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2021)

مصباح كمال، **مؤتمرات التأمين في العراق: الادعاء والواقع** (2022)

عبد الباقي رضا، **رسائل في السيرة والتأمين**، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2022)

المرأة في قطاع التأمين العراقي، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)

في استذكار مؤيد الصفار، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)

مصباح كمال، **الورقة البيضاء وقطاع التأمين العراقي** (2022)

في استذكار سعد البيروتي، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)

مصباح كمال، **البحث عن دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني** (2023)